المطيري .. مديرًا عامًّا لمنظمة
العمل العربية لولاية ثالثة بصفة استثنائية

مجلة العمل العربي

العدد - 122 - ديسمبر / كانون أول 2022

الدورة الـ "48" لمؤتمر العمل العربي توصي بوضع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (122) ديسمبر/ كانون أول2022

مجلة فصلية تصدرعن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيرين محمد صباح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمي
إســـــلام سنـــــاء
مستورة عطية الجراري

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحية

- بقلم سعادة الأستاذ فايز علي المطيري - المدير العام 3

مؤتمر العمل العربي

- الدورة الـ«48» لمؤتمر العمل العربي... عمل وإنجاز 4
- منظمة العمل العربية تكرم أطراف الإنتاج 54
- منظمة العمل العربية تكرم الكوكبة السابعة من رواد العمل العرب 57

أنشطة المدير العام

- المطيرى يزور أطراف الإنتاج الثلاثة فى الجمهورية العراقية ... 75
- لقاء مديري العمل العربية والدولية 77
- المطيري يطالب بعضوية كاملة لفلسطين في منظمة العمل الدولية ... 78
- المطيري يهنئ اتحاد عمال الكويت بمناسبة مرور «55» عاما على تأسيس الاتحاد 79
- المطيري والجريد يوقعان اتفاق تعاون 81

أنشطة منظمة العمل العربية

- الرياض تستضيف المؤتمر الرابع للصحة والسلامة المهنية 82
- منظمة العمل العربية تطالب بتطوير وتحديث التشريعات الوطنية 84
- بغداد تستضيف أعمال الدورة الـ«97» لمجلس إدارة منظمة العمل العربى... 88
- منظمة العمل العربية، تقدم برنامجا إلكترونيا لذوي الإعاقات الحركية..... 92
- ورشة عمل الأطفال تُطالب بتحديث الإستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال وفق المستجدات..... 95
- ندوة التمكين الاقتصادى للشباب تطالب بضرورة إتاحة مصادر تمويلية متنوعة لتحفيز الشباب 101
- الأردن.. يحتضن ندوة قومية حول «تنوع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية تعزيزا لبرامج الحماية الاجتماعية».... 105
- المطيري يُناشد مؤسسات الضمان الاجتماعي لوضع أطر قانونية تُساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها..... 106
- الكركي يدعو مؤسسات الضمان للمشاركة في أنشطة الجمعية..... 107
- لجنة الخبراء القانونيين تهنئ المطيري بالتمديد له مديرا..... 132

دراسات وتقارير متخصصة

- ورقة عمل حول «واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية»..... 134
- ورقة تحليلية حول مكافحة عمل الأطفال والقضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال في ضوء التغيرات المناخية 145

الافتتاحية

بقلم:
فايز علي المطيري
المدير العام

التغيرات المناخية تعد القضية الحاسمة في عصرنا الحالي والتحدي الكبير الذي يعيشه العالم، وبالرغم من ظهور تلك التغيرات من ملايين السنين، ولكن أصبحت الآن بمثابة ناقوس خطر يهدد الحياة البشرية على كوكب الأرض، ولا تقتصر تأثيرات التغير المناخي على النظم الإيكولوجية، بل تشمل –أيضًا– الصحة الإنسانية، ويربط العديد من العلماء بين التحديات الصحية في طبيعتها وخطورتها التي يعاني منها الإنسان بتغير المناخ العالمي؛ حيث يؤدي ارتفاع درجة حرارة العالم إلى عدد من المشكلات الصحية الخطيرة، وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن أسباب الكثير من حالات الوفاة المبكّرة ترتبط بأمراض ناتجة عن أوبئة متفاقمة بسبب تلوث الهواء .

من المؤكد أن التغير المناخى وارتفاع درجات الحرارة لهما تأثير كبير على الإنتاجية بشدة وعلى سوق العمل، ويرجع ذلك إلى أن التغير المناخى وارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة خلال السنوات الأخيرة لم تقتصر أضرارها على حياة الإنسان والكائنات الحية، بل تعدتها إلى خسائر مادية أيضًا.

ومع التغيرات المناخية فإن دول العالم أجمع مطالبة تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لتوفير الدعم اللازم للعمال الذين يفقدون وظائفهم في القطاعات الاقتصادية المتضررة من آثار التغير المناخي، كذلك ستحتاج لتصميم وتمويل وتنفيذ سياسات وطنية لمعالجة مخاطر الإجهاد الحراري وحماية العمال، وهذا يشمل البنية التحتية الملائمة، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر بموجات الحر، وتحسين تنفيذ معايير العمل العربية مثل معايير السلامة والصحة المهنية للمساعدة في تصميم سياسات تعالج المخاطر الناجمة عن ارتفاع الحرارة، وتسعى الحكومات إلى مشاركة النقابات العمالية في برامج وخطط الحكومة المتعلقة بمواجهة الظاهرة، فإن أصحاب العمل والعمال هم خير من يستطيع تقييم المخاطر واتخاذ الخطوات المناسبة في مكان العمل، حتى يتمكن العمال من التعامل مع درجات الحرارة المرتفعة ومواصلة أداء وظائفهم. ويمكن لأصحاب العمل توفير البيئة الملائمة لهم، وتدريبهم على كيفية التعرف على الإجهاد الحراري ومعالجته، ولا ننسى –هنا– أهمية الحوار الاجتماعي الذي يلعب دورا حاسما في تحقيق توافق في الآراء بشأن أساليب العمل ضمن الأبنية وخارجها، وتعديل ساعات العمل، ونوع اللباس، والمعدات، واستخدام التكنولوجيات الجديدة، والاستراحات من العمل والحرارة.

الإنسان مكلف بإعمار الأرض والحفاظ عليها وتعميرها، وهذا ما أمرنا اللّه – سبحانه وتعالى – به، فجميعنا مطالبون بالعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها، جميع مؤسسات المجتمع بدءا من الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام، وتُضاف إليها القوانين لحماية البيئة، ومؤسسات المجتمع المدني لتحفيز الناس على المشاركة في أي أنشطة تتعلق بحماية البيئة وأمنها والمحافظة عليها، هذا فضلا عن ضرورة مراعاة أن تشمل جهود التربية البيئية جميع فئات الشعب وشرائحه؛ حيث إنها ليست مهمة الحكومات فقط، بل مهمة كل مؤسسات المجتمع المعنية بنشر الوعي البيئي الذي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والإطار البيئي الذي يحيط به.

ونحن في منظمة العمل العربية نضع كل خبراتنا وإمكانياتنا في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى العربي.

الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي... عمـل وإنجـاز

حضور مكثف من الوفود المشاركة فى جلسات الحوار

تحت رعاية فخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية**، افتتحت أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر العمل العربى في مصر العروبة جمهورية مصر العربية، حاضنة العرب، خلال الفترة من 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022.

حضر الا فتتاح (467) عضوا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضوا فى منظمة العمل العربية، وبمشاركة (16) وزيرا زائرا، و(4) رؤساء وفود، و(166) أعضاء حكوميون، و(79) أصحاب الأعمال و(124) عمال، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب، ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (78) عضوا.

الجلسة الافتتاحية للدورة الـ «48»

عُقدت جلسة الافتتاح الرسمية للمؤتمر صباح يوم الأحد الموافق 2022/9/18، بحضور معالي السيد **حسن محمد شحاتة** وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية، ممثلا عن **فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية**-راعي المؤتمر، وسعادة الدكتور **حسين الهنداوي** - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ممثلا عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعدد كبير من رؤساء وممثلي المنظمات العربية والدولية والشخصيات العامة والسفراء ومندوبي الدول العربية لدى الجامعة العربية، واستنادًا إلى نظام العمل في المؤتمر، ترأس هذه الدورة المملكة المغربية.

رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية: المؤتمر يُعقد في ظل ظروف غاية في الدقة

توجه سعادة المهندس/ **ناصر المير** - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية، وأطراف الإنتاج الثلاثة، على تقديم جميع التسهيلات اللازمة لإنجاح أعمال المؤتمر، مشيرا إلى أن هذه الدورة تُعقد في ظل ظروف غاية في الدقة، بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية الأخيرة، التى فجرت العديد من القضايا في جميع المجالات أمام العالم أجمع، خاصةً القضايا ذات الشأن بالعمل العربي المشترك.

وعبَّر سعادته عن تشرفه بترؤس دورتي مجلس الإدارة (95 و96) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، مقدما الشكر لأعضاء المجلس على تعاونهم المثمر الذي أسهم في نجاح أعمال المجلس، وتطرق سعادته بصورة موجزة إلى البنود التي تمت مناقشتها في الدورتين السابقتين والتوصيات المهمة التي خرجت عنهما، مثمنا عاليا العون المتميز الذي لمسه من سعادة المدير العام في تسيير أعمال المجلس.

«المطيري» يطالب المؤتمر بالخروج بإستراتيجية لبناء اقتصادات عربية قوية تواكب التطورات وتحقق النمو وتوفر فرص العمل اللائق

رفع سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى **فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية على رعايته للدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي، مقدرا عاليا حرص فخامته على رعاية مؤتمرات العمل العربي المعقودة في القاهرة؛ مما يؤكد حرص مصر وقيادتها الحكيمة على تعزيز دورها القومي في دعم مسيرة العمل العربي المشترك. كما أشار إلى حكمة فخامته ورؤيته العميقة التى أعاد بها مصر إلى ثقلها العربي والدولي. كما رحب سعادته بأصحاب المعالي والسعادة وجميع السادة المشاركين في أعمال المؤتمر، مقدما الشكر لسعادة السفير الدكتور **حسين الهنداوي**، ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضوره حفل

الافتتاح، والشكر موصول لمعالي السيد **أحمد أبو الغيط**، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لحرصه المتواصل على حضـــور جامعة الدول العربية بأعلى مستوى تمثيل في مؤتمر العمل العربي، مرسخا بذلك رمزيتها التاريخية وبعدها القومي العربي.

هذا، ونوه سعادته إلى ما يتضمنه تقريره للدورة الحالية «**الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل**» الذي يعالج القضايا ذات الأولوية الإستراتيجية على الساحة العربية، ويتواءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، مشيرا إلى أنه حرص على أن يقدم في تقريره لهذا العام رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب؛ نتيجة التوسع في استخدام أدوات ومنظومة «**التحول الرقمي**» في اقتصاداتها، وأن يضع بين أيدي أطراف الإنتاج في الوطن العربي مقترحات وتوصيات عملية ملموسة لكيفية تسخير هذه التقنيات والاستفادة مما توفره من طاقات وإمكانيات تقنية هائلة، لدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة فرص العمل المستقبلية، مطالبا المؤتمر بالخروج بإستراتيجية لبناء اقتصادات عربية قوية تواكب التطورات وتحقق النمو وتوفر فرص العمل اللائق.

وأشار مدير عام منظمة العمل العربية في كلمته إلى أنه 47 لقرار المؤتمر الموقر في دورته السابعة والأربعين بشأن مؤتمر المانحين، تقرر عقد المؤتمر في الربع الأول من العام 2023 في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية، قائلا بأن «**هذا جزء من التزامنا تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني؛ حتى يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة على أرضهم، وفي كنف دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف**».

المدير العام لمنظمة العمل الدولية يشيد بتقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

بمبادرة طيبة تؤكد التعاون المشترك بين منظمتي العمل العربية والدولية، خاطب سعادة السيد **جاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية مؤتمر العمل العربي والسادة المشاركين في الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربى بكلمة مسجلة، أشار فيها إلى أن المؤتمر يُعقد في وقت تتكشف فيه أزمات متعددة في جميع أنحاء العالم، وفي وقت يسود فيه قدر كبير من عدم اليقين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، موضحا في كلمته أنه لم ينج أي بلد أو منطقة من تأثير جائحة (كوفيد - 19)، الحكومات والعمال والشركات، النساء والرجال، الشباب في كل مكان، ما زالوا يتعاملون مع تداعياته والوباء نفسه لم ينته بعد. مشيدا بحسن اختيار المدير العام لمنظمة العمل العربية لتقريره «**الاقتصاد الرقمي والتشغيل**»؛ الذي يُعتبر من أهم الموضوعات التي يجب العمل عليها في الوقت الحالي لتحقيق نتائج إيجابية للتشغيل والحماية الاجتماعية المتسقة مع معايير العمل اللائقة ومعايير العمل الدولية المعتمدة.

ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية يثني على جهود منظمة العمل العربية

ألقى سعادة الدكتور/ **حسين الهنداوي** الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية - ممثل الأمين العام، كلمة أكد فيها على أن الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي تُعقد في ظل التحديات الكبيرة التي يمر بها العالم والتي بدأت بجائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتهما على كافة المجالات، وما نتج عنهما من ارتفاع معدلات العجز الغذائي والمائي، والتأثيرات على سوق العمل والأيدي العاملة بصفة عامة. وأضاف أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تتابع بكل الإعجاب والتقدير الجهود الكبيرة لمنظمة العمل العربية، وتطور فكر العمل بالمنظمة وانتهاجها سياسة التنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة، مؤكدًا إدراك الأزمة التي تواجه سوق العمل وقضايا التشغيل ومكافحة الفقر منذ فترة كبيرة، ولكن لم تأخذ تلك القضايا حقها حتى الآن.

رئيس المؤتمر يطالب وزراء العمل بصياغة سياسات العديد من المجالات لإنتاج نماذج اقتصادية

قدم معالي الدكتور/ **يونس سكوري** وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات رئيس الدورة الـ «48» الشكر **للرئيس عبد الفتاح السيسي** لرعايته مؤتمر العمل العربي، كما أثنى على اختيار المدير العام لتقريره لهذا العام ليكون محل نقاش جلسات المؤتمر. كما أكد رئيس المؤتمر في كلمته أن «اليوم هو فرصة لنا جميعا في الظروف الجديدة والبالغة الدقة التي تتصادف مع أعمال مؤتمرنا. هذه الظروف التي لا تخفى على أحد، والتي فرضت على جميع الدول أنماطا جديدة للحياة والعمل». مشيرا إلى أن منظمة العمل العربية تتميز بطبيعتها الثلاثية من أطراف الإنتاج الثلاثة، هذه الطبيعة ترسم لنا سبل العمل المشترك التي نعمل من أجل تحقيقها. كما أكد معاليه على الدور المهم لوزراء العمل العرب في دولهم لصياغة سياسات العديد من المجالات لإنتاج نماذج اقتصادية، لخدمة الشعوب والشباب والحفاظ على التوازنات الاقتصادية واستمرار الإصلاحات.

وزير القوى العاملة: جمهورية مصر العربية، ستظل داعمة ومساندة لجميع قضايا الأمة العربية

نقل معالي **حسن شحاتة** وزير القوى العاملة تحيات **الرئيس عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية، للمشاركين في أعمال الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي، مشيرا إلى أن التحديات والمتغيرات المتلاحقة على المستوى الدولي، تستدعي من «أمتنا العربية» إعطاء العمل العربي المشترك أولوية ليكون نموذجا مشرفا لحضارة عريقة، قادرا على الاستمرار في بناء المستقبل، والحفاظ على التراث والماضي العريق. وأضاف: «إن جمهورية مصر العربية حكومةً وشعبا ستظل داعمة ومساندة لجميع قضايا الأمة العربية، وإننا حريصون على استقرار ونماء كل شعوب المنطقة». كما ثمَّن ممثل فخامة الرئيس في كلمته، المواضيع المطروحة على المؤتمر العام للنقاش، مشيرا إلى أنها مجموعة من أهم القضايا المعاصرة، والتي تتمثل في الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل وما يقدمه من توصيات عملية لكيفية تسخير التقنيات الرقمية لدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو، فضلا عن موضوع الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، وكذلك موضوع «**رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها**».

«المطيري» يسلم دروع التكريم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

خلال افتتاح أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، قدَّم سعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية سكرتير عام المؤتمر، دروعا تكريمية لأصحاب المعالي والسعادة؛ عرفانا وتقديرا من منظمة العمل العربية لجهودهم.

معالي السيد
حسن محمد شحاتة
وزير القوى العاملة
ممثل راعي المؤتمر

سعادة السفير الدكتور
حسين الهنداوي
الأمين العام المساعد
لجامعة الدول العربية
ممثل الأمين العام

معالي الوزير السيد الدكتور
يونس سكوري
وزير الإدماج الاقتصادي
والمقاولة الصغرى
والتشغيل والكفاءات
رئيس الدورة الـ «48»

السيد المهندس
ناصـر المـير
رئيس مجلس الإدارة

تقديرا من منظمة العمل العربية لجمهورية مصر العربية لترؤسها أعمال الدورة الـ «٧٨» لمؤتمر العمل العربي تسلم الدرع معالي السيد **حسن محمد شحاتة** وزير القوى العاملة رئيس الوفد

تقديرا لجهوده التي قدمها لخدمة البلدان العربية خلال فترة ولايته؛ مُنح درع المنظمة للسيد/ **جاي رايدر** المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية، تسلمها نيابةً عنه السفير/ **ياسر حسن** مستشار مدير عام منظمة العمل الدولية

هيئة رئاسة المؤتمر

شكّل المؤتمر هيئة رئاسته باختيار معالي الوزير السيد الدكتور/ **يونـــس سكـوري** وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في المملكة المغربية رئيسا للمؤتمر، والدكتور/ **على صالح موسى** «حكومات» الجمهورية اليمنية نائبا للرئيس عن فريق الحكومات، والدكتور **عبد الغني بن بكر الصانع** «أصحاب أعمال» المملكة العربية السعودية - نائبا للرئيس عن فريق أصحاب الأعمال، والسيد/ **محمد عبد العزيز جبران** «عمال» جمهورية مصر العربية نائبا عن فريق العمال.

تشكيل الفرق الثلاثة

فريق الحكومات:

انتخب فريق الحكومات معالي المهندس **على العابد الرضا** - دولة ليبيا رئيسا، ومعالي السيدة/ **سعاد الطيب حسن** جمهورية السودان - نائبا للرئيس، ومعالي الدكتور/ **نصري أبو جيش** دولة فلسطين مقررا للفريق.

فريق أصحاب الأعمال:

انتخب فريق أصحاب الأعمال سعادة السيد/ **خليفة خميس مطر الكعبي** دولة الإمارات العربية المتحدة رئيسا، وسعادة السيد/ **محمد الجيطان** المملكة الأردنية الهاشمية نائبا للرئيس، والدكتور/ **محمد عطية إبراهيم الفيومي** جمهورية مصر العربية مقررا للفريق.

فريق العمال:

انتخب فريق العمال السيد الدكتور **بشارة الأسمر** الجمهورية اللبنانية رئيسا للفريق، والسيد/ **ستار دنبوس براك** جمهورية العراق نائبا للرئيس، والسيد **جمال قادري** (الجمهورية العربية السورية مقررا للفريق)، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

افتتاح المؤتمر
رئاسة المؤتمر
رؤساء الفرق
رؤساء اللجان

مؤتمر العمل العربي في دورته الـ « 48 » يقرر

وضع إستراتيجيات وطنية للتحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية

بحث مؤتمر العمل العربي في دورته الـ «48» عددا من الموضوعات الهامة، يأتي على رأسها تقرير المدير العام الذي جاء تحت عنوان (**الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل**)، والذي تناول باستفاضة موضوع الذكاء الاصطناعي وعلاقته بقضايا التشغيل، حيث خَلُص إلى أن استخدامات التقنية الرقمية بدأت تفرض نفسها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتُحدث تأثيرات مباشرة على الإنتاج ووسائله، وجودة المنتج والخدمة، والتكلفة، وخفض الوقت الذي يستغرقه الإنتاج، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، وقضايا التشغيل والبطالة.

ومن خلال كلمات معالي وزراء العمل وممثلي أصحاب الأعمال والعمال من «21» دولة عربية عضوا في منظمة العمل العربية، وبعد المناقشات والاستماع إلى مداخلات المدير العام حول التقرير؛ حيث طالب المشاركون في توصياتهم بضرورة دعوة جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة في الوطن العربي للقيام بتسريع تبنّي التقنيات الرقمية بشكل نشيط في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتوفير المنصات الرقمية التي تساعد على ترسيخ وزيادة حصة التجارة الإلكترونية الرقمية، وجعل التقنيات الرقمية أكثر مساهمة في قطاعات الاقتصاد، وزيادة نشر المعرفة الرقمية بين المتعاملين؛ بما ينمي المهارات الرقمية، ويعزز وجود قوى عاملة ماهرة قادرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، بما يساعد على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وربط المواطنين بالخدمات الرقمية التقنية، وأنماط العمل الجديدة التي أفرزتها وسائل التقنية الحديثة، وضرورة العمل على **وضع إستراتيجيات وطنية للتحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية وتطوير السياسات التشريعية لمواكبة إستراتيجية التحول الرقمي، واعتماد خطط طَمُوح لتطوير المواهب الرقمية في البلدان العربية، والتحفيز على الإبداع والابتكار وتشجيع ريادة الأعمال.**

كما طالبت التوصيات بضرورة وضع برامج لبناء القدرات وتطوير المهارات والكفاءات للقوى العاملة؛ مما يزيد من إنتاجيتها وتنافسيتها العالمية، والعمل على تنويع مصادر التمويل وتهيئة المناخ الملائم لتدفقات رؤوس الأموال، وتحفيز الاستثمار في مشروعات التكنولوجيا الرقمية، والعمل على تخفيف القيود التجارية التي تحد من انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية، وتكوين أنظمة مبتكرة تعزز الانتقال التدريجي من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، والاهتمام بمنظومتي التعليم والتدريب؛ لتوفير مناخ جيد يشجع على الابتكار والاختراع، والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، وأتمتة الوظائف، وتكوين أنظمة مبتكرة تعزز الانتقال التدريجي من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. كما تمت المطالبة في التوصيات بالعمل على تعزيز وإرساء تشريعات تضمن الحق في الحماية الاجتماعية للعاملين في إطار «بيئة العمل الرقمية»؛ بما يتماشى مع خصوصيات هذا النمط الجديد من العمل.

نقاشات حول تقرير المدير العام

سعادة الدكتور/ على بن صميخ المري - وزير العمل/ دولة قطر:

- التحول الرقمي أصبح واضحا وضروريا في حياتنا لدفع عجلة الاقتصاد.

معالي السيد/ مالك الزاهي - وزير الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية التونسية:

- إن اختيار الاقتصاد الرقمي في هذه الدورة، يعكس انشغال المدير العام بتطوير المنطقة العربية.

معالي/ مصطفى بيرم - وزير العمل الجمهورية اللبنانية:

- نحن أمة تحمل من المواهب ما يمكّنها من أن تقوم بدور ريادي وبنّاء، مؤكدا «أهمية الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لنعود إلى ثقافة العمل مرة أخرى».

معالي الدكتور/ عبد الله بن ناصر أبو ثنين - نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - المملكة العربية السعودية:

- الوزارة حرصت على مبدأ التكافل وإعداد برامج رؤية المملكة 2030 لاحتياجات سوق العمل من تدريب، وتهيئة العاملين على طرق العمل بالرقمنة وعلاقاته.

معالي السيد/ جميل حميدان - وزير العمل/ مملكة البحرين:

- تناول الدورة الـ «84» موضوع الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل يؤكد الدور الذي تلعبه المنظمة لتعزيز التعاون بين الدول، ونقل التجارب الناجحة فيما بينهم أمر في غاية الأهمية.

معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد المنان العور - وزير الموارد البشرية والتوطين/ دولة الإمارات العربية المتحدة:

- التغيرات العالمية حولنا تحتم علينا وضع إستراتيجيات للحد من التحديات التي تواجهنا؛ مما يستدعي منا تدريب القوى العاملة.

معالي الدكتور/ نصري أبو جيش - وزير العمل/ دولة فلسطين:

- لقد أصاب المدير العام لمنظمة العمل العربية الهدف في هذه الدورة باختيار موضوع الاقتصاد الرقمي للنقاش.

معالي الوزير/ يوسف شرفة - وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- إن موضوع الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل تعد من قضايا الساعة، وإن التحديات التي تقابل التحول الرقمي تحتاج لمزيد من الاهتمام؛ حتى نصل إلى ما نصبو إليه لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد/ كمال الهشومي - الكاتب العام لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - المملكة المغربية:

- إن المنهج الذي تنتهجه المنظمة في تقريرها يجعلنا نعمل على تدريب الشباب وتهيئة العاملين بشكل سريع لنجني الاستفادة ونقلل من البطالة.

معالي السيدة/ سعاد الطيب حسن وزير العمل والإصلاح الإداري المكلف جمهورية السودان:

- منظمة العمل تهتم بالعمل في جميع المجالات، من ناحية توفير العمل اللائق وبناء القدرات والتدريب، وإصدار القوانين التي تحمي العمالة. مشددةً على ضرورة العمل على إدماج القطاع غير الرسمي في سوق العمل، والتوجه إلى الرقمنة؛ لخفض نسبة البطالة، وتوفير الأسواق المحلية الواعدة.

معالي الوزير/ حسن محمد شحاتة - وزير القوى العاملة / جمهورية مصر العربية:

- نثمن تقرير سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، الذي يرصد بمنهجية ووعي، ويقدم رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب.

معالي السيد/ نايف زكريا- وزير العمل / المملكة الأردنية الهاشمية:

- ندرك تماما أن التحول الرقمي يعد محركا أساسيا للتنمية المستدامة، ويسهم في العديد من القطاعات الصحية والزراعية، وإننا نسعى لمواكبة التطورات وإدماج النساء في سوق العمل.

المهندس/ ناصر بن عبد العزيز الجريد - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية / المملكة العربية السعودية:

- أكدت الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاد الرقمي سيقضي على بعض الوظائف المتوسطة؛ ولحماية الموظفين لابد من وجود لوائح تنظم هذه الوظائف الجديدة، مع توفير الحماية الاجتماعية، ولابد من إعادة

تأهيل الموظفين الحاليين، لمواكبة التطور الرقمي، وترسيخ مبدأ الابتكار، وتوفير فرص عمل ملائمة للحد من البطالة.

السيد/ سمير عبد الله ناس- رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين:

- الموضوعات التي تُطرح على مؤتمرنا مهمة للغاية، ولها تأثيرات كبيرة على سوق العمل، وحازت على اهتمام غرفة صناعة البحرين لخدمة الاقتصاد الوطني.

السيدة/ سعيدة نغزة - رئيس الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية:

- إن موضوع الاقتصاد الرقمي وأنظمة الحماية الاجتماعية لخير دليل على حرص المنظمة على الاهتمام بقضايا العمال.

الدكتور/ عبد الغني بن بكر الصانع- نائب رئيس اللجنة التجارية الوطنية المملكة العربية السعودية:

- المرحلة صعبة، تحتاج إلى التضافر كأطراف عمل ثلاثة لتجاوز هذه الأزمات.

الدكتورة/ ربا جرادات - المدير الإقليمي للدول العربية- منظمة العمل الدولية:

- لا تزال ساعات العمل أقل من معدلاتها خلال فترة ما قبل كوفيد؛ حيث ظهرت فجوة كبيرة تعادل 6 ملايين وظيفة بدوام كامل.

المهندس/ منير البساط - أمين عام العلاقات الخارجية جمعية الصناعيين اللبنانيين:

- التقرير يطرح رؤية اقتصادية شاملة لو استجبنا لها لتفادينا الكثير من الآثار السلبية الحالية.

السيد/ عمر محمود هاشم - رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية:

- أحسن المدير العام اختيار تقريره، فإني أرى فيه صرخة للأمة لاستنهاض إمكانياتها وقدراتها ومواردها لتهيئة شبابنا للدخول إلى عالم الغد المتغير؛ كي لا نبقى خلف الركب، وهو ما يتطلب البدء الفوري في وضع إستراتيجية عربية للتحول الرقمي.

سعادة السيد / خليفة خميس مطر عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية عن أصحاب الأعمال - دولة الإمارات العربية المتحدة:

- التقرير يُعتبر وثيقة قيّمة يجب تعميمها على الدول؛ لتعزيز دور المعرفة وتنمية قطاعات ذات أولوية، مثل: الصناعة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور / علاء عبود سعيد - وكيل الوزارة للشؤون الإدارية - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق:

- تقرير المدير العام المعروض على هذه الدورة له أهمية خاصة؛ لما يحمله من عرض لقضايا الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل. يجب إنشاء البنية الأساسية للبيانات لتحسين إدارة خطط الحماية الاجتماعية؛ لضمان توافقها مع إستراتيجيات الحكومات.

السيد / أحمد عقلة العنزي - رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت:

- نطالب بضرورة مراجعة التشريعات القائمة، والعمل على تطوير وتحديث التشريعات الوطنية؛ بما يضمن مكتسبات العمال واستدامتهم في سوق العمل.

السيدة / سولاف حسين درويش - الأمينة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية:

باسم المرأة العربية، أطالب ببناء نظام مؤسسي يهدف إلى تقليص الفجوة بين الجنسين.

معالي المهندس / على العابد الرضا - وزير العمل والتأهيل / دولة ليبيا:

- أقترح على سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية تكوين إدارة مختصة بالتحول الرقمي على المستوى العربي؛ لتصبح الجهود موحدة، سعيا للوصول إلى التحول الرقمي على مستوى موحد في جميع الدول العربية.

السيد / شاهر سعد - الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين:

- إن العامل الفلسطيني يواجه التمييز العنصري والحرمان من العلاج بعد تعرضه للإصابات في أماكن عمله، (وتركهم يواجهون خطر الموت).

السيد / جمال القادري- الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب:

- إن الموضوعات الفنية المدرجة على جدول المؤتمر، وأخص تقرير المدير العام، تجعلنا ندرك أن العالم يشهد

تغيرات متسارعة يجب علينا سرعة مواكبتها.

السيد / عبد القادر عبد الله - الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين:

- نطالب جميع المنظمات العربية والدولية بإقامة مشاريع اقتصادية في الأراضي الفلسطينية؛ للحد من البطالة، والعمل داخل الخط الأخضر، وتأمين مشاريع وقروض صغيرة ومتوسطة داخل مخيمات اللجوء.

السيد / الحسين عليوي - رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات:

- إن التحول الرقمي طوق نجاة، وأصبح يلعب دورا حيويا في حياتنا اليومية، وأضحت قدرات المهارات الرقمية ضرورية لضمان مرونة واستمرارية النمو الاقتصادي.

السيد / حفيظ حفيظ - الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن الشؤون القانونية:

- إن اقتصاداتنا العربية على وشك التعرض لتغييرات هيكلية سريعة وعميقة، من المتوقع أن تكون حاملة لفرص جديدة واعدة، لكن أيضا تحمل مخاوف ومخاطر اجتماعية متزايدة.

السيد / خليد هوير علمي الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل المملكة المغربية:

- الحماية الاجتماعية حق من الحقوق الأساسية (من الاقتصاد إلى المرجعية الحقوقية الدولية)، وتعتبر من أهم آليات إعادة التوزيع وتقليص الفوارق الاجتماعية وبناء التماسك الاجتماعي.

معالي السيد / بيحي إيمان عجية - وزير العمل والشؤون الاجتماعية - جمهورية الصومال الفيدرالية:

- أثمن الجهود المثمرة التي يقوم بها المدير العام، والتى تعكس دور المنظمة الكبير ، وندعوكم للاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في بلادي.

الدكتور/ بشار الأسمر - رئيس الاتحاد العالمي العام في لبنان:

- لا مخرج من أي أزمة إلاَّ بالحوار بين أطراف الإنتاج؛ للتخفيف ما أمكن من انعكاساتها العميقة على العمال.

المملكة الأردنية الهاشمية

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

جمهورية جيبوتي

المملكة العربية السعودية

جمهورية السودان

الجمهورية العربية السورية

جمهورية الصومال

جمهورية العراق

سلطنة عمان

دولة فلسطين

دولة قطر

دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

دولة ليبيا

جمهورية مصر العربية

المملكة المغربية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجمهورية اليمنية

الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة

من أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر موضوع فني حول «**الذكاء الإصطناعي وأنماط العمل الجديدة**»؛ حيث شارك في أعمال اللجنة (58) عضوا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، وعملا بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، اختارت اللجنة في بداية جدول أعمالها السيد/ **محمود عبدالله الصديقي** «حكومات» دولة قطر رئيسا للجنة، والسيد **محمد عاطف** «أصحاب أعمال» مصر نائبا للرئيس، والسيدة/ **حصة عبيد الطنيجي** «عمال» دولة الإمارات العربية المتحدة مقررا.

عقدت اللجنة اجتماعاتها على مدى يومي عمل، ناقشت خلالهما البند المطروح على جدول أعمال المؤتمر، واعتمدت وثيقة البند التي أعدها مكتب العمل العربي كورقة عمل أساسية، وبعد تقديم العرض المرئي لمحتوى البند والمناقشات المحورية الذي دارت حوله، أكدت اللجنة في تقريرها المرفوع إلى المؤتمر لاعتماده توصيات ذات أهمية؛ **ووجهت التوصيات إلى ثلاث جهات:**

أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي

دعت اللجنة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى صياغة رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تعتمد على إعادة هيكلة شاملة للبيانات الاقتصادية باتجاه التحول لقطاعات أكثر إنتاجا للمعرفة ذات القيمة المضافة، وبالتركيز على بعدها الجوهري والأهم (الذكاء الاصطناعي)، **وإنشاء مراصد للتكنولوجيا الرقمية لحصر البيانات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات والتجارة الرقمية وفق تحليل لنتائج مقارنات مرجعية عربية لقطاع تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في حوكمة أنظمة ريادة الأعمال الرقمية،** وضرورة تطوير التشريعات العربية، بحيث

تكون قادرة على استيعاب الخصائص الفريدة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ووضع الأطر التي تكفل الاستخدام الآمن لها من خلال تطبيق معايير جودة الحياة الرقمية.

مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني

وجهت اللجنة إلى مؤسسات التعليم والتدريب المهني عدة توصيات، من أهمها: تأمين مصادر التمويل العامة والخاصة والأهلية لتأهيل الأساتذة والمعلّمين للعمل في تعليم مُعزز بالذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من المهارات الرقمية الجديدة اللازمة للاستخدامات الأكاديمية والتعليمية والإدارية للذكاء الاصطناعي، وتوجيه طلاب التعليم العام في المرحلة الثانوية إلى الالتحاق بتخصصات علوم الحاسوب، الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، أنظمة المعلومات، البرمجة وغيرها من التخصصات ذات الصلة لدعم متطلبات البحث العلمي في درجات التعليم العالي، وإعادة صياغة وبناء هيكل القدرات البشرية خاصة الشبابية منها وتنمية مهاراتها، وتفعيل روح المبادرة والتجديد، وتحفيز الابتكار والإبداع، والأخذ بآليات الذكاء الاصطناعي في كل مراحل التعليم والتدريب المختلفة، وبشكل يتناسب مع كلّ مرحلة من مراحل التعليم، والعمل على إعداد قوى بشرية ذات مهارات تنافسية متطورة.

منظمة العمل العربية

طالبت اللجنة في تقريرها من منظمة العمل العربية بتنظيم منتدى عربي حول «العمل الريادي في عالم التحول الرقمي»، بهدف خلق توافق ثلاثي لأطراف الإنتاج لرسم معالم سوق العمل العربي في المستقبل.

وإعداد دراسة حول «ثلاثية الذكاء الاصطناعي... فرص استشرافية نحو وظائف المستقبل / والتحديات».

رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها

ناقشت الدورة الـ «48» بندا فنيا هاما تحت عنوان «**رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها**»، حظي بـ «43» مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، وعملا بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي؛ اختارت اللجنة في بداية جدول أعمالها الدكتور/ **فيحان بن مساعد العتيبي** «عمال» المملكة العربية السعودية رئيسا للجنة، والسيد/ **الطيب بو هرموش** «حكومات» المملكة المغربية نائبا للرئيس والسيد/ **رمضان جلال** «أصحاب أعمال» جمهورية مصر العربية نائبا، والدكتورة **سناء العصفور** دولة الكويت مقررا للجنة.

عقدت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة البند المعروض على جدول أعمال المؤتمر، وبعد تقديم العرض المرئي لمحتوى البند والمناقشات المحورية حول أهمية رقمنة

أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها، أكدت اللجنة في تقريرها أهمية وضع سياسات وإستراتيجيات وبرامج للتحول الرقمي لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية بما يتواكب مع التطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية، ووضع مبادئ للتحول الرقمي في أنظمة الحماية الاجتماعية تضمن تحقيق قيم المساواة والنفاذ؛ بهدف تعزيز مسار التحول الرقمي في مجال الحماية الاجتماعية، كما طالبت اللجنة في تقريرها بأهمية تفعيل الحوار الاجتماعي الثلاثي لمعالجة الآثار المترتبة عن التحول الرقمي على أسواق العمل وتحقيق العمل اللائق، ودمج إستراتيجية التحول الرقمي لأنظمة الحماية الاجتماعية مع باقي الإستراتيجيات الأخرى لضمان تناسقها وتكاملها.

كما أوصى التقرير بضرورة إدماج التكنولوجيات الرقمية الجديدة ضمن مناهج التعليم والتدريب المهني والتدريب التحويلي، وبما يتوافق مع متطلبات أسواق العمل الجديدة.

طالبت اللجنة في توصياتها منظمة العمل العربية بعقد مؤتمر عربي حول التحول الرقمي في أنظمة الحماية الاجتماعية، لتبادل التجارب العربية الناجحة في هذا المجال، ووضع مبادئ توجيهية للتحول الرقمي لأنظمة الحماية الاجتماعية، ودعوة الدول العربية إلى تفعيل الحوار الاجتماعي عند صياغة جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الدورة الـ « 48 » لمؤتمر العمل العربي تُشيد بجهود مكتب العمل الـ

وجَّه مؤتمر العمل العربي الشكر والتقدير للمدير العام لمكتب العمل العربي والعاملين والمعاهد والمراكز التابعة على الجهود التي بذلوها في تنفيذ البرامج والأنشطة لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي خلال عام 2021، وأشاد المؤتمر بجهود مكتب العمل العربي في تطبيق التحول الرقمي لإعداد وتنفيذ فعالياته وأنشطته، كما طالبوا المنظمة بتعزيز التعاون مع المعاهد العمالية التثقيفية العربية لفائدة الكوادر العمالية العربية.

اللجنة المالية تشكر الدول المسددة مساهماتها عن عام 2021

كما اجتمعت اللجنة المالية المنبثقة عن مؤتمر العمل العربي، وفي بداية جلساتها انتخبت اللجنة هيئة رئاستها، حيث انتخب السيد/ **عباس سليمان** معتوق مملكة البحرين رئيسا، والسيدة/ **مي أبو عليا** دولة فلسطين نائبا للرئيس ومقررا للجنة.

ـــربي في تطبيق التحول الرقمي لإعداد وتنفيذ فعالياته وأنشطته

وناقشت اللجنة خلال اجتماعها الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات، والمتأخرات، وتقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية، والعديد من البنود الأخرى. كما صادقت اللجنة على تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها المنتهية في 2021/12/31، وقدمت الشكر والتقدير إلى الدول التى سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2021، وناشدت الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2022 والدول التي عليها متأخرات عن سنوات سابقة تسديد مساهماتها، كما أكدت اللجنة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

لجنة تطبيق الاتفاقيات تطالب بإصدار دليل استرشادي لمتابعة معايير العمل العربية

تنفيذا للمادة الخامسة عشرة من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي، قرر المؤتمر العام في دورته الثامنة والأربعين (القاهرة، 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022) تشكيل لجنة تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لغرض دراسة البند الخامس من جدول أعماله، حيث انتخب في بداية أعمال اللجنة السيد/ **فواز فلاح المطيري** - المملكة العربية السعودية رئيسا للجنة، والسيد/ **رياض إبراهيم فاضل** - جمهورية العراق نائبا، والسيدة/ حسنية عمر زائد جمهورية السودان مقررا للجنة.

وتدارست اللجنة خلال اجتماعاتها البند الخامس والخاص بتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، الذي احتوى على تقرير عن نتائج أعمال الدورة الـ «42» للجنة الخبراء القانونيين، وتضمَّن دراسة تقارير الدول الأعضاء السنوية حول اتفاقيات العمل العربية وردودها على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين السابقة، ودعت اللجنة في توصياتها الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها. كما أكدت اللجنة ضرورة الرد وفقا لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما أكدت ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي

كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء؛ حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توافر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، والالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قِبل الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها، ومن ثَمَّ عرضها على المؤتمر العام.

هذا، وقد أوصت لجنة تطبيق الاتفاقيات بالعمل على إعادة تقييم الاتفاقيات والتوصيات التي لم تعد تحقق أهدافها، وذلك لمراجعتها أو إصدار أدوات جديدة تواكب التطورات الحاصلة في المجالات التي تتناولها وتساير المستجدات في عالم العمل، وتبادل التشريعات والاستفادة من الخبرات العربية في المجالات التي لم تتناولها معايير العمل العربية، وبما يساعد على الاستفادة والاسترشاد بأحكامها، وأكدت ضرورة إصدار دليل استرشادي لمتابعة معايير العمل العربية، وسبل التعامل مع الصعوبات التي تواجه الدول عند إعداد تقارير المتابعة الخاصة بها، وطالبت بإعداد الدراسات اللازمة لمد الحماية التشريعية والاجتماعية للعمالة المنزلية؛ تمهيدا لإصدار أداة معيارية ملائمة لهذه الفئة. ووجهت اللجنة في ختام تقريرها الشكر والتقدير لحكومات الدول العربية التي تبذل جهودا نحو التصديق على اتفاقيات العمل العربية، سواء بالعرض على السلطة المختصة أو تذليل بعض الصعوبات التي تحول دون التصديق على هذه الاتفاقيات، وثمنت جهود لجنة الخبراء القانونيين في إعداد التقرير، وكذلك النتائج العملية التي توصلت إليها؛ مما يؤدي إلى دعم وتطوير متابعة معايير العمل العربية.

الدورة الـ « 48 » لمؤتمر العمل العربي

تطالب المجتمع الدولي بتنفيذ توصياتها بشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحـ

بعد الاطلاع على الوثيقة الخاصة بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة الـ «110» لمؤتمر العمل العربي لعام 2022، وبعد الاستماع إلى الإيضاحات التي قدمها سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية حول البند السادس؛ أكد المؤتمر في توصياته ضرورة مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ توصياتها المتكررة بشأن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والتي لم يتم احترامها وتنفيذها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، والطلب من منظمة العمل الدولية التدخل لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية برفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، وأكدت أيضا مطالبة المجموعة العربية لمنظمة العمل الدولية بضرورة مناشدة المجتمع الدولي لإيقاف التوسع الاستيطاني وعدم شرعية زيادة وانتشار المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وإدانتها مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية للتوسع الاستيطاني دون أي اعتبار للقرارات الدولية، ودعت البلدان العربية إلى ضرورة

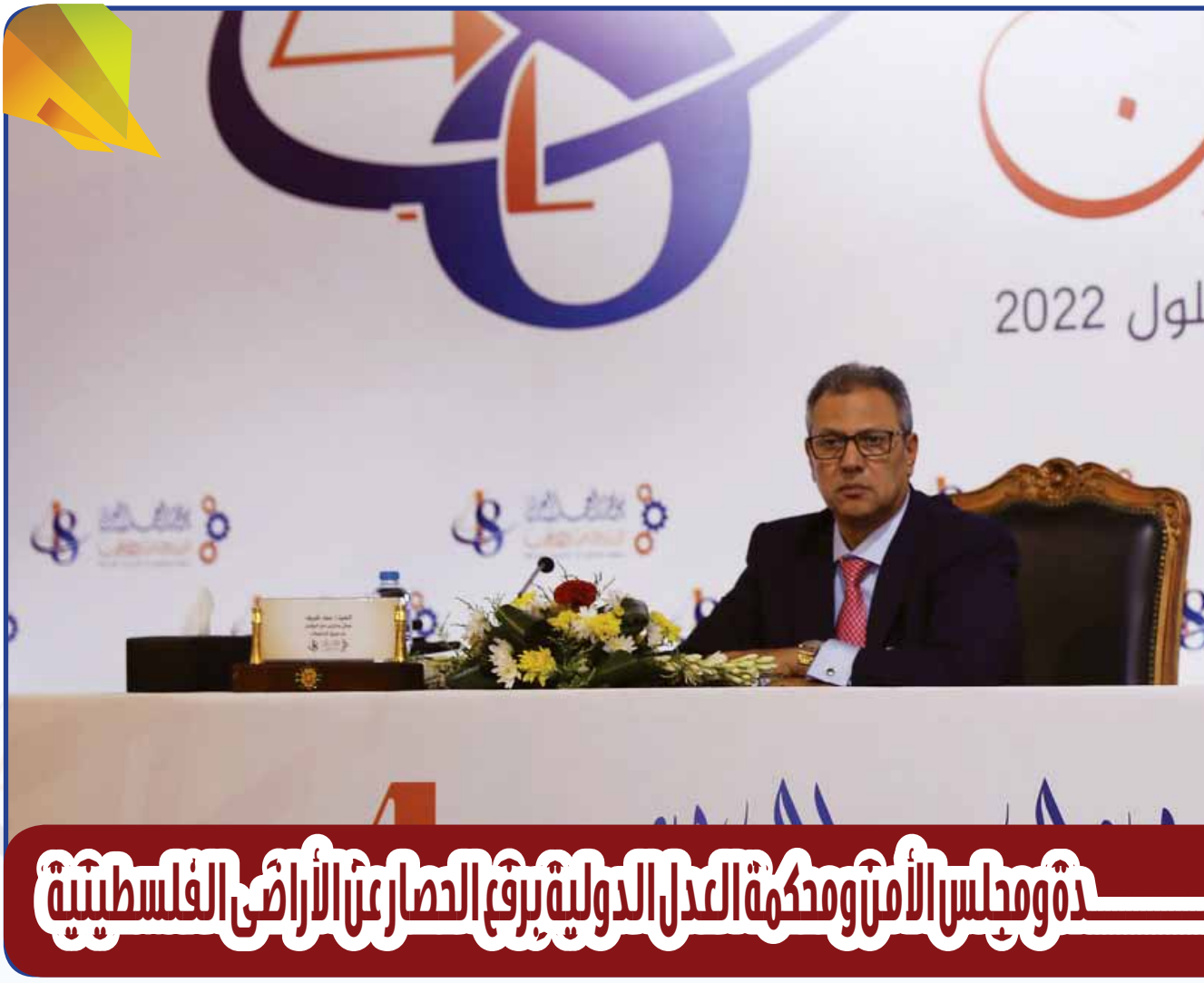

ـــــدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية برفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية

دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية الذي يعاني من نقص كبير في الموارد المالية والتمويل، والطلب من المدير العام لمكتب العمل الدولي تخصيص الأموال اللازمة للصندوق من ميزانية المنظمة، ودعم اجتماع المانحين ماليا وفنيا، والمتابعة مع الدول والهيئات التي وعدت بمساعدات مالية للصندوق باعتباره يسد ثغرة مهمة في مجال الحماية والتعويضات والمستحقات والضمان الاجتماعي، وطالبت التوصيات في تقريرها ضرورة تبنّي توجه دولة فلسطين للانضمام إلى منظمة العمل الدولية في مؤتمرها المقبل كعضو كامل العضوية، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم السياسي والقانوني لهذه الخطوة، ويقرر تشكيل لجنة من أطراف الإنتاج الثلاثة لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع المجموعة العربية في جنيف على أن تقدم اللجنة تقريرا بعملها إلى اجتماع الدورة الـ «49» لمؤتمر العمل العربي.

هذا، وقدم مؤتمر العمل العربي الشكر لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية وفريقه

المساعد على إعداد وثيقة المجموعة العربية بما تضمنته من موضوعات مهمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، واتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنه والأنشطة والفعاليات العربية الأخرى، وإعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات، وتوفير مقومات إنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، والشكر أيضا لسعادته على تقريره الشامل حول الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على دولة فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجولان السورية وجنوب لبنان وتقديمه باللغات الأربعة: «العربية - الفرنسية - الإسبانية - الإنجليزية»، لفضح جميع الانتهاكات الإسرائيلية على المستوى الدولي.

تأييد ثلاثي الأطراف لفترة ولاية ثالثة بصفة استثنائية
التمديد لسعادة السيد / فايز علي المطيري مديرا عاما لمنظمة العمل العربية

استعرضت اللجنة التنظيمية فى اجتماعها الأول، المذكرة المُقدَّمة من رئيس المؤتمر بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التمديد للمدير العام لفترة ولاية ثالثة استثنائية، وبعد عرض المذكرة على الفرق الثلاثة (حكومات - أصحاب أعمال - عمال)؛ أقر المؤتمر العام في دورته الثامنة والأربعين بالإجماع والتأييد - التمديد لسعادة السيد **فايز المطيري** - ويأتي هذا الإجماع للدور البارز والجهود التي قدمها للمنظمة وأطراف الإنتاج الثلاثة، وتحقيق طموحاتهم الكثيرة، وحماسه الدءوب لتطوير العمل العربي المشترك.

وبناءً عليه، أعلن رئيس الدورة الـ «48» للمؤتمر معالي الدكتور/ **يونس سكوري** موافقة المؤتمر في دورته الثامنة والأربعين على التمديد لسعادة السيد **فايز علي المطيري** مديرا عاما لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية ثالثة استثنائية.

المطـيري:

أدافع عن كل بلد عربي.. وأحترم دستور وقانون كل دولة عربية.. وأمثل كل الوطن العربي.

بعد إعلان رئيس الدورة الـ «84» عن موافقة المؤتمر على قرار التمديد؛ ألقى سعادة السيد/ فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة ارتجالية جاءت من القلب خاطب خلالها السادة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء اتحادات أصحاب الأعمال والعمال والسادة ممثلي المنظمات العربية والدولية والسادة الحضور، قال فيها:

هذا التمديد هو قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقراركم أنتم وسام على صدري، ثقوا تماما أننى هنا أمثل كل الدول العربية، ثقوا تماما والله ثم والله ثم والله، لهذه اللحظة وأنا أدعو إذا كان فيها خير لي ولأسرتي

ولأولادي، وللدول العربية يارب عجل فيها، وإذا كان فيها شر لدولنا العربية ولي ولأسرتي ولأبنائي، أن يصرفها الله عني، فأنا يكفيني فخرا بأني التزمت بالقسم الذي أقسمته أمام الأمين العام لجامعة الدول العربية، والقسم الذي أقسمته أمام مؤتمركم الموقر، وأقسمت عندما تم التجديد لي، وأنا أعرف فايز المطيري له محبة في قلب كل شخص مشارك في هذه القاعة وفي كل أرض عربية؛ لأنه يدافع عن الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه.

أحترم كل بلد عربي، لأن كل دولة عربية لها سيادتها، ولها دستورها، ولها قانونها، ولها تركيبتها.

اللسان يعجز عن الشكر على هذه الثقة التي حصلت عليها من مؤتمركم بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتؤكدون هذه الموافقة.

شكرا لكم من القلب حكومات الوطن العربي، شكرا لكم من القلب أصحاب الأعمال في الوطن العربي، شكرا لكم من القلب سواعدنا عمال العرب في كل أنحاء الوطن العربي.

الشكر موصول لكل من هو موجود في القاعة.

الشكر موصول لكل من يحب فايز المطيري، ففايز المطيري يمثل الوطن العربي».

وأنهى كلمته بقوله:

«سأختم أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود كلمتي بهذه العبارات:

أنا مُنحت هبة من الله منحني ثلاث أمهات، أمي الكبرى الكويت، وأمي الثانية دول الخليج العربي، وأمي الكبيرة الوطن العربي من المشرق إلى المغرب».

ماذا قالوا؟

كلمة معالي الدكتور/ يونس سكوري

وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية

رئيس المؤتمر

«أود كرئاسة للمؤتمر أن أتقدم للسيد/فايز علي المطيري، بكل التهاني على هذه الثقة، متمنين لك - بإذن الله - التوفيق، ومزيدا من الإنجازات في هذه المرحلة المهمة المقبلة من تاريخ المنظمة».

كلمة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري

وزير العمل

دولة قطر

«أتوجه بالتهنئة للأخ/ فايز المطيري، على نيل ثقة المؤتمر للتجديد له لدورة استثنائية ثالثة، وطبعا الأخ فايز من الكفاءات المشهود لها، وطبعا ثقتكم هذه - إن شاء الله - في محلها للأخ فايز، ونتمنى له التوفيق إن شاء الله».

كلمة معالي السيد/ مالك الزاهي

وزير الشؤون الاجتماعية

الجمهورية التونسية

«أتقدّم بالتهنئة إلى سعادة السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، والإشادة بجهوده المتواصلة للرقي بمنظمة العمل العربية، طيلة فترة رئاسته لها، وتحسين أدائها وتطوير علاقاتها مع أطراف الإنتاج الثلاثة، وسائر المنظمات الإقليمية والدولية، ذات الاهتمام المشترك».

كلمة معالي الدكتور/ عبد الله بن ناصر أبو ثنين

نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري على ما يقوم به من جهود ومهام لإنجاز أعمال اجتماعنا هذا، كما أشيد بالتقرير المقدم في دورة هذا العام واختياره الموفق لموضوع «الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل»، وأبارك له التمديد مديرا عاما للمنظمة، مع تمنياتي له بالتوفيق والنجاح الدائم، - تستاهل يا أبو علي».

كلمة معالي السيد/ جميل بن محمد علي حميدان

وزير العمل
مملكة البحرين

«أخي وصديقي الأخ/ فايز المطيري، فوزك اليوم ليس فوزا شخصيا لك، وإنما هو فوز للمنظمة ولنا جميعا، ونعلم مدى ثقل المسؤولية التي تنتظرك وتنتظرنا معك، لكي نقوم إن شاء الله - باستكمال هذه المسيرة الناجحة التي بدأتها بكل حماس وقدرة، فمبروك ومبروك لنا جميعا.

كلمة معالي الدكتور/ عبد الرحمن عبد المنان العور

وزير الموارد البشرية والتوطين
دولة الإمارات العربية المتحدة

«تتوجه دولة الإمارات بأصدق التهاني والتبريكات لسعادة الأستاذ / فايز علي المطيري على تجديد الثقة به مديرا عاما لمنظمة العمل العربية، فقد كان على قدر المسؤولية والإدارة الحكيمة طوال الفترة الماضية التي تولى فيها المنصب، وشاهدا على تحديات جمة جراء تداعيات جائحة «كوفيد - 19» على الاقتصادات وأسواق العمل العربية».

كلمة معالي الدكتور/ نصري أبو جيش

وزير العمل
دولة فلسطين

«... واسمحوا لي، باسم فلسطين، بأن أتقدم بالتهنئة على الثقة الكبيرة التي جددها مؤتمرنا لكم، وربنا يعينك على حمل هذه المسؤولية، وألف مبروك».

كلمة معالي السيد/ يوسف شرفة

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

«أتقدم بالتهاني الخالصة للسيد/ فايز المطيري بمناسبة تمديد عهدته على رأس منظمة العمل العربية لولاية ثالثة، وأنوه بالدور المتميز الذي تضطلع به منظمتنا في سبيل دعم العمل العربي المشترك، وتوثيق أواصر التعاون بين الدول العربية».

كلمة وفد المملكة المغربية
يلقيها السيد/ كمال الهشومي

الكاتب العام لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى
والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية

«الأكيد أن المصادقة اليوم على تجديد الثقة في نفسه تمديد لولاية ثالثة بالإجماع، لهو دليل على جديته ومسؤوليته وتثمين لكل جهوده ومباركتها».

كلمة معالي السيدة/ سعاد الطيب حسن

وزير العمل والإصلاح الإداري المكلف
جمهورية السودان

«التهنئة الشديدة لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري**، ونتمنى له التوفيق، كما عاهدناه، وأتمنى أن نشهد كل البرامج التي بدأها، ونتمنى أن تكلل كلها بالنجاح، ولا ننكر، نحن بالسودان ووفد السودان حكومة واتحاد عمال وأصحاب عمل، تلك الجهود التي بذلها وما زال يبذلها، فالتهنئة لنا سيدي فايز المطيري».

كلمة معالي السيد/ حسن محمد شحاتة

وزير القوى العاملة
جمهورية مصر العربية

«أتوجه بالتهنئة إلى معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية/ **فايز المطيري** على ثقة المؤتمر به والتمديد له لفترة جديدة، آملين المزيد من التعاون والأنشطة خلال الفترة المقبلة».

كلمة معالي السيد/ نايف زكريا

وزير العمل
المملكة الأردنية الهاشمية

«أبارك لسعادة السيد/ **فايز المطيري**، بالثقة الغالية بإعادة انتخابه لدورة جديدة».

كلمة معالي السيد/ محمد ولد عبد الله ولد عثمان

وزير الوظيفة العمومية والعمل
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

«أشكر إدارة الدورة الـ (48) لمؤتمر العمل العربي، التي مكنت من التجديد للسيد المدير العام الأخ / فايز علي المطيري لمدة ثالثة، وهي فرصة لي لأثمن الدور العظيم والجهود التي قدمها لمنظمتنا، وطموحنا كبير أن حماسه الدؤوب لتطوير العمل العربي المشترك، سيمكّن من لعب دور ريادي في المرحلة القادمة، وهي مرحلة تتسم بتحولات سريعة من حولنا، لم تكن جائحة (كوفيد - 19) والحرب الأوكرانية إلا نماذج منها».

كلمة المهندس/ ناصـر بن عبد العزيز الجريـد

رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية
المملكة العربية السعودية

«أبارك لأخي سعادة الأستاذ/ فايز المطيري، على حصوله على ثقة المؤتمر للتمديد لفترة ولاية ثالثة، والمباركة ليست لك أخي فايز، المباركة لجميع أعضاء المؤتمر، وجميع الفرق الثلاثة، لأنك خير من يمثلنا، وقد أثبتت الدورات الماضية وشهادة حق على كل الإنجازات التي تمت في منظمة العمل العربية، والتي كان قائدها أخونا الأستاذ / فايز».

كلمة السيدة/ سعيـــدة نغـــزة

رئيسة الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

«التمنيات لأخي فايز علي المطيري الذي نال بجدارة واستحقاق ثقة المؤتمرين الذين جددوا له الثقة، نظير جهوده وتفانيه في العمل، وإضفاء روح التعاون والتوافق، والمساواة بين وفود الدول العربية، وأيضا بين الأعضاء الثلاثة، الحكومات، العمال وأصحاب الأعمال، خدمة لعالم الشغل وللتنمية الاقتصادية».

كلمة الدكتور/ عبد الغني بن بكر الصانغ

نائب رئيس اللجنة التجارية الوطنية
المملكة العربية السعودية

«إني أجدد شكري وتقديري لسعادة المدير العام **فايز المطيري** على ما قدمه من إنجازات حصل بها على ثقة الحضور، ونال بها موافقة الجميع، لينال الاستثناء ليكون المدير الاستثنائي، لفترة استثنائية قادمة، وأتقدم بالشكر، لكل من منحوه الثقة بعد ذلك، وأسأل الله له التوفيق ، فألف مبروك، وللإنجازات القادمة - إن شاء الله».

كلمة الدكتورة/ ربا جرادات

المدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

«أهنئ سعادة مدير عام منظمة العمل العربية السيد/ **فايز المطيري**، بمناسبة تمديد ولايته؛ حيث نتطلع إلى مواصلة العمل وتعاوننا الوثيق، نحن في منظمة العمل الدولية مع منظمة العمل العربية إن شاء الله».

كلمة السيد/ عمر محمود هاشم

رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
دولة فلسطين

«أتقدم بالتهنئة والتبريك لمعالي الأخ / **فايز علي المطيري** المدير العام، لنيله الثقة على التمديد لفترة ثالثة، متمنيا له التوفيق والنجاح في مسيرته العملية».

كلمة سعادة الدكتور/ علاء عبود سعيد

وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
جمهورية العراق

«باسم وفد جمهورية العراق أقدم الشكر للسيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وجميع العاملين في المنظمة على الجهود الكبيرة التي بذلوها؛ لضمان التحضير الجيد لهذا المؤتمر، وأشيد بجهود الموضوعات الفنية المعروضة على جدول أعمال المؤتمر».

كلمة السيد/ أحمد عقله مران خلف العنزي

رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت
دولة الكويت

«بالأصالة عن نفسي، ونيابةً عن الاتحاد العام لعمال الكويت، أهنئ أخي وصديقي ورفيق دربي في النضال النقابي **فايز المطيري**، على نيل ثقة أعضاء المؤتمر بالإجماع، لقد كانت مسطرتك واحدة مع الجميع، فكنت خير ممثل لجميع العمال في هذا المنصب، أهنئك وأهنئ جميع العمال في جميع الدول العربية، فقد استحققت بكل جدارة شرف التمديد، ونتمنى لك التوفيق والسداد».

كلمة السيد/ شاهر سعد

الأمين العام للاتحاد نقابات عمال فلسطين
دولة فلسطين

«يبارك الاتحاد العام لعمال فلسطين، بإعادة انتخاب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية المناضل الكبير/ **فايز المطيري**».

كلمة السيد/ محمد عبدالعزيز جبران عبدالحليم

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
جمهورية مصر العربية

«بصفتي رئيس اتحاد عمال مصر، ونائب رئيس المؤتمر؛ أود أن أتوجه بكل كلمات الحب والتقدير، وبتهنئة السيد/ **فايز المطيري**، بتجديد ثقة الأعضاء له مديرا عاما لمنظمة العمل العربية».

كلمة السيدة/ سولاف حسين مصطفى درويش

الامينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية

«أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد/ **فايز المطيري** بمناسبة حصوله على الثقة لفترة ثالثة، ويستحق هذه الثقة بتقدير.

وأتقدم له بالشكر، بصفتي الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية، باسم اللجنة بالشكر والتقدير لتعاونه المثمر، في تنفيذ أنشطة وبرامج المنظمة في مجال النهوض بالمرأة العربية».

كلمة معالي السيد/ بيحي إيمان عجية

وزير العمل والشؤون الاجتماعية
جمهورية الصومال الفيدرالية

«أتقدم بخالص التقدير والاحترام إلى **المدير العام لمنظمة العمل العربية** على حصوله على الثقة بتمديد فترة استثنائية لقيادته الحكيمة لمنظمة العمل العربية، ودعمه المتواصل لمنظمة العمل العربية».

كلمة السيد/ عبد القادر عبد الله

الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين
دولة فلسطين

«أتقدم باسمي وباسم عمال فلسطين بالتهنئة للأخ/ **فايز المطيري**، بانتخابه مرة ثالثة مديرا عاما لمنظمة العمل العربية»،

كلمة السيد/ جمال قادري

الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

«أعرب عن امتناني للجهود المثمرة التي يقوم بها معالي الأستاذ/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية على الأداء الراقي الملموس الذي قام به خلال الفترة الماضية، الذي يعكس الدور الذي تلعبه المنظمة، والذي سيكون له عظيم الأثر خلال الفترات القادمة على مستوى جميع الدول العربية».

كلمة معالي المهندس /علي العابد الرضا

وزير العمل والتأهيل
دولة ليبيا

«أتوجه بالتهنئة القلبية إلى معالي الأخ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على التمديد له لولاية ثالثة في إدارة هذه المنظمة، داعيا له بالتوفيق والنجاح».

كلمة السيد/ حفيـــظ حفيـــظ

الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
الجمهورية التونسية

«في البداية، أريد أن أتوجه باسم وفد الاتحاد العام التونسي للشغل، بأحر التهاني للأخ/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، بمناسبة التجديد له بدورة ثالثة».

كلمة السيد/ خليد هوير علمي

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)
المملكة المغربية

«باسم الطبقة العاملة المغربية، ونيابةً عن الحركة النقابية المغربية، أهنئ السيد / **فايز المطيري** على حصوله على ثقة المؤتمر والتجديد له لفترة ولاية ثالثة».

سعادة السيد/ مازن المعايطة

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
المملكة الأردنية الهاشمية

«يسرني باسم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن أتقدم للزميل **فايز علي المطيري** بأجمل التهاني وأطيب التبريكات، على الثقة الغالية التي أولاها المؤتمر العام لشخصه الكريم بتجديد انتخابه مديرا عاما لمنظمة العمل العربية في دورته الجديدة، متمنيا له دوام التوفيق والنجاح».

كلمة معالي الدكتور/ يونس سكوري

وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية
رئيس المؤتمر

«أتقدم بالتهنئة لمعالي الأستاذ/ **فايز علي المطيري**، على تجديد الثقة والموافقة على التمديد لفترة ولاية ثالثة استثنائية، وهو يستحقها عن جدارة، فله منا كل التهنئة وخالص التمنيات من فريق العمال بالتوفيق والسداد».

كلمة رئيس فريق الحكومات

معالي المهندس / علي العابد الرضا

«أهنئ سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، على تجديد ولايته والتي عكست مدى الثقة بشخصه الكريم، من خلال ما قام به من نقلة نوعية في أنشطة المنظمة والسعي الدؤوب لتحقيق أهداف المنظمة، وأيضا على جهوده المبذولة في إنجاح المؤتمر والإشادة بالموضوع والمضمون الذي اختاره لتقريره هذا العام، حيث إن بلداننا العربية تحتاج إلى بيئة مواتية للاستفادة من الاقتصاد الرقمي، ومواجهة التحديات التي يفرضها على أسواق العمل العربية».

كلمة رئيس فريق الأعمال

سعادة / خليفة خميس مطر الكعبي

«أتوجه بأصدق التهاني لأخي **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، لنيله موافقة المؤتمر العام على التمديد لولاية ثالثة، وهو ما يعكس مدى التقدير لشخصه الكريم من قِبل أعضاء المؤتمر الموقر، متمنيا له التوفيق والنجاح والمزيد من الإنجازات المتميزة التي ستؤرخ في مسيرة المنظمة، وإن فريق أصحاب الأعمال على استعداد دائم لتقديم كل أشكال الدعم لتحقيق أهداف المنظمة وإنجاز مهامها».

كلمة رئيس فريق العمال

الدكتور / بشارة الأسمر

«أتقدم بالتهنئة لمعالي الأستاذ / **فايز علي المطيري**، على تجديد الثقة والموافقة على التمديد لفترة ولاية ثالثة استثنائية، وهو يستحقها عن جدارة، فله منا كل التهنئة وخالص التمنيات من فريق العمال بالتوفيق والسداد».

المطيري يلتقي فريقي أصحاب الأعمال والعمال

رحب فريق أصحاب الأعمال بسعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وأثنى سعادة السيد **خليفة مطر** - رئيس فريق أصحاب الأعمال على زيارة المدير العام لمنظمة العمل العربية للفريق، هذا وأكد مدير عام منظمة العمل العربية خلال زيارته للفريق استعداده لتسخير جهود المنظمة وأنشطتها لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة، مؤكدا لهم أنه يمثل كل الأطراف ويمثل كل البلدان العربية.

كما حظي فريق العمال بزيارة من سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، قدم خلالها الفريق التهنئة الصادقة بقرار المؤتمر بالتمديد لسعادته لفترة ثالثة استثنائية، وقدم المدير العام الشكر والتقدير لفريق العمال على دعمهم وتأييدهم للقرار، قائلا: «إنها ثقة أعتز بها وأعتبرها وساما أضعه على صدري وأفتخر به».

منظمة العمل العربية

احتفلت منظمة العمل العربية في الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي بالدول العربية الأعضاء في المنظمة، تقديرا لدورهم البارز، وجهودهم المخلصة، في دعم ومساندة المنظمة في شتى الأصعدة وعلى مختلف المستويات ممثلة في أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - أصحاب أعمال - عمال)، الذين بادروا وأسهموا وقدموا الكثير، فاستحقوا التكريم، بمناسبة مرور خمسة وخمسين عاما على تأسيس المنظمة في عام (1965 - 2020)، ونظرا لاجتياح جائحة كورونا العالم في بداية عام 2020 وتوقف جميع الأنشطة حينذاك تأجل هذا الحفل لحين عودة الفعاليات والأنشطة لما قبل الجائحة.

المملكة الأردنية الهاشمية

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

الجمهورية التونسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمهورية جيبوتى

تكرم أطراف الإنتاج

وجَّه سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية** كلمة في بداية الاحتفال عاهد فيها المؤتمر العام أن تظل منظمة العمل العربية أيقونة العمل العربي المشترك.

كما أشار في كلمته، إلى أنه رغم المصاعب والتحديات التي مررنا بها، لم تبطئ خُطى المنظمة، بل زادنا هذا تحديا ومثابرة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة.

جمهورية السودان

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية السورية

جمهورية الصومال

سلطنة عمان

جمهورية العراق

دولة فلسطين

دولة قطر

دولة الكويت

الجمهورية اللبنانية

دولة ليبيا

جمهورية مصر العربية

المملكة المغربية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجمهورية اليمنية

عرفانا بجهودهم في دعم قضايا العمل والعمال.. الدورة الثامنة والأربعون لمؤتمر العمل العربي تكرم الكوكبة السابعة من رواد العمل العرب أصحاب كانت لهم بصمات والانجازات هامة في خدمة أوطانهم

وجَّه سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة بهذه المناسبة قال فيها: «التكريم هو وجه من أوجه الوفاء، الذي يُعتبر إرثا عربيا عريقا ويحمل معاني أوسع حينما يصدر من أكبر منبر للحوار في الوطن العربي، «مؤتمر العمل العربي»، فبكل فخر واعتزاز نحتفي اليوم بالكوكبة السابعة من رواد العمل العرب.

تسعة وعشرون فارسا وفارسة كانت لهم بصمات وإنجازات هامة في دعم قضايا العمل والعمال في دولنا العربية، فاستحقوا منا شرف هذا التكريم، فبصمات عملهم وسجلات عطائهم، ستبقى محل تقديرنا واعتزازنا، منهم من غادرنا وبقيت ذكراهم العطرة بيننا، وندعو الله أن يتغمدهم بواسع رحمته، ومنهم ما زال على رأس عمله يثرينا بجهوده المخلصة ويشاركنا في رفع راية العمل.

العمل العربي

وإنني على يقين بأن دولنا العربية، بتاريخها وحضارتها وموروثاتها العريقة، ولادة قادرة على العطاء، وإثرائنا بالمزيد من النماذج المشرفة التي تستحق منا التكريم.

هذا، وألقت سعادة الشيخة/ **هند بن سلمان آل خليفة** - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين - كلمة باسم رواد العمل العرب المكرمين، قدمت فيها الشكر والتقدير لمنظمة العمل والمؤتمر على هذه المبادرة القيمة، وهي ليس غريبة على منظمة العمل العربية، المنظمة العريقة المعروفة بمبادئها وقيمها النبيلة.

السيدة/ لينا قسطنطين
حكومات/ المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة العين/ عيسى مراد
أصحاب أعمال/ المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور/ محمد بطي الشامسي
عمال/ دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور/ مجيد بن محسن العلوي
حكومات/ مملكة البحرين

سعادة الشيخة / هند بنت سلمان ال خليفة
أصحاب أعمال/ مملكة البحرين

الأستاذ/ بسيم جاسم الذوادي
عمال/ مملكة البحرين

الأستاذة/ سامية البكوش

حكومات / الجمهورية التونسية

تسلمتها نيابة عنها السيدة/
حياة بن إسماعيل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيد/ زايدي فضيل - حكومات
تسلمها نيابة عنه / السيد بوعلام عيساوي
السيد/ المحفوظ ميقاتلي - أصحاب أعمال
السيد/ محمد لخضر بدر الدين - عمال

المملكة العربية السعودية
معالي الدكتور/ عبد الله بن ناصر أبو ثنين - حكومات
والسيد المستشار / عبد الرحيم سعيد الغامدي - عمال

جمهورية العراق
الدكتور / رياض حسن محمد على - حكومات
السيد/ صالح حسين خزعل - أصحاب أعمال
السيد/ رحيم لعيبي محسن الغانمي- عمال

الجدير بالذكر أنه تم تكريم السيد/ **سليم رضوان** - عمال المغرب ولكن تعذر حضوره .

الفاضل/ حمد بن خميس العامري - حكومات/ سلطنة عمان

السيد/ عمر محمود هاشم - أصحاب أعمال/ دولة فلسطين

دولة الكويت

السيد/ خالد مطلق الغبيشان العازمي - حكومات

السيد/ أحمد راشد الهارون- أصحاب أعمال

السيد/ حسين محمد صالح المشموم - عمال

الجمهورية اللبنانية - المرحوم/ خليل شري - أصحاب أعمال

السيد/ سعد الدين حميدي صقر- عمال

الجمهورية اليمنية

الدكتور/ أحمد حمود المخلافي - حكومات

السيد/ غازي عبد الرب - حكومات

الدكتور/ فضل على ثابت - حكومات

جمهورية مصر العربية

المرحوم/ محمود إبراهيم العربي - حكومات

تسلمها نيابة عنه نجله الدكتور/ ممدوح العربي

المرحوم/ محمد وهب الله محمد علي- عمال

تسلمها نيابة عنه نجله السيد/ هشام وهب الله

السيدة/ هدى المغيربي - منظمة العمل العربية

لقاءات مكثفة للمطيري على هامش أعمال الدورة الـ « 48 » لمؤتمر العمل العربي

التقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية عددا من أصحاب المعالي السادة وزراء العمل العرب ورؤساء منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية في الدول العربية، الذين توجهوا جميعهم بالتهنئة لسعادة المدير العام على نيله ثقة المؤتمر للمرة الثالثة والموافقة على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتمديد لسعادته.

ومن جانبه وجه المدير العام الشكر والتقدير لأصحاب المعالي السادة وزراء العمل ورؤساء منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية على الثقة التي منحوها له، مؤكدا أن ثقتهم ومحبتهم سوف تزيد من مسؤولياته تجاه خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، وأنه يضع كل إمكانيات المنظمة لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج من أنشطة تدريبية حول جميع المواضيع.

معالي السيد/ مصطفى بيرم
وزير العمل - الجمهورية اللبنانية

معالي السيد/ مالك الزاهي
وزير الشئون الاجتماعية - الجمهورية التونسية

معالي الدكتور/ عبدالله بن ناصر أبو ثنين
نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

معالي السيد/ محمد ولد عبدالله ولد عثمان
وزير الوظيفة العمومية والعمل
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معالي السيد/ عمر عبدي سعيد
وزير العمل المكلف بالرسمنة والحماية الاجتماعية
والوفد المرافق له - جمهورية جيبوتي

معالي السيدة/ سعاد الطيب حسن
والوفد المرافق لها - وزيرة العمل والإصلاح الاداري
المكلف- جمهورية السودان

الدكتور/ عبد الغني بن بكر الصائغ
نائب رئيس اللجنة التجارية الوطنية / المملكة العربية
السعودية - والوفد المرافق له

معالي السيد/ بيجي إيمان عجية
وزير العمل والشؤون الاجتماعية - جمهورية الصومال

السيد/ جمال قادري- الأمين العام للاتحاد الدولي
لنقابات العمال العرب

الدكتور/ علاء عبود سعيد
وكيل الوزارة للشؤون الادارية والقانونية - جمهورية العراق

الدكتور/ محمد الكركي
رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

الدورة الثامنة والأربعون لمؤتمر العمل العربي تختتم أعمالها

اختتمت الدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي أعمالها يوم الأربعاء الموافق 21 سبتمبر/ أيلول 2022

رئيس فريق العمال:
لقائد المنظمة وفريقه خالص الشكر والتقدير

هنأ رئيس فريق العمال السيد الدكتور **بشارة الأسمر** فى كلمته سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية لثقة المؤتمر به للمرة الثالثة والإجماع بالموافقة على التمديد له، كما ثمن في كلمته نيابة عن فريق العمال ما جاء في تقرير المدير العام

«الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل»، الذى لامس الفريق من خلاله مخاوف العمال العرب بشأن منافسة التكنولوجيا الحديثة لسواعدهم وسحب البساط من تحت أقدامهم، مقدما الشكر والامتنان لسعادته على الرؤية المستقبلية الشاملة المقدمة في التقرير، التى تتضمن انتقالا رقميا يحقق التوازن بين مصالح جميع الأطراف.

وفي ختام كلمته، وجه السيد/ **بشارة الأسمر** - رئيس فريق العمال - الشكر والتقدير لقائد المنظمة وفريقه على الموضوعات الغنية والثرية التي قدموها والشكر موصول لجمهورية مصر العربية لاحتضانها دائما ورعايتها للفعاليات القومية العربية على كل المستويات.

رئيس أصحاب الأعمال: إنجازات مدير عام منظمة العمل العربية ستؤرخ في مسيرة المنظمة

ألقى سعادة السيد/ **خليفة خميس مطر** - رئيس فريق أصحاب الأعمال في ختام أعمال المؤتمر كلمة، باسم فريق أصحاب الأعمال ، مقدما الشكر لسعادة المدير العام على حسن اختيار موضوع التقرير المهم، الذي يخدم به أطراف الإنتاج الثلاثة، مما حمله من معالجة لقواعد وأسس لأجل بناء اقتصادات عربية قوية متطورة، تساير التقدم وتستفيد من المميزات التي تتيحها الرقمنة والتحول

الرقمي، خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات النمو والتنمية، وتوفير وظائف جديدة للشباب، والداخلين الجدد للعمل، وبما يسهم في خفض معدلات البطالة، ويوفر العيش الكريم للمواطن العربي.

توجه سعادة السيد/ خليفة مطر بأصدق التهاني لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، لنيله موافقة المؤتمر العام على التمديد لولاية ثالثة، وهو ما يعكس مدى التقدير لشخصه الكريم من قِبل أعضاء المؤتمر الموقر، متمنيا له التوفيق والنجاح والمزيد من الإنجازات المتميزة التي ستؤرخ في مسيرة المنظمة، وأن فريق أصحاب الأعمال على استعداد دائم لتقديم كل أشكال الدعم لتحقيق أهداف المنظمة وإنجاز مهامها.

كما قدم **رئيس فريق أصحاب الأعمال** في كلمته التهنئة لجمهورية مصرالعربية لاستقبالها مؤتمر قمة المناخ، الذى بحث عدة قضايا جوهرية لها آثار واضحة على بيئة العمل، ووجدد الشكر لدولة قطر على ما اتخذته من تدابير حماية حول حقوق العمال، واستضافتها بطولة كأس العالم 2022، متمنيا لها كل النجاح والتوفيق.

رئيس فريق الحكومات.. يجدد العهد والعزم على دعم الشعب الفلسطيني الباسل

ثمن رئيس فريق الحكومات معالي المهندس / **على العابد الرضا** في كلمته قرار المؤتمر والخاص بتجديد الثقة في سعادة السيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لولاية استثنائية ثالثة، التي عكست مدى الثقة بشخصه الكريم من خلال النقلة النوعية الذي قام بها في أنشطة المنظمة والسعي الدؤوب لتحقيق أهدافها.

كما أكد **رئيس فريق الحكومات** في كلمته أن الحوار الثلاثي إحدى ركائز منظمة العمل العربية في جميع فاعليات المؤتمر بين أطراف الإنتاج، مما ساهم في نجاح أعمال المؤتمر وخرج بقرارات على مستوى التحديات والمسؤوليات نستطيع من خلالها خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في وطننا العربي. مؤكدا أن البيئة العربية تحتاج لمجهودات لتنفيذ منظومة الاقتصاد الرقمي التي تعد من أهم قضايا التشغيل .

وتقدم رئيس فريق الحكومات بخالص الشكر والتقدير لرؤساء ونواب وأعضاء الفرق الثلاثة، على ما بذلوه من جهود مخلصة ومتميزة في أعمال المؤتمر، كما توجه بالشكر والتقدير إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية، وأعضاء السكرتارية الفنية على ما بذلوه من جهود في التحضير الجيد والمتميز، وتوفير كل سبل نجاح المؤتمر الموقر.

مؤكدا في ختام كلمته أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية الأولى، ونجدد العهد والعزم على دعم الشعب الفلسطيني الباسل، في سبيل الدفاع عن حقه المشروع في إقامة دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

المدير العام لمنظمة العمل العربية يجدد عهده أمام اللّه والمؤتمر بالعمل بكل جهد وإخلاص

قدم مدير عام منظمة العمل العربية سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، في كلمته التي ألقاها في ختام أعمال الدورة الـ «84» لمؤتمر العمل العربي الشكر والتقدير لأعضاء المؤتمر، حيث قال: «ها نحن اليوم نسدل الستار على الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي، الذي حظي برعاية كريمة من فخامة **الرئيس/ عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية**، ويشرفني أن أتقدم باسمكم جميعا، بأسمى عبارات الشكر والتقدير لفخامته، متمنين له، ولمصرنا الحبيبة بقيادته الحكيمة، مزيدا من الرخاء والازدهار.

ونحن نخط حروف ختام مؤتمرنا، بجلساته واجتماعاته، بلقاءاته الأخوية، ونقاشاته الودية، تراودني مشاعر الاعتزاز والفخر والسعادة، باجتماعكم على قلب رجل واحد، في تأييد فايز علي المطيري، فبفضل الله، وبفضل تعاونكم وانسجامكم، حظيت بثقتكم الغالية، وهي وسام شرف أضعه على صدري، وأفتخر أنني - وبعون الله - كنت على قدر المسؤولية القومية التي أوكلتموني إياها.

وأنا مازلت على عهدي أمام الله، ثم أمامكم، بالعمل بكل جهد وإخلاص، لصون هذه الأمانة والحفاظ عليها والعمل على تطويرها، ورفع أدائها، لتحقيق أهدافها المنشودة، مستنيرا بتوجيهاتكم وآرائكم ومقترحاتكم، معتمدا على دعمكم المخلص والمتواصل، متعهدا ببذل المزيد من الجهد، لاستكمال المسيرة الناجحة لمنظمتكم العريقة والارتقاء بأدائها، لتلبي احتياجاتكم، وتدعم طموحاتكم ورؤاكم.

فأرجو منكم، أن تعينونني في اجتهادي وتقوموني عند تقصيري، فأنتم حكومات، واتحادات عمالية، ومنظمات أصحاب أعمال،

كنتم وستظلون، خير سند لي ولهذه المنظمة، التي تمثلكم، وتعمل من أجل تحقيق مصالحكم في تنمية أوطاننا وتحقيق الرخاء لشعبنا العربي».

كما قدم «**المطيري**» الشكر والتقدير لمعالي رئيس المؤتمر، الدكتور/ **يونس سكوري** لحكمته وحسن إدارته أعمال مؤتمرنا، كما أثمن عاليا، الجهد الكبير الذي قام به نواب رئيس المؤتمر ورؤساء الفرق الثلاثة في إدارة الجلسات، وجميع الأخوة والأخوات أعضاء الفرق ورؤساء وأعضاء اللجان النظامية والفنية، فلهم منا كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير، لمصر الحبيبة حكومة وأطراف إنتاج، على ما قدموه لإنجاح أعمال هذا المؤتمر، والشكر موصول، لسعادة السفير الدكتور/ **حسين الهنداوي** - الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الرقابة المالية والإدارية - ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية، على تشريفه حفل الافتتاح.

ثم قال سعادة المدير العام:

اسمحوا لي، هي كلمة مكتوبة، وبالخروج قليلا من القلب

أولا شهر نوفمبر شهر مميز بإذن الله، بإذن الله، بإذن الله، سنبدأ في احتفال الجزائر بيومها الوطني في الأول من نوفمبر، وعقد القمة العربية - بإذن الله -، التي طال انتظارها في فترة كورونا السنوات الماضية، فنتمنى لبلدنا الشقيق الجزائر، نجاح القمة العربية - إن شاء الله - التي لها رمزية رؤساء الدول العربية.

وكذلك أهنئ مصر، لاستضافة مؤتمر المناخ كوب 27، والمقرر عقدها - إن شاء الله - في شرم الشيخ.

كما يشرفني أن أهنئ دولة قطر، باستضافة كأس العالم 2022، الذي أعتبره فخرا للدول العربية ومحل تقدير واعتزاز.

ولا يفوتني أن أشيد بالإصلاحات العمالية، والتدابير التي اتخذتها حكومة قطر في مجال حقوق العمال خلال السنوات الماضية، ونشجعها على المضي قدما في مسيرة الإصلاح والتطوير بالتعاون مع منظمة العمل العربية.

وكما أثمن ما جاء بكلمة فريق أصحاب الأعمال، من أخي الشيخ / **خليفة مطر**، وما قامت به دولنا من إنجازات، في كل كلماتك التي أتت أمانة، سواء ذكرت الحوار في المملكة المغربية أو ذكرت الإنجاز في موريتانيا أو حتى لا يسقط أي اسم، ولكن أثني لما أتى بكلمتك أخي **خليفة مطر**، وكذلك كل المتحدثين.

باسمكم، أشكر وزارة الصحة والإسكان، والأجهزة الأمنية، وإدارة الفندق، والعاملين، على ما قدموه من خدمات طيلة أيام عقد المؤتمر.

وأتوجه إلى وسائل الإعلام بعظيم الامتنان على التغطية الإعلامية المتميزة، التي أسهمت في تسليط الضوء بكل أمانة على أهم القضايا المطروحة في المؤتمر.

كما أشكر وباسمكم، الجنود المجهولين أعضاء السكرتارية الفنية من منظمة العمل العربية، فلولاكم لما استطعنا أن ننجز عمل الكثير، وأعتقد تستحقون هذا الثناء، فأنا أقول وفقتم في عملكم السكرتارية الفنية، وكل العاملين كل باسمه وصفته، والكل شكركم.

رئيس الدورة الـ « 48 » لمؤتمر العمل العربي: منظمة العمل العربية جمعتنا على لغة الضاد

قدم معالي الدكتور/ **يونس سكوري** وزير الإدماج والاقتصاد والمقاولة والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية، رئيس المؤتمر الشكر والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية المصرية الشقيقة فخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي**، على احتضانه رعاية المؤتمر، ولجمهورية مصر رئاسةً وحكومةً وشعبا، على كرم الضيافة وحسن الوفادة ، كما قدم الشكر لفريق كل دولة، على التعبئة الكبيرة والحضور الكبير، من أجل إنجاح هذا المؤتمر، قائلا: «إن حضورنا تحت مظلة منظمة العمل العربية، المنظمة التى تخص العالم العربي ككل، والتى تجمعنا دائما أولا على لغتنا العربية، ألا وهي لغة الضاد، فهذا إن دل على شيء يدل على أننا جميعا قلوبنا اجتمعت قبل عقولنا».

كما قدم معالي الدكتور الشكر والعرفان لجنود الخفاء السكرتارية الفنية الذين قدموا عملا كبيرا تحت قيادة مديرهم العام سعادة السيد/ **فايز المطيري**.

وأشاد وزير الإدماج والاقتصاد والمقاولة والتشغيل والكفاءات بالمملكة المغربية رئيس المؤتمر بالدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي؛ لأنها تميزت بدقة في المواضيع التي اختيرت وبرهانية هذه المواضيع، وبكونها مواضيع تهم الدول جميعا قائلا: «إن اختيار موضوع كالرقمنة وعلاقته بمجال التشغيل، اختيارا صعبا؛ لأنه أولا سوف يسجل في سجل هذه المنظمة على أنه شجاعة واضحة أن تختار موضوعا لسنا من الأوائل في العالم، ولسنا من المجتهدين فيه على المستوى الدولي، نقولها بكل صراحة، لسنا من المتفوقين في عالم الرقمنة، فاختياره يعني أننا على دراية بما ينقصنا وما يجب علينا أن نجتهد فيه، وأن يتم تثمينه من الطرفين الحكومات وأرباب العمل، فهذا طبيعي ولكن أن يتم تثمينه واحتضانه من طرف العمال، فهذا يدل على أن الخير مازال قائما في وطننا العربي، وأن هنالك من الشجاعة التي تجعل الجميع يجتهد من أجل إيجاد الحلول للمشاكل المستعصية التي طرحتموها، وأنتم أدرى بها في هذا الموضوع».

مؤتمر العمل العربي يُرسل برقية شكر إلى الرئيس السيسي لرعايته الدورة الـ «48»

أرسل مؤتمر العمل العربي في ختام دورته الـ «48» باسم معالي وزراء العمل ورؤساء وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال واتحادات العمال في الدول العربية وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، برقية شكر إلى الرئيس **عبدالفتاح السيسي** لرعايته الكريمة للدورة الـ 48 لمؤتمر العمل العربي:

وإليكم نص البرقية الذي تلاه سعادة السيد فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية ◄◄◄

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، التي عقدت على أرض الكنانة - مصر العروبة، خلال الفترة من 18 - 25 سبتمبر/ أيلول 2022، بمشاركة وزراء العمل، ومنظمات أصحاب الأعمال، ورؤساء وأعضاء الاتحادات والنقابات العمالية في الدول العربية، إلى جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وممثلي المنظمات العربية، والإقليمية، والدولية، ذات الصلة.

يشرفنا أن نرفع لفخامتكم، باسم الوفود المشاركة، أسمى آيات الاعتزاز والتقدير لتفضلكم بالرعاية الكريمة لأعمال مؤتمرنا، وتكليفكم معالي السيد/ حسن محمد شحاته - وزير القوى العاملة - بافتتاح أعمالها، ونثمن عاليا كلمتكم التي وجهتموها للوفود المشاركة التي أعربتم خلالها عن أن مصر ستظل داعمة ومساندة لجميع قضايا الأمة العربية وأنكم حريصون على استقرار ونماء كل شعوب المنطقة، نشكركم على مشاعركم النبيلة التي استشعرناها من رسالتكم القيمة إلى المشاركين لدعم وتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك.

ونسأل الله العلي القدير أن يحفظ مصر، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وأن يسدد الله خطاكم في كل ما يحقق للشعب المصري التقدم والازدهار والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المطيري يتسلم دروعا تكريمية في ختام الدورة

في ختام الجلسة الختامية للدورة الـ «48» لمؤتمر العمل العربي، ولإنجازاته المتميزة خلال رئاسته مديرا عاما لمنظمة العمل العربية ، استلم سعادة السيد / فايز علي المطيري دروع تكريم من كل من:

اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية
تقدم درع تكريمي
لسعادة السيد / فايز علي المطيري – سكرتير عام المؤتمر
المدير العام لمنظمة العمل العربية

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد / فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد / فايز علي المطيري – سكرتير عام المؤتمر
المدير العام لمنظمة العمل العربية

الاتحاد العام لعمال فلسطين
يقدم درع تكريمي
لسعادة السيد / فايز علي المطيري – سكرتير عام المؤتمر
المدير العام لمنظمة العمل العربية

الاتحاد العام لعمال الكويت يهدى دروع تكريم لكل من:

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
لمعالي الدكتور/ يونس سكوري – رئيس المؤتمر
وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
والكفاءات بالمملكة المغربية

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
سعادة/ خليفة خميس مطر الكعبي – رئيس فريق أصحاب الأعمال
عضو مجلس ادارة منظمة العمل الدولية عن اصحاب الاعمال

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
الدكتور / بشارة الاسمر – رئيس فريق العمال
رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
للسيد/ محمد عبدالعزيز جبران عبدالحليم
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

الاتحاد العام لعمال الكويت
يقدم درع تكريمي
معالي المهندس /علي العابد الرضا – رئيس فريق الحكومات
وزير العمل والتأهيل – دولة ليبيا

..والاتحاد العام لعمال فلسطين تكريم كلا من:

الاتحاد العام لعمال فلسطين
يقدم درع تكريمي
للسيد/ عماد حمدي علي حمدان
نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

الاتحاد العام لعمال فلسطين
يقدم درع تكريمي
لمعالي السيد/ حسن محمد شحاتة – وزير القوى العاملة
تتسلمها السيدة/ امال عبدالموجود عبدالحكم
جمهورية مصر العربية

المطيرى يزور أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية العراقية

على هامش أعمال الدورة الـ «97» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، التى عقدت في بغداد، جمهورية العراق يومي 16 - 17 أكتوبر تشرين الأول 2022 ، قام سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية، بزيارة إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية العراقية؛ حيث استقبل معالي القاضي **سلار عبدالستار** وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية العراقية في مكتبه بمقر الوزارة سعادة السيد **فايز علي المطيري**، ومعالي الوزير **نصري أبو جيش** وزير العمل في دولة فلسطين، والسيدة **سعيدة نغزة** - رئيس الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، والسيد/ **بوعلام عيساوي** حكومات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أعضاء مجلس الإدارة.

في بداية اللقاء رحب معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية العراقية، بسعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية**، وبالأشقاء العرب أعضاء مجلس الإدارة في بلدهم العراق، معربا عن سعادته بهذا اللقاء الأخوي، ومن ناحيته شكر سعادة **فايز المطيري**، معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية على استضافة الجمهورية العراقية لأعمال الدورة «97» لمجلس الإدارة، وعلى كرم الضيافة ، مؤكدا استعداده الدائم لتلبية أية أنشطة لمصلحة أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية العراقية.

وقام معالي القاضي **سلار عبد الستار** وسعادة **فايز المطيري** والوفد المرافق له، بجولة في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية بحضور المدير العام للمركز المهندس/ **مشرق الأسدي** واستمعوا إلى شرح مفصل عن عمل المركز ومهامه ضمن قانون العمل وما يجري من فحوص دورية ومختبرية للعاملين في القطاع الخاص.

وفي نهاية اللقاء، قدم القاضي **سلار عبدالستار** وزير العمل والشؤون الاجتماعية درعا لمعالى السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية،عرفانا

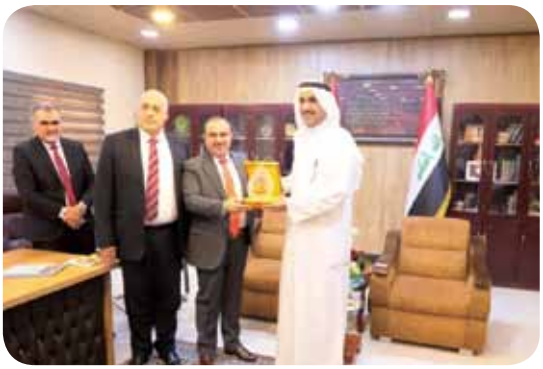

وتقديراً لجهوده في تطوير عمل المنظمة ، كما قدم درعا لمعالي **نصري أبو جيش** وزير العمل في دولة فلسطين .

كما استقبل رئيس اتحاد الصناعات العراقي الأستاذ **عادل عكَاب حسين**، سعادة السيد **فايز علي المطيري**، والوفد المرافق له بحضور معالي وزير الصناعة والمعادن الأستاذ **منهل عزيز الخباز**،حيث رحب رئيس الاتحاد بسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية وأثنى على جهوده في تطوير عمل المنظمة،

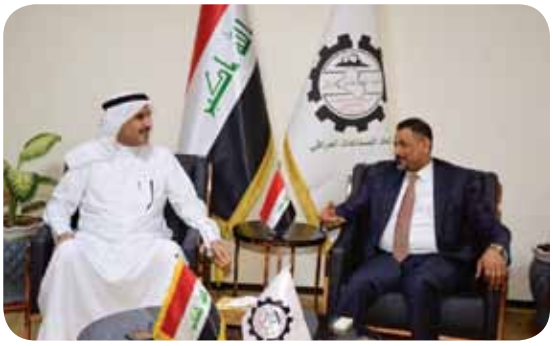

وإعادة عمل منظمة العمل العربية بشكل يضاهي عمل المنظمات الدولية، متمنيا له مزيدا من التقدم والعطاء في خدمة قضايا العمل والعمال بالمنطقة العربية.

وناقش «**المطيري**» مع وزير الصناعة والمعادن ورئيس اتحاد الصناعات العراقي، عقد منتدى في الجمهورية العراقية عن التنمية والتشغيل في القطاع الخاص.

استقبل الأستاذ **رحيم الغانمي** نائب رئيس

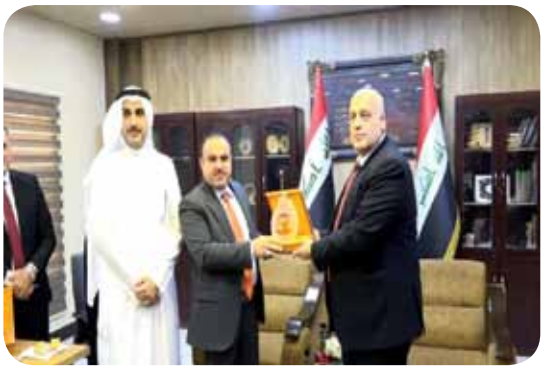

الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق السيد **فايز المطيري** والوفد المرافق له والسادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة، حيث ناقش الحضور عددا من القضايا التي تخص عمال العراق، وكيفية توفير الدعم اللازم لهم من خلال فتح ورش عمل مختلفة في جميع المجالات التي يحتاجها العمال والقادة النقابيون.

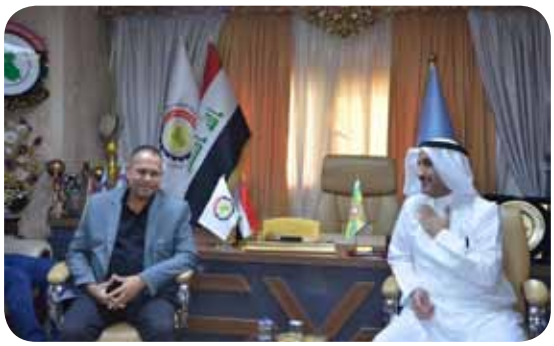

وأثنى السيد «**الغانمي**» على الدور الكبير الذي تقوم به منظمة العمل العربية في التعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة التي يمثل فيها اتحادنا العام.

وحضر الاجتماع السادة أعضاء المكتب التنفيذي والسادة رؤساء النقابات العامة والسيد رئيس نقابة الخدمات الاجتماعية والسياحية والسيدة/ **رئيس نقابة الغزل والنسيج** والسادة **مستشاري الاتحاد العام**، السيد **كاظم شمخي**، والدكتور **عدنان العقيلي**، والسيد **حسين الموسوي** المشاور القانوني للاتحاد العام، والسيد **حاجم كاطع العبودي** مسؤول التنظيم الداخلي للاتحاد العام.

لقاء مديري العمل العربية والدولية

استقبل السيد/ **جالبيرت هومبو** المدير العام لمنظمة العمل الدولية بمقر مكتب العمل الدولي بجنيف سعادة السيد **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم 3 / 11/2022 .

في بداية اللقاء، هنأ سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية باسمه شخصيًا وباسم المجموعة العربية السيد/ «هومبو» على انتخابه مديرا لمنظمة العمل الدولية.

ومن ثَمَّ تم التباحث حول سبل تفعيل التعاون بين المنظمتين خلال هذه المرحلة؛ حيث أكد السيد **جالبيرت** استعداده الكامل للتعاون مع منظمة العمل العربية ودراسة بعض البرامج لتفعيل التعاون الإنمائي لمصلحة البلدان العربية.

كما أشار معالي السيد / **فايز علي المطيري** في حديثه إلى قضية العرب الأولى قضية فلسطين وضرورة دعم دولة فلسطين وأهمية البحث حول أن تكون لفلسطين عضوية كاملة في منظمة العمل الدولية.

المطيري يطالب بعضوية كاملة لفلسطين في منظمة العمل الدولية

على هامش أعمال الدورة 346 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، نظم مكتب العمل العربي اجتماعا تنسيقيا للسفراء العرب بمقر مكتب جامعة الدول العربية بجنيف، وذلك يوم 4 نوفمبر 2022 ، شارك في الاجتماع سعادة السفير/ **على السماك** - رئيس مكتب الجامعة العربية، ومعالي الدكتور / **على بن صميخ المري** - وزير العمل بدولة قطر، ومعالي السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة الدكتور **نصري أبو جيش** - وزير العمل بدولة فلسطين للتنسيق وتبادل الأفكار حول أهم القضايا المتعلقة بالعمل والعمال، وتأكيد دعوة جميع الجهات العربية والإقليمية والدولية للمشاركة في اجتماع دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية بفلسطين، واستعرض المدير العام لمنظمة العمل العربية أهم الخطط والبرامج المستقبلية للمنظمة مؤكدا الدعم الكامل لقضية فلسطين، كما أكد مطالب المجموعة العربية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي، خاصة المطالب المتعلقة بزيادة التعاون الإنمائي لمصلحة البلدان العربية، وأهمية العمل على أن تصبح فلسطين عضوا كامل العضوية في منظمة العمل الدولية.

المطيري يهنئ اتحاد عمال الكويت

بمناسبة مرور « 55 » عاما على تأسيس الاتحاد

على هامش افتتاح الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية الذي نظمه الاتحاد العام لعمال الكويت يومي 25-26 ديسمبر / 2022 بالتزامن مع مرور (55) عاما على تأسيس الاتحاد، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، في فعاليات الملتقى، وألقى كلمة في افتتاح الملتقى بدأها بتحية خاصة لكل العمال والمؤسسين لاتحاد عمال الكويت، ولـمَنْ أكملوا المسيرة»، قائلا: «**سعدت برؤية أصدقاء مناضلين بعد تلك السنوات الطويلة**»، مؤكدا في كلمته على ضرورة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وهي الحكومات وأصحاب العمل والعمال لتعزيز التعاون بين الأطراف، مؤكدا أن الحوار الاجتماعي يسهم في حل العديد من القضايا بعيدًا عن العقبات بمعية النقاش والمفاوضات؛ للوصول إلى متطلبات ترضي جميع الجهات.

ونوه «**المطيري**» في كلمته إلى مؤتمر المانحين لدعم صندوق تشغيل البطالة والذي سيقام في فبراير 2023 في المملكة الأردنية الهاشمية بتنظيم مشترك من منظمتي العمل العربية والدولية والحكومة الفلسطينية.

العمل العربي

وبمناسبة مرور (55) عاما على تأسيس الاتحاد العام لعمال الكويت، الذي كان وما زال عامرا بالمواقف الوطنية والإنجازات العظيمة، قدم سعادة السيد/ **فايز المطيري** درع منظمة العمل العربية تقديرا وفخرا للاتحاد العام لعمال الكويت ممثلا بالسيد/ **أحمد عقلة العنزي** - رئيس الاتحاد وأسرة الاتحاد من المؤسسين والرعيل الأول من القادة والكوادر.

وقدم المجتمعون خالص شكرهم وتقديرهم للأشقاء في الاتحاد العام لعمال الكويت على استضافة الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية، معربين عن تقديرهم لحرص واهتمام الأشقاء في الاتحاد العام لعمال الكويت على تفعيل مسيرة التعاون بين الاتحادات واللجان العمالية الخليجية في المجالات العمالية والنقابية كافة، ومعربين عن تقديرهم على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتنظيم الرائع للملتقى وكل الجهود المبذولة لإنجاح أعماله، وقدموا الشكر والتقدير وعظيم الامتنان لمدير عام منظمة العمل العربية **فايز علي المطيري**، على الحضور والدعم الدائم للحركة النقابية الخليجية وطبقتها العاملة.

المطيري والجريد يوقعان اتفاق تعاون

في إطار التعاون المثمر والبناء بين منظمة العمل العربية واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، وعلى هامش افتتاح الملتقى الثاني للاتحادات واللجان العمالية الخليجية، قام كلٌ من سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة المهندس **ناصر بن عبد العزيز الجريد** رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بتوقيع عقد اتفاق لتنفيذ حزمة من البرامج التدريبية لمصلحة عمال المملكة العربية السعودية تنفذ خلال عام 2023، بهدف تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورها وقدراتهم في بناء الوعي النقابي. كذلك تحسين الكفاءة الإنتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية وتدريب أعضاء اللجان العمالية لتقوم بدور إيجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.

حيث إن منظمة العمل العربية تولي أهمية قصوى للتقدم في مجال التنمية البشرية والتشغيل والمجال الاجتماعي في الوطن العربي، ومساعدة الحكومات العربية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال العربية على توفير فرص العمل، وتعزيز الحقوق والحريات النقابية، وتنمية وتطوير سياسات التشغيل، والحماية الاجتماعية.

الرياض تستضيف المؤتمر الرابع للصحة والسلامة المهنية

انطلاقا مما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من رعاية دائمة ودعم مستمر لتطوير سوق العمل السعودية، بما يُسهم في تحقيق أهداف ورؤية المملكة 2030، وبرعاية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي**، **عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية** المؤتمر الرابع للسلامة والصحة المهنية تحت شعار «**نهضة وسلامة**»، بالتزامن مع المؤتمر السعودي الدولي الخامس، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 3 - 5 أكتوبر 2022؛ حيث ناقش المؤتمر محاور تتعلق بالتحول الرقمي والتقنية الحديثة وفرص الابتكار والنظرة المستقبلية لقطاع السلامة والصحة المهنية، كذلك عقد عدة ورش عمل مكثفة، وجلسات حوارية، وتقديم أوراق عمل متخصصة، بالإضافة إلى تنظيم

فعاليات ومعارض مصاحبة لأبرز الجهات والشركات المهتمة بالصحة والسلامة المهنية. ويستهدف المؤتمر حضور المختصين والأكاديميين وأصحاب العمل والعاملين والجهات الدولية المهتمة في مجال السلامة والصحة المهنية، ومشاركة نخبة من الخبراء والمتحدثين من الجهات الحكومية والخاصة والدولية لتقديم محاور المؤتمر.

بلغ عدد المشاركين في المؤتمر أكثر من 5,800 مشارك حضوريًّا، وأكثر من 3,200 مشارك عن بُعد، وأكثر من 2,350 مشاركا حضوريًّا وعن بُعد في ورش العمل والجلسات المصاحبة، حيث تضمَّنَت فعاليات المؤتمر 22 ورشة عمل، و34 جلسة موازية، و11 جلسة حوارية، بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 98 متحدثًا من الخبراء والمختصين في مجال السلامة والصحة المهنية في المملكة وحول العالم.

«منظمة العمل العربية» تطالب بتطوير وتحديث التشريعات الوطنية.. واتباع نهج ديناميكي لمعالجة العديد من القضايا التقليدية والناشئة حديثًا لبناء أنظمة صحة وسلامة مهنية أكثر مرونة وقادرة على مواجهة أي أزمات مستقبلية

استهل سعادة السيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته قائلا: في هذه الأرض المباركة، مهد الأنبياء والمرسلين، وقبلة المسلمين ومقصدهم، يكمن الكثير من الثروات والموارد الطبيعية والبشرية التي حباها الله بها، فاسمحوا لي أن أحيي جهود المملكة العربية السعودية وإنجازاتها المتميزة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فقد حققت نموا متسارعا برز في العديد من المؤشرات التنموية العالمية خلال السنوات الأخيرة بقيادة خادم الحرمين الشريفين **الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود** حفظه الله، وولي عهده صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء **الأمير محمد بن سلمان** حفظه الله.

وقدم المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمته، الشكر والامتنان لمعالي المهندس **أحمد بن سليمان الراجحي** - وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتكرمه برعاية أعمال المؤتمر العربي الرابع للسلامة والصحة المهنية، مؤكدا بأن قرار دمج المؤتمر الرابع للصحة والسلامة المهنية مع المؤتمر السعودي الدولي الخامس للسلامة والصحة المهنية تحت شعار «نهضة وسلامة» ضمن مبادرة البرنامج الوطني الإستراتيجي واستضافة ورعاية هذا الحدث المهم في العاصمة الرياض، يؤكد سعي المملكة العربية السعودية الجاد لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات العربية والعالمية لتوفير الآليات المناسبة لحماية العامل وبيئة العمل، في جميع القطاعات على المستوى الوطني. مشيرا إلى اهتمام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بوضع قضايا الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل ضمن أولوياتها، وإنشاء المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية برئاسة معالي المهندس

أحمد بن سليمان الراجحي، راعي المؤتمر، يعكس مدى قيمة العامل الإنسان سواء كان مواطنا أو وافدا لديكم، ويعكس جهودكم المبذولة في العمل على تنفيذ رؤية المملكة 2030 والهدف الثامن لأجندة التنمية المستدامة، لتوفير العمل الكريم واللائق وتحقيق النمو الاقتصادي، وبناء مجتمع منتج ومزدهر.

وأشار «**المطيري**» في كلمته إلى أن بيئة العمل تعاني مرحلة انتقالية في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى ظهور أنماط العمل الجديدة فأحدثت تغيرات كبيرة في أشكال وأنماط وعلاقات العمل ومكونات بيئة العمل، مما شكل تحديات خطيرة على صحة وسلامة العامل، تحثنا على مراجعة التشريعات القائمة وتدفعنا للعمل على تطوير وتحديث التشريعات الوطنية، واتباع نهج ديناميكي لمعالجة العديد من القضايا التقليدية والناشئة حديثًا لبناء أنظمة صحة وسلامة مهنية أكثر مرونة وقادرة على مواجهة أي أزمات مستقبلية. فالحاجة اليوم ملحة أكثر من أي وقت مضى لتأكيد أن الحق في بيئة عمل آمنة وصحية هو فعلا حق أساسي من حقوق الإنسان، وينبغي ضمان حمايته لجميع العاملين في دولنا العربية.

كما طالب «**المطيري**» في كلمته صُنَّاع القرار والمسؤولين الحكوميين ومفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية وأصحاب العمل والعمال في الدول العربية، والإخصائيين والخبراء المحليين والدوليين في العديد من التخصصات ذات الصلة؛ بمشاركة معارفهم وخبراتهم وتصوراتهم لتكريس حماية صحة وسلامة العامل، وتعزيز أماكن العمل الآمنة والصحية.

وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية يشيد بالتشريعات والإجراءات والمبادرات التي اتخذتها قيادة المملكة العربية السعودية للعناية ببيئات العمل

أشاد المهندس/ **أحمد الراجحي** وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خلال كلمته في افتتاح المؤتمر بالتشريعات والإجراءات والمبادرات التي اتخذتها قيادة المملكة العربية السعودية للعناية ببيئات العمل، وتعزيز السلامة والصحة المهنية في قطاع الأعمال، الذي كان لها أثر إيجابي في خفض تكاليف إصابات العمل، وتعزيز كفاءة المنشآت.

كما أشار معالي المهندس **الراجحي** الإسهامات المهمة للقطاع الخاص، قائلًا: «أشيد بتعاون القطاع الخاص واستجابته المميزة لتشريعات السلامة والصحة المهنية، والمبادرات التي تعكس العناية الحقيقية بتوفير بيئات عمل آمنة وصحية ومُستدامة، ترتقي بمستوى سوق العمل السعودية، وكلنا أمل أن نواصل مع شركائنا من الجهات المتخصصة محليًا وإقليميًا ودوليًا قصة التغيير للأفضل».

وأضاف **معاليه** أن هذا المؤتمر يهدف إلى رفع الوعي داخل بيئة العمل حول ممارسات السلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أبرز التوجهات الفنية والتقنية في مجال السلامة والصحة المهنية

وتشجيع الأبحاث والدراسات في مجال الوقاية، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات وعرض أبرز الممارسات والتجارب العالمية من خلال الخبراء والمختصين في المجال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

يأتي عقد المؤتمر تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030، وضمن مبادرة البرنامج الإستراتيجي للسلامة والصحة المهنية، حيث سيناقش المؤتمر، محاور تتعلق بالتحول الرقمي والتقنية الحديثة وفرص الابتكار والنظرة المستقبلية لقطاع السلامة والصحة المهنية، كذلك عقد عدة ورش عمل

مكثفة، وجلسات حوارية، وتقديم أوراق عمل متخصصة، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات ومعارض مصاحبة لأبرز الجهات والشركات المهتمة بالصحة والسلامة المهنية. ويستهدف المؤتمر حضور المختصين والأكاديميين وأصحاب العمل والعاملين والجهات الدولية المهتمة في مجال السلامة والصحة المهنية، ومشاركة نخبة من الخبراء والمتحدثين من الجهات الحكومية والخاصة والدولية لتقديم محاور المؤتمر.

الجدير بالذكر أنه صاحب فعاليات المؤتمر معرض مشروعات وابتكارات لمختلف الشركات الرائدة في مجالات الطاقة والاتصالات والتكنولوجيا.. وغيرها من المؤسسات المختصة في مجال الصحة والسلامة المهنية، والتي تقدم حلولا ذكية ومتطورة للحفاظ على صحة وسلامة العمال في مكان العمل وتطور من أدائهم الوظيفي من خلال سلامة صحتهم.

وختم المؤتمر فعالياته بعدد من التوصيات التي حثّت على تفعيل استخدام أحدث وسائل التقنية الحديثة و«إنترنت الأشياء» من قبل الشركات لتوفير أعلى معايير السلامة والصحة المهنية، وإيجاد بيئة عمل آمنة، ومشاركة الموظفين العاملين في المنشآت والشركات المتعاقدة معها في تحديد الأخطار في مكان العمل والتحكم بها، وإنشاء منصة تحوي أدلة استرشادية خاصة بقطاع التشييد والبناء؛ من أجل تعزيز الوعي بأهمية الالتزام بممارسات السلامة والصحة المهنية لإيجاد بيئة عمل سليمة وصحية وآمنة. من الكوادر التي تم تأهيلها من خلال المشروع الذي أطلقته الوزارة لتأهيل مختصين في المجال من خلال برنامج كوادر السلامة والصحة المهنية، والعمل على تطوير سياسات وممارسات تعزِّز من مفهوم بيئات العمل التي تعمل على تقدير العاملين فيها، بالإضافة إلى بناء نظام مستدام للسلامة والصحة المهنية عبر تكوين الشراكات بين الجهات المعنية، وتعزيز مفهوم جودة الحياة في مكان العمل، وحثّ المنشآت على الالتزام بالإبلاغ عن أي حادث يقع في بيئة العمل عبر القنوات الرسمية التي توفرها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ويأتي هذا المؤتمر تأكيدًا لاهتمام المملكة بتطوير هذا المجال محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وحرصها على بناء ثقافة وقائية مجتمعية، وإرساء دعائم الحوار بين أطراف العمل الثلاثة فيما يخص بيئات العمل، وتسليط الضوء على أحدث الأبحاث والدراسات والتوجهات الفنية والتقنية، وتسهيل تبادل الخبرات، وتكوين روابط فاعلة بين المختصين والخبراء والجهات المعنية على المستويين المحلي والدولي.

بغداد تستضيف أعمال الدورة الـ «97» لمجلس إدارة

بدعوة كريمة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية العراقية، عقدت منظمة العمل العربية الدورة «97» لمجلس إدارتها في عاصمة الثقافة والعلوم «بغداد»، خلال الفترة من 16-17 أكتوبر تشرين الأول 2022

المطيري يطالب أطراف الإنتاج الثلاثة بالمشاركة في اجتماع لدعم إستراتيجية التشغيل والحماية في فلسطين

ألقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية، بدأها بتهنئة للسيد/ **عبد اللطيف رشيد** لانتخابه رئيسا للجمهورية والسيد/ **محمد شياع السوداني** لتكليفه برئاسة الحكومة

منظمة العمل العربية

وتشكيلها، متمنيا من الله أن يحفظ العراق وشعبه ويسدد الله خطاهم في كل ما يحقق للشعب العراقي التقدم والازدهار والرخاء.

كما قدم «المطيري» في كلمته التهنئة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاستضافتها فعاليات القمة العربية في دورتها «31» في نوفمبر المقبل، متمنيا بأن تخرج القمة بتوصيات تخدم المواطن العربي، وهنأ أيضا - جمهورية مصر العربية لاستضافتها الدورة الـ «27» لمؤتمر المناخ. ودولة قطر لاستضافتها كأس العالم 2022، مؤكدا أن هذه الفعاليات المهمة في الدول العربية ما هي إلا فخر واعتزاز لأي عربي أصيل.

كما أشار **سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية** إلى جدول أعمال الدورة الـ «97» لمجلس الإدارة، وما يحتويه من بنود معروضة على أعضاء المجلس، متمنيًا أن يخرج المجلس بعد النقاشات إلى غايته المنشودة.

هذا وأكد سعادة السيد **فايز المطيري** في كلمته حرص منظمة العمل العربية منذ نشأتها على دعم القضية الفلسطينية وأنها أخذت على عاتقها كل الجهود الدولية لدعم عمال وشعب فلسطين، وحرصها الدائم على تقديم تقرير دوري مفصل يتضمن الانتهاكات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني، مؤكدا سعيه الدائم ومطالبته في المحافل العربية والدولية لعقد اجتماع لدعم إستراتيجية التشغيل والحماية في فلسطين، مطالبا أطراف الإنتاج الثلاثة بالمشاركة في هذا الاجتماع المهم خلال الربع الأول من عام 2023 لتقديم جميع أشكال الدعم للشعب الفلسطيني.

رئيس مجلس الإدارة يشيد بإنجازات المدير العام لمنظمة العمل العربية

ومن جانبه ألقى معالي الوزير **سلار عبد الستار** - رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية كلمة أعرب فيها عن فائق شكره على الثقة التي منحت له لتحمل مسؤولية رئاسة المجلس، مقدما جزيل الشكر والامتنان لسعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده المثمرة في النهوض بأداء المنظمة والتطور المشهود الذي لمسه الجميع في أنشطة المنظمة واجتماعاتها، مهنئا سعادته لثقة المؤتمر العام والتمديد لسيادته لفترة ولاية ثالثة خلال الفترة من «2023 - 2027» متمنيا له التوفيق والنجاح في هذه المهمة الشاقة والتي نجح وباقتدار فيها خلال سنوات إدارته السابقة للمنظمة، مؤكدا دعمه الكامل لسعادة المدير العام للحفاظ على مسيرة منظمة العمل العربية لمواجهة التحديات التي تمر بها بلداننا العربية متكاتفين في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة.

كما نوه معالي الوزير، إلى أهم البنود المعروضة على أعضاء المجلس للنقاش متمنيا أن يخرج المجلس بتوصيات تخدم أطراف الإنتاج في الوطن العربي.

هذا وأكد رئيس مجلس الإدارة أن قضية فلسطين قضية كل عربي، وهي قضيتنا المركزية؛ حيث يعرض مجلس الإدارة في كل دورة بندا خاصا عن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ممثلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تؤكد دعم الأمين العام لجامعة الدول العربية لمنظمات العمل العربي المشترك

رحبت الدكتورة / **علا البدري** ممثلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالسادة أعضاء مجلس الإدارة ونقلت تحيات معالي السيد / **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته بنجاح أعمال الدورة الـ (97) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، مؤكدة في كلمتها دعم الأمين العام لجامعة الدول العربية لمنظمات العمل العربي المشترك، مشيرة إلى الدور المهم الذي تقوم به منظمة العمل العربية لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، والدور الذي يقوم به سعادة المدير العام من مجهودات وأنشطة وفعاليات تخدم أطراف الإنتاج.

وناقش مجلس الإدارة عددا من التقارير المهمة وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بمتابعة قرارات الدورة الـ (96) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية وقرارات الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي، كما استعرض المجلس تقريرا عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين الـ (96 - 97)، وتقريرا عن نتائج أعمال الدورة (53) للجنة التنسيق العُليا للعمل العربي المشترك، ونتائج أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقريرا عن نتائج الدورة الـ (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منظمة العمل العربية

تقدم برنامجًا إلكترونيًا تفاعليًا لذوي الإعاقات الحركية

نظمت **منظمة العمل العربية** بالتعاون مع **اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومعرض «اكسبوا أصحاب الهمم الدولي»، ومكتب اليونيدو - البحرين، «مبادرة العيش باستقلالية»** ضمن فعاليات الدورة الرابعة لمعرض «اكسبو أصحاب الهمم الدولي»، بمشاركة شركات عربية وأجنبية رائدة في مجال خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة لعرض مشروعات رواد الأعمال وتعزيز التواصل بينهم وبين الشركات العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى بناء قدراتهم في العرض والتسويق لتلك المشروعات، خلال الفترة من 13-17 تشرين الثاني - نوفمبر 2022 في مركز دبي التجاري العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، فى أعمال المبادرة، وقد أكد في كلمته دعم مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتزام الجميع بالعمل والتنسيق وتفعيل الشراكات اللازمة لإدماج قضايا أصحاب الهمم على سلم أولويات المؤسسات باعتبارها قضية مجتمعية تنموية، مطالبا بالمزيد من الجهد من أجل العمل على إزالة جميع مظاهر الإقصاء والتهميش .

هدفت فاعلية «**مبادرة العيش باستقلالية**» إلى مساعدة أصحاب المشاريع التي تصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السعي لتأمين الدعم المادي والتقني من أجل تنفيذ مشاريعهم وأفكارهم، وبما في ذلك أصحاب المشاريع والابتكارات من ذوي الإعاقة أنفسهم، وربط أصحاب المشاريع مع شبكة تضم عددا كبيرا من الخبراء الدوليين الذين على استعداد لتقديم المشورة لرواد الأعمال، كما هدفت - أيضا - إلى تسليط الضوء على المشاريع والأفكار الرائدة وتسهيل حصولها على الخطة التسويقية المناسبة من أجل الاستمرار في عملية البحث والتطوير الذاتي للمشروع وتعريف رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة على مجتمع الأعمال المتخصص بصناعة الأدوات والأجهزة الطبية المُخصصة، وكذلك الأجهزة التكنولوجية التي تُساعد على العيش باستقلالية.

من ناحية أخرى هدفت المبادرة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تسهيل اندماجهم في الثورة الصناعية الرابعة، ومساعدة المشاركين في المبادرة من خلال إيجاد شبكة فيما بينهم من أجل المساهمة في تنسيق الجهود؛ خدمةً لمجتمع أصحاب الهمم العربي.

في اليوم الأول للفاعلية، قام الأستاذ الدكتور/ **وائل دسوقي**، مدير مركز ريادة الأعمال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بتدريب (13) رائدا ورائدة أعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة ومن المتسابقين على كيفية عرض مشروعاتهم والتسويق لأفكارهم فى أثناء افتتاح المعرض.

أما اليوم الثاني فقد تم عرض مشروعات رواد الأعمال من الأشخاص ذوي الإعاقة من عدد من الدول العربية والتي لاقت استحسان الحضور، وتمنوا لهم التوفيق في افتتاح المعرض والترويج لتلك المشروعات خلال فعالياته.

تلى ذلك محاضرة حول التمكين الاقتصادي لذوي الهمم قدمها الأستاذ/ **عفيف برهومي** خبير ترويج الاستثمار في اليونيدو.

ثم قامت مجموعة من المؤسسات الشريكة بعرض مبادراتها لدعم أصحاب الهمم: (اتحاد بنوك الطعام - مبادرة نور - الأكاديمية العربية ومبادرة الحاضنة الخاصة بذوي الهمم - مبادرة أكساد - ومنظمة العمل العربية).

حيث قدمت الأستاذة / **رانيا فاروق** - رئيسة وحدة المرأة والفئات الخاصة عرضا مرئيا حول المحاور التي تعمل من خلالها المنظمة على دعم وتمكين أصحاب الهمم ، وفي إطار جهود المنظمة لبناء القدرات وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة قدم السيد/ **مروان الرايس** مشروع «**برنامج إلكتروني تفاعلي يستخدم تقنية عالية من البرمجة لمحاكاة بيئة العمل الفعلية بحيث يتمكن أصحاب الإعاقات الحركية من التفاعل داخل مؤسساتهم والحصول على المواد التدريبية اللازمة دون الحاجة إلى تحمل عقبات الحضور الفعلي**»، ومن الجدير بالذكر أن التقنية المُستخدمة في تصميم البرنامج التدريبي يمكنها التعاطي مع أنواع الإعاقات (البصرية - السمعية .. إلخ).

وخلال أعمال فاعلية «**مبادرة العيش باستقلالية**» عُقدت جلسة عمل تحت عنوان «**دعم السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة**» تحدث خلالها كل من الدكتور **خالد حنفي** - الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، والدكتورة/ **سارة الجزار** - عميدة كلية اللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والدكتورة **داليا عمارة** - ممثل رئيس الاكاديمية.

وبعد المناقشات تم طرح عدة توصيات من أهمها إطلاق مؤشر عربي للمنشآت السياحية المتاحة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دور مؤسسات أصحاب الأعمال في الدول العربية في تبني المبادرات الخاصة بدعم السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما دعت التوصيات الدول العربية لاستضافة حاضنات أعمال متكاملة للمشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتكنولوجيا المرتبطة بها.

ورشة عمل الأطفال تطالب بتحديث الإستراتيجية العربيــة للحـد من عمل الأطفال

تمثل **قضية عمل الأطفال** واحدة من أبرز انتهاكات حقوق الأطفال، لما تسببه من تأثيرات جسدية ونفسية وتربوية على الأطفال، خاصة هؤلاء الذين يعملون في ظروف صعبة، ويتعرضون لمخاطر قد تهدد حياتهم، وشهدت قضية عمل الأطفال عربيًّا تطورات بسبب الظروف والمستجدات التي أثرت سلبا على حماية حقوق هذه الفئة من الأطفال، وهو ما أكدته دراسة عمل الأطفال في الدول العربية التي أعدتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع كُلٍّ من منظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو، وأطلقت في العام 2019، بعد اعتمادها كوثيقة استرشادية لدعم جهود الدول الأعضاء للقضاء على هذه الظاهرة في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الـ (4) في يناير من العام ذاته في بيروت.

وقد أبرزت الدراسة الإقليمية أن النزاعات والصراعات والأزمات والكوارث ذات تأثير سلبي على قضية عمل الأطفال؛ حيث تتسبب بشكل أو بآخر في زيادة عدد الأطفال العاملين، بل وظهور أنماط وأشكال جديدة في عمل الأطفال، الأمر الذي يعرضهم لمزيد من خطر الأضرار الجسدية والنفسية. ويهدد تعليمهم، وينتهك حقوقهم، ويحد من فرصهم في المستقبل، ويؤدي إلى حلقات مفرغة من الفقر وعمل الأطفال بين الأجيال.

في العام 2021 تناول الشركاء - التزاما بما انتهت إليه الدراسة - تأثير جائحة كورونا على قضية عمل الأطفال، وأبرزت الندوة العربية التي عقدها الشركاء في أغسطس 2021 أن الجائحة انعكست سلبا من خلال تنامي عدد الأطفال العاملين عالميًّا وإقليميًّا، وفي العام 2022 وتماشيًّا مع التحركات الدولية والإقليمية، تمَّ التباحث في أزمة أخرى فرضت تبعاتها على حقوق الطفل عامة وعلى قضية عمل الأطفال بشكل خاص، وهى تأثير التغيرات المناخية على قضية عمل الأطفال، حيث أظهر مؤشر مخاطر المناخ لدى الأطفال الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» كأول تحليل شامل للمخاطر المناخية والبيئية من منظور الطفل «أن مليار طفل من الأطفال الذين يعيشون في بلدان شديدة الخطورة، يتعرضون لأشد المخاطر والصدمات والضغوط. وأن أزمة المناخ هي

أكثر من مجرد خطر متزايد، إنها حقيقة تهدد الحياة والتأثير على الأطفال وعائلاتهم ومستقبلهم، وبالتالي على مجتمعاتهم.

وأشارت أحدث الدراسات التي تطرقت إلى الآثار الناجمة عن التغير المناخي على صحة الأجنة والرضع والأطفال، إلى أن الأطفال يتأثرون بالتأثيرات البيئية المرتبطة بالمناخ وتلوث الهواء؛ بسبب مجموعة من العوامل البيولوجية والسلوكية، لا سيما مع عدم نضج آليات الدفاع البيولوجي والحماية المناعية بالنسبة لهم، مما يجعلهم ضمن الحلقات الأضعف في مواجهة آثار التغير المناخي الصحية والنفسية والاجتماعية. فالأطفال الأكثر تعرضا وتأثرا خاصة العاملين منهم، بملوثات الهواء وارتفاع درجات الحرارة والتعرض لموجات الجفاف والجوع والفيضانات ونقص المياه والأمراض المنقولة.... إلخ.

وإدراكا لخطورة قضية عمل الأطفال وتأثيراتها السلبية، وإيمانا بأهمية إعمال وصون حقوق الأطفال العاملين، وتجاوبا مع التحركات الدولية والإقليمية لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية، وتواصلا مع جهود الشركاء في العمل معا من أجل مواجهة هذه القضية، عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية- إدارة الأسرة والطفولة) وبالشراكة مع المجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة العمل الدولية، «**ورشة إقليمية حول عمل الأطفال في المنطقة العربية والتغيرات المناخية**». وذلك يوم 23 أكتوبر / تشرين الأول 2022.

شارك في أعمال الورشة أكثر من 100 مشارك من 24 دولة عربية وأجنبية، يمثلون الآليات الوطنية المعنية بالطفولة وممثلي أطراف الإنتاج والمؤسسات ذات العلاقة بالطفولة دوليًا واقليميًا ووطنيًا والخبراء والإعلام، وهدفت الورشة إلى إلقاء الضوء على تأثير التغيرات المناخية على حقوق الأطفال، والتعرف على جهود الشركاء في مجال مواجهة تأثيرات وتداعيات التغيرات المناخية، من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، كم تمَّ استعراض تأثيرات أزمة المناخ العالمية على قضية عمل الأطفال، واقتراح آليات ومقترحات من أجل حماية الأطفال العاملين من تأثيرات التغير المناخي.

وتضمنت الورشة كلمات افتتاحية من كُلٍّ من صاحب السمو الملكي الأمير **عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود** رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية «اجفند» ورئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية، ومعالي السفيرة الدكتورة **هيفاء أبو غزالة** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، وسعادة الأستاذ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة الدكتورة **ربا جرادات** المدير الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، وسعادة الأستاذ **أيمن عثمان الباروت** أمين عام البرلمان العربي للطفل.

سعادة السيد/ فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية
يطالب بوضع حقخطط وقوانين للقضاء على عمالة الأطفال

ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** كلمة في افتتاح الورشة **أكد فيها** على أهمية العمل مع الشراكات العربية والدولية لارتباط قضية عمالة الأطفال بالبرامج التنموية، مؤكدا أن على الدول وضع خطط وقوانين للحد من قسوة الظروف التى يعمل فيها الأطفال فى ظل التغيرات المناخية والحد من تلك الآثار، وضمان حصول الطفل على الغذاء الكافى، والحماية فى ظل أزمة الغذاء والنزوح والهجرة، وظروف النزاعات المسلحة واستقطاب تلك العصابات الإرهابية للأطفال وقد حددت اليونيسيف فى تقريرها أن أكثر من مليار طفل معرضون للآثار الشديدة لتغير المناخ، ونطالب بوضع حقوق للأطفال والوقف الفورى للتصحر وندرة المياه وعمل الأطفال ومعالجة زيادة معدلات عمالة الأطفال فى المنطقة العربية والاستمرار فى عقد الشراكات للتصدى لتلك القضية المجتمعية التنموية للقضاء على عمالة الأطفال فى المستقبل القريب.

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية «اجفند» ورئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية
نتطلع إلي المزيد من أجل دعم قضية حماية الأطفال

أكد صاحب السمو الملكي **الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبد العزيز** في كلمته، أن ورشة العمل المعقودة تأتي تنفيذًا وتماشيًا مع ما خلصت له الدراسة العربية حول عمل الأطفال في مارس عام 2019، مُعربًا عن تطلعه الدائم إلى المزيد من أجل دعم هذه القضية؛ حمايةً للأطفال، خاصة الذين يعملون بأسوأ أشكال عمل الأطفال، وأن أزمة جائحة كورونا وتداعياتها أسهمت في زيادة عدد الأطفال الذين يُستغَلون في العمل، فيما أثرت أزمة التغيرات المناخية على الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك الأطفال، مما يستلزم التحرك لإنقاذهم، بل إنقاذ البشر جميعًا.

معالي السفيرة الدكتورة
هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية:
ضرورة وضع خطة عمل استكمالا لمبادرة جامعة الدول العربية

أكدت معالي الدكتورة/ **هيفاء أبو غزالة** في كلمتها ضرورة معالجة التغير المناخي الذي أجمعت عليه دول العالم وتخفيف آثاره على حياة الأطفال وحقوقهم، حيث أظهرت قضية المناخ أن لها عواقب وخيمة ما لم تكن الدول على استعداد للاستجابة السريعة والفعالة، من خلال خفض مسببات تغير المناخ، والسعي لمعالجة أضراره ونشر العلم والمعرفة والتوعية فيما يخص تجنب الأفعال التي تسبب تغير المناخ، مؤكدة أننا في حاجة ماسة إلى ضرورة وضع خطة عمل استكمالا لمبادرة جامعة الدول العربية من خلال الشراكة المقدرة مع الجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لبحث التداعيات السلبية للمتغيرات المناخية على الأطفال وبشكل خاص على الفئات الضعيفة .

الدكتورة ربا جرادات المدير الإقليمى بمنظمة العمل الدولية:
ضرورة معالجة مشكلة نقص البيانات حول العمالة خاصة الأطفال

وأشارت الدكتورة **ربا جرادات** أن عدد الأطفال المنخرطين فى العمل فى زيادة سنوية ينذر بعواقب وخيمة على المجتمعات ويزيد من عدد الأطفال العاملين فى قطاع الزراعة يوما بعد يوم، وفى ظل التغيرات المناخية سوف تؤثر الفيضانات والجفاف والتصحر على المنطقة مما يهدد الأمن الغذائى، ويضيف للمشكلة مخاطر أكثر، حيث سيعانى من الجفاف أكثر من 20 % في منطقتنا العربية خلال عام 2030 وانخفاض الطاقة الإنتاجية، وسيؤدى ذلك للتدهور الاقتصادى وتدهور ظروف العمل مما يتطلب التوسع فى المشروعات الصديقة للبيئة ومعالجة مشكلة نقص البيانات حول العمالة بشكل عام وعمالة الأطفال بشكل خاص، لأنها تفتقد للتسجيل

وتحرم عمالة الأطفال من حقوقها، ونأمل مواصلة العمل مع المنظمات العربية ذات الصلة بالطفولة لتحسين بيئة العمل لهؤلاء الأطفال، والتحقق من توافر العدالة الاجتماعية لتلك الفئات الضعيفة التى تحتاج للمساندة.

الدكتور عثمان الباروت الأمين العام لبرلمان الطفل العربى مع زيادة الفقر سيدخل أطفال جدد سوق العمل بحثاً عن أساسيات الخياة

وأكد الدكتور **عثمان الباروت** على أن التأثير المتبادل بين ظاهرة تغير المناخ وعمالة الأطفال فى عالمنا العربى والتعرف على التدابير المفترضة لرعاية الطفولة واتخاذ التدابير المفترضة للتعامل مع الظاهرتين بعدما سجلت معدلات عمل الأطفال تزايدا كبيرا فى منطقتنا العربية، ونتج عن ذلك أجيال غير كاملة التكوين بسبب الفقر والجوع وعدم إكمالهم للتعليم وعدم توافر الحقوق الكاملة للطفل فى العيش بسلام .

وبتداخل الأقاليم والمواسم المناخية سوف تزداد المشكلات فى قطاع الزراعة، ومع زيادة الفقر سوف يدخل أطفال جدد لسوق العمل؛ بحثا عن أساسيات الحياة مما يزيد الأمور تعقيدا، ويتابع البرلمان العربى المهددات التى تحيط بواقع الطفولة، وخلال الدورتين السابقتين للبرلمان العربى للطفل تمت مناقشة قضايا وحقوق الطفل فى الصحة والتعليم والسلام المجتمعى ومناقشة التغيرات المناخية اليوم يأتى من خلال طرحنا لقضايا الاستدامة، وقد ناقشنا فى يوليو الماضى «ثقافة الأمن الغذائى على ضوء التغيرات المناخية وانعكاساتها على الطفولة العربية»، وقضية التغيرات المناخية تحتاج للدعم مما له تأثير على حقوق الطفل العربى فى العيش الكريم، وسوف نعمل معا من أجل طفولة آمنة وسعيدة.

تضمنت الورشة جلستي عمل ناقشت الجلسة الأولى «**الواقع الدولي والعربي للتغيرات المناخية وعمل الأطفال**»، خاصة وأن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم عرضةً وتضررا من جراء التغير المناخي، مبينة أن التغيرات المناخية صارت تشكل خطرا وتهديدا غير مسبوق وانتكاسة تُضاف للانتكاسات التي أصابت حقوق الأطفال عامة، وعلى الفئات المهمشة منهم، خاصة هؤلاء المنخرطين في سوق العمل بشكل مباشر وغير مباشر ، في حين تناولت الجلسة الثانية «**رؤى مستقبلية لوضع آليات ومقترحات يمكن أن تسهم في تعزيز الاستجابة لتغير المناخ ، وكسر حلقة الفقر وعمل الأطفال**».

أكد المشاركون في نهاية الورشة ضرورة مواصلة العمل من أجل الحد من عمل الأطفال ووقف أسوأ أشكاله، خاصة مع تزايد الأعداد بالملايين بسبب الأزمات والجوائح الأخيرة، مما يمثل انتهاكا صارخا لحقوقهم، ودعوا إلى العمل معا من أجل التحرك بفاعلية في مسار التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية والإسهام في الحد من التدهور البيئي.

وخرجت الورشة بعدد من التوصيات دعت من خلالها الشركاء إلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية معززة ومتكاملة وتفعيل ومراجعة الأطر القانونية والتشريعية الوطنية وفق الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، وضرورة العمل على إيلاء اهتمام متعاظم بقضايا إصلاح التعليم والعمل على تحديث الاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال وفق المستجدات.

كما دعت الورشة إلى ضرورة دمج قضية عمل الأطفال والعمل اللائق ضمن خطط العمل المناخي، وسياسات الانتقال العادلة، ومعالجة النقص في البيانات والمعلومات بمزيد من البحث والدراسة، في مجالات التغير المناخي، لبحث التداعيات السلبية للمتغيرات المناخية على الأطفال وبشكل خاص على الفئات الضعيفة والعمل على بناء قدرات المتخصصين في التعامل مع قضية عمل الأطفال، وفق المستجدات، وما سببته من تزايد في الأعداد وظهور أشكال وأنماط جديدة من عمل الأطفال وأسوأ أشكاله، مع اعتبار أن الطفل شريك رئيسي في كل خطط العمل المناخي، وجعل الأطفال فاعلين في سياسات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

الجدير بالذكر وإدراكا لأهمية أن يكون للأطفال دور فاعل في مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية، عرضت الورشة الإقليمية فيديو تناول آراء أطفال البرلمان العربي للطفل، الذين أكدوا فيه دورهم في مواجهة تلك التأثيرات، باعتبار أن قضية المناخ مسئولية الجميع.

ندوة التمكين الاقتصادي للشباب

تطالب بضرورة إتاحة مصادر تمويلية متنوعة لتحفيز الشباب للبدء في شركاتهم الناشئة وتطبيـق أفكـارهم الريـادية والإبـداعية

تُعد البطالة إحدى أهم المشكلات الأساسية التي تعرقل مسيرة التنمية والتقدم في معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية، وتمثل عملية إيجاد حلول ناجعة للمساهمة في التخفيف من حدة البطالة أكبر التحديات التنموية التي تواجه المنطقة العربية، لكون معدلات البطالة فيها هي الأعلى في العالم، ولأن قوة العمل العربية تنمو بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، الأمر الذي يتطلب العمل على إيجاد حلول سريعة وناجعة لحل مشكلة البطالة العربية، خاصة أنها تتركز في معظمها بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية.

وبعد ما أصبح الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعيات كورونا وما خلفته من تأثيرات سلبية على جميع القطاعات ليدخل مجددا في تحدٍّ جديد مع اندلاع النزاع الروسي - الأوكراني، والذي فرض على بلداننا العربية حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي، فلم تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مرونتها للتكيف مع معطيات السوق، وأصبحت مهددة بالزوال ومواجهة صراع البقاء، الأمر الذي خلف العديد من العاطلين في سوق العمل، ويُعد تمكين الشباب المصطلح الأوسع الذي يندرج في طياته عدد من الأبعاد على رأسها التمكين الاقتصادي، الذي يُعنى في المقام الأول بتحقيق الاندماج الاقتصادي للشباب في مجتمعاتهم، فالشباب هم أصحاب النصيب الأكبر من المستقبل ويسهمون بشكل حاسم فى تشكيل حاضره، من خلال رغبات الشباب وطموحاتهم وأحلامهم حول مستقبلهم ومستقبل دولهم. كما أن الشباب هم عوامل حاسمة للتغيير؛ حيث يقودون التطور فى جميع أنحاء العالم، ولن يتم تحقيق ذلك دون مشاركة فعَّالة من الشباب.

من هذا المنطلق عقدت منظمة العمل العربية ندوة تفاعلية حول «**التمكين الاقتصادي للشباب في ظل المتغيرات الراهنة**»، وذلك يوم الإثنين الموافق 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بمشاركة مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين، فضلا عن ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي للوقوف على مقترحاتهم ومناقشة ودراسة جميع الجوانب المهمة المتعلقة بهذا الموضوع.

شارك في أعمال هذه الندوة التفاعلية عدد (58) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، فضلا عن عدد من الخبراء العرب المتخصصين والمهتمين بمجال عمل الندوة.

افتتحت أعمال الندوة بكلمة لسعادة السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، وألقاها نيابة عنه السيد المستشار / **عماد شريف** - مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، استهلها بالترحيب بالسادة المشاركين والحضور، مشيرا إلى أن التحديات والمتغيرات التي واجهت بلداننا العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة نحو التمكين الاقتصادي للشباب وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 تجسدت في جائحة كوفيد والأزمة الروسية الأوكرانية؛ حيث طرحت هذه الأزمات وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية علامات استفهام كثيرة حول مدى جاهزية واستعداد دولنا العربية لمواجهة أزمات طارئة من هذا الحجم، فقد انعكست تأثيراتها بشكل مباشر على التقدم المحرز في مساعي الدول العربية لتحقيق الأهداف التنموية والتصدي لإشكالية البطالة.

مؤكدا «**سعادته**» أن مشكلات البطالة وعلى وجه الخصوص بطالة الشباب تُعد إحدى أهم المشكلات الأساسية الاقتصادية التي تعرقل مسيرة التنمية والتقدم في معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية، كما نوه إلى أن الأسواق العربية اليوم تحتاج إلى حفز الابتكار والإبداع، وتعزيز روح المنافسة في ظل التحديات التي تعصف بها. ويعدُّ إيجاد بيئة تمكينية مواتية لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بتأمين البيئة التنظيمية من حيث تطوير التشريعات واللوائح الوطنية، والحصول على التمويل اللازم، وسد الثغرات المهارية لدى العمال والداخلين الجدد لسوق العمل من الشباب والشابات، وإصلاح الأنظمة التعليمية، وترسيخ البنية التحتية الأساسية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة، وأشار إلى أن التغيُّرات الجوهرية في عالم العمل سوف تؤدِّي إلى اندثارِ وظائف واستحداثِ أخرى، وهو ما بات يُعرف بوظائف الماضي ووظائف المُستقبل؛ لذا فقد أصبح استشراف مجالات العمل المُستقبلية أمرًا أساسيا عند بناء أي نظام خاص بتطوير الاستراتيجيات والسياسات المعنية بمنظومات التعليم والتدريب.

وفى ختام كلمته تمنى معاليه كل التوفيق والنجاح للندوة والخروج بتوصيات عملية تمكِّن دولنا العربية من تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب، وتساعد على تحقيق الأهداف المرجوة لأعمال هذا النشاط المهم.

أدارت اللقاء السيدة / **رباب طلعت حامد** - رئيس وحدة التنمية والتدريب في منظمة العمل العربية، وناقشت الندوة محوري عمل، حيث جاء المحور الأول بعنوان: «**أثر المتغيرات الراهنة على التمكين الاقتصادي للشباب**» وقدمته الدكتورة/ **شيماء بهاءالدين حسين** مدير إدارة التعاون مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية - اتحاد الصناعات المصرية جمهورية مصر العربية، الذي تناول موضوع التمكين الاقتصادي للشباب والذي يستهدف بالدرجة الأولى التشغيل وتوفير فرص عمل وخفض نسب البطالة، سواء كان ذلك

من خلال إيجاد فرص عمل بدعم النشاط الاستثماري بالدولة، أو إقامة مشروعات قومية تستوعب أعداد البطالة، أو من خلال تبني الأفكار والمشاريع الريادية التي توفر فرص عمل، أو الاهتمام بمشروعات التخرج الجامعية المميزة التي تتواءم مع متطلبات العصر الحالي، وتوظيفها لحل المشاكل الاقتصادية، ثم قدمت عددا من المقترحات تم الأخذ بها في التوصيات الختامية للندوة.

أما المحور الثاني فجاء تحت عنوان: «**دور برامج التشغيل الذاتي والريادة في التمكين الاقتصادي للشباب**»، وقدمته الأستاذة **ابتسام بنت فهد السعيد** - سيدة أعمال ومستشار إداري ومالي وخبير مصرفي باتحاد الصناعات السعودية/ المملكة العربية السعودية، التي تناولت فيه أهمية دور برامج التشغيل الذاتي والريادة في تمكين الشباب اقتصاديًا، وأهمية التعاون بين الشركاء الاجتماعيين لتنفيذ أنشطة تعود بالفائدة على شرائح معينة كمساعدة الأسر الفقيرة والمهمشة وجمع الدعم المادي والمعنوي لتهيئة بيئة مناسبة لهم، كما أكدت أن الشباب قادة المستقبل بقوة آرائهم ونضجهم الفكري المقرون بالطاقة والصحة الجسدية السليمة التي تدفع عجلة التنمية إلى الأمام، فبالعلم يرتقون ويفكرون وينتجون ويسهمون بالعطاء الفكري ليكونوا قادة رأي عام يؤثرون في مختلف شرائحه، مؤكدة في مداخلتها أن الشباب هم عماد أي أمة وسر النهضة فيها وهم عصب أي مجتمع وبناء حضارتها وخط الدفاع الأول والأخير عنها، ويشاركون في عمليات التخطيط فى دولهم.

ومن خلال العروض التي قدمها السادة الخبراء ومداخلات ومناقشات المشاركين أصدرت الندوة توصيات أكدت فيها ضرورة تعزيز دور حاضنات الأعمال الرقمية، ودعم المشروعات الريادية الناشئة القائمة على الابتكار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وأهمية الاستفادة من آليات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي كفرصة غير تقليدية وحقيقية أمام الشباب العربي لإبراز طاقاتهم الإبداعية والابتكارية في شكل أنشطة ريادية اقتصادية إنتاجية وخدمية، وأكدت التوصيات ضرورة إتاحة مصادر تمويلية متنوعة لتحفيز الشباب للبدء في شركاتهم الناشئة وتطبيق أفكارهم الريادية والإبداعية.

وضرورة تطوير البيئة المؤسسية والتشريعية التي تمكّن رواد الأعمال على إيجاد موطئ قدم لهم في الأسواق العربية والعالمية، مع تحمل أعباء المنافسة جراء العولمة وأهمية الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بُعد باعتباره أدوات تساعد على التمكين الاقتصادي للشباب.

ومن ناحية أخرى أكدت التوصيات أهمية دعم وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني ضمن منظومة التعليم العام لمواكبة التغيرات التي أحدثتها الثورة الرقمية وغرس ثقافة ريادة الأعمال والابتكار والعمل الحر وتحفيز قيام وإعلان العناقيد الاقتصادية العربية التي تستطيع أن تكّون معًا تحالفًا اقتصاديًا قادرا على التنافس الاقتصادي العالمي وتحقيق قيمة مُضافة للاقتصادات الوطنية، والعمل على تغيير النظرة الموروثة لثقافة العمل اليدوي والمهني من خلال حث وسائل الإعلام وتطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة.

الأردن يحتضن ندوة قومية حول «تنوع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية تعزيزا لبرامج الحماية الاجتماعية»

تُشكل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية، عنصرا مهما في إرساء أسس العدالة الاجتماعية وتحقيق السلم الأهلي، كما أنها تعد إحدى الركائز الأساسية في الإستراتيجيات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، على نحو ما أظهرته جائحة كوفيد - 19، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تجنب الأزمات وإتاحة الانتعاش وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الصدمات .

وانطلاقا من أهداف منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي في تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية من خلال الدعم الفني وتنسيق الجهود من أجل الاستثمار الأمثل لمواردها وتنمية قدراتها لاستمرار تقديم خدماتها بصورة مناسبة ومُستدامة لأبناء الوطن العربي؛ مما يحدّ من مخاطر الفقر والبطالة، **عقدت منظمة العمل العربية، بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي** يومي 27-28 نوفمبر تشرين الثاني 2022 في العاصمة الأردنية «**عمان**» الندوة القومية المهمة حول «**تنوع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية تعزيزا لبرامج الحماية الاجتماعية**» بمشاركة ممثلين عن وزارات العمل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الدول العربية، بالإضافة إلى اتحاد الغرف العربية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية، وكذلك المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة العمل الدولية والإسكوا.

المطيري يُناشد مؤسسات الضمان الاجتماعي وضع أطر قانونية تُساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها

استهل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** كلمته في حفل افتتاح الندوة مرحبا بالسادة الحضور المشاركين، معبرا عن سعادته بلقائهم على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وفي مدينة عمان عاصمة الحضارة والفكر والثقافة العربية الأصيلة، متمنيا للمشاركين طيب الإقامة.

وأكد **المدير العام لمنظمة العمل العربية** أهمية الضمان الاجتماعي كأحد مرتكزات منظومة الحماية الاجتماعية وحق من حقوق الإنسان ومظلة حماية ليس للعمال فقط بل للمجتمع ككل.

مشيرا إلى أن الاستثمار في الضمان الاجتماعي وتطويره هو استثمار في تعزيز الاقتصاد الوطني والسلام الاجتماعي وأداة لتطوير وتقدم وازدهار المجتمع.

كما أشار «**المطيري**» إلى حجم التحديات الراهنة الكثيرة، والتى تستدعي تعزيز التعاون بين جميع الأطراف، خاصة الشركاء الاجتماعيين وبما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشة في مجتمعاتنا العربية، مطالبا مؤسسات الضمان الاجتماعي أن تعمل على وضع أطر قانونية لمأسسة وممارسة الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بما يساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحقيق التحول الرقمي الذى بات يقوم بدور مؤثر نحو شمولية الحماية الاجتماعية ويُسهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

الكركي يدعو مؤسسات الضمان للمشاركة في أنشطة الجمعية

من جانبه ألقى سعادة الدكتور / **محمد كركي** - رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي كلمة، أشار فيها إلى أن هذه الندوة تعقد في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة؛ حيث تشهد انخفاضا في معدل نمو الأجور وارتفاعا بنسب التضخم، وتدهور عوائد الاستثمار في كثيرٍ من الأصول المالية؛ مشيدا بالجهود المبذولة خلال فترة الجائحة لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، لكن هذه التغطية لا تزال منخفضة في العديد من البلدان العربية، ولا سيما البلدان التي تعيش ظروفا غير مستقرة أمنيًا وسياسيا واقتصاديًا.

ودعا «**الكركي**» في كلمته مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في العالم العربي إلى الانضمام والمشاركة في أعمال ونشاطات الجمعية للمساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة، وتعزيز العمل العربي المشترك، مقدما الشكر لسعادة السيد **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية على دعمه ومساندته لأعمال ونشاطات الجمعية.

الطراونة: تنوع البرامج وتطوير التأمينات نجحا في تحقيق أهدافهما

ألقى عطوفة **محمد الطراونة** - مدير عام المؤسسات العامة للضمان الاجتماعي بالأردن كلمة نيابة عن معالي السيد / **يوسف الشمالي** - وزير الصناعة والتجارة والتموين والعمل - راعي الندوة، خلال افتتاحها، أشار فيها إلى أن جائحة كورونا كشفت هشاشة الاقتصادات التي لم تكن تهتم بتأميناتها الاجتماعية مما تسبّب في اتساع رقعة الفقر في تلك الدول، مقارنة بالدول التي لديها مُؤسسات تعُنى بالتأمينات الاجتماعية.

وأضاف الطراونة، أن تنوع البرامج وتطوير التأمينات نجحا في تحقيق أهدافهما، وكان لهما أكبر الأثر في تخفيف آثار الجائحة وسواها من الأزمات العالمية، التي تكاد تفتك بالمجتمعات من حين لآخر، كما أظهرت في الوقت نفسه الحاجة الماسة لتوفير الحماية الاجتماعية للقطاعات غير المشمولة بأنظمة الحماية الاجتماعية، خاصة القطاع غير المنظم، واستحداث حزم من البرامج والسياسات التي تعزز كفاءة

أسواق العمل للوصول إلى الأمان الاجتماعي. وأشار إلى أن التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة التأمينية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية في العالم العربي كبيرة، وإن اختلفت خصوصية كل بلد، إلا أن الحل الذي يشكل القاسم المشترك الأكبر وأحد الروافع الأساسية لاستدامة أنظمة المنافع التأمينية واستمراريتها في تأدية واجباتها هو الاستثمار في المَحافظ، وإجراء الدراسات الإكتوارية.

وعرفانا وتقديرا من منظمة العمل العربية لجهودهم، قدم سعادة السيد/ **فايز المطيري** درع منظمة العمل العربية لمعالي وزير الصناعة والتجارة والتموين والعمل تسلمها نيابة عنه الدكتور/ **عطوفة محمد الطراونة،** ودرعا للدكتور/ **محمد كركي،** كما قدَّم - أيضا - سعادة الدكتور/ **محمد كركي** درع الجمعية لمعالي وزير الصناعة والتجارة والتموين والعمل تسلمها نيابة عنه الدكتور/ **عطوفة محمد الطراونة،** ودرعا لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري،** تقديرا من الجمعية لدعمه ومساندته لأعمال الجمعية.

وتقديرا لمسيرته الطويلة في خدمة المجتمع والإنسانية في مجال المعرفة والابتكار، قدم كل من سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي** دروعا للدكتور/ **طلال أبو غزالة** تكريما له، الذي بدوره ألقى كلمة ارتجالية، رحب فيها بالسادة المشاركين، مؤكدا أهمية هذه الندوة وأهمية مؤسسات التأمينات وما تقوم به من دور فعَّال .

وعقدت الندوة خمس جلسات عمل على مدى يومين، ونوقش خلال الجلسات خمسة محاور، حيث جاء **المحور الأول** تحت عنوان **«التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية واستشراف المستقبل في ظل المتغيرات»** حيث ترأس الجلسة الأولى معالي الدكتور/ **ماجد الحلو** رئيس هيئة التقاعد - دولة فلسطين، وقدَّم خلال الجلسة الدكتور/ **عطوفة محمد الطراونة** - المدير العام للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية عرضا حول **«تمويل برامج الحماية الاجتماعية»** والتي تهدف بشكل أساسي إلى حماية قيمة الأصول المالية وضمان الجدوى الاستثمارية واستدامة برامج التقاعد على المدى الطويل، وأشار إلى تطورات مبادئ الاستثمار من التحوط، وسهولة تسييل الموجودات وقيمة العائد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وأحيانا الأبعاد السياسية للحماية الاجتماعية.

ثم قدَّم الأستاذ/ **بيار السبعلاني** خبير التأمين والادخار عرضا حول **«التحديات التي تواجه أنظمة التأمينات الاجتماعية والأساليب المبتكرة لحلها»،** والذي أشار فيها إلى أن الطريق إلى تطوير أنظمة التقاعد ليس مجرد عمل تقني بحت إنما هو بالحقيقة مسار طويل يتعين فيه على جميع الجهات المعنية من صناديق التقاعد والهيئات الرقابية وأصحاب العمل والموظفين

بناء ثقة مستدامة بينها، كما يجدر القول إن هدف إصلاح أي نظام تقاعد يجب أن يكون واضحًا لكل الأطراف، وآخذا بعين الاعتبار معالجة وجهات النظر المختلفة للوصول إلى نتيجةٍ مناسبة لكل الجهات المعنية.

وجاء المحور الثاني تحت عنوان **«استثمار أموال الضمان الاجتماعي في ظل التحول الرقمي»**، وترأس الجلسة الثانية الأستاذ / **عزوز عساسي** - المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجزائر، ونوقش فيها ورقتا عمل؛ حيث جاءت الورقة الأولى تحت عنوان **«المعاشات التقاعدية المموّلة من الضرائب»** قدمها السيد الدكتور / **جورج معراوي** مدير عام وزارة المالية - الجمهورية اللبنانية، والذي دعا خلالها إلى توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم والعمل على إدماج العمال والوحدات الاقتصادية في الدورة الرئيسية للاقتصاد الكلي.

أمَّا الورقة الثانية فقد جاءت تحت عنوان **«التحديات التي تواجه أنظمة التأمينات الاجتماعية والأساليب المبتكرة لحلها»** وقدمها الرئيس التنفيذي لشركة فينتيك روبوز الدكتور/ **إبراهيم خليل إبراهيم**، وألقى من خلالها الضوء على أدوات الاستثمار القائمة على حماية رأس المال، والمصممة للادخار على المدى الطويل، والاستفادة من مؤسسات الاستثمار الدولية التي أثبتت جدواها في إدارة الاستثمار التقاعدي وعلى تشجيع المواطنين على فتح حسابات إدخار

تقاعدي مع المؤسسات المالية الخاصة المؤهلة في هذا المجال.

وجاء **المحور الثالث** تحت عنوان: «**نظرة مستقبلية لأنظمة التقاعد ولصناديق الاستثمار في المنطقة العربية**»، الذي ترأس جلسته الأستاذ **عزوز عساسي** - المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجزائر، وقدّم الدكتور/ **نضال القبج** - خبير في مجال الاستثمار والمخاطر عرضا حول «**أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية في ظل التكنولوجيا الرقمية**»، والذي أشار فيه إلى أن صناديق التأمينات الاجتماعية تهدف إلى تنمية أموالها من خلال الاستثمار في أدوات وفئات استثمارية متنوعة من الأصول، بهدف تحقيق عوائد استثمارية على المدى الطويل، لتلبية الالتزامات المستقبلية للمتقاعدين والمستفيدين من أنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي مع أهمية تنوع طرق إدارة استثمارات التأمينات الاجتماعية، ففي بعض الحالات تتم إدارة استثمارات مؤسسات التأمينات الاجتماعية داخليًا، أو من خلال صندوق أو شركة تابعة لتلك المؤسسات، مثل صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في الأردن الذي يتولى إدارة استثمارات أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

وقدّم الدكتور/ **عدنان أبو الحمص** خبير مالي واستثماري عرضا حول «**أين وكيف يجب أن تستثمر أصول صناديق الضمان الاجتماعي**»، والذي أوضح فيه أن معظم مؤسسات التأمينات الاجتماعيه تتجه نحو الاستثمار الوطني (المحلي) تحقيقا لأهداف تنموية واقتصادية ودعم للاقتصاد الوطني، إلا أن الاستثمار الخارجي هو إحدى الأدوات المتعددة لمبدأ تنوع الاستثمار وأن اللجوء إليه عندما لا تتوافر أدوات وفرص الاستثمار المحلي المُجدي، مع ضرورة تنويع الاستثمارات وتحقيق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات وبما يتناسب مع المعايير المتبعة في وجود لوائح وأدلة التزام أخلاقية مكتوبة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية.

وجاء **المحورالرابع** تحت عنوان «**دور الشركاء الاجتماعيين في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي**» على شكل جلسة حوارية بين أطراف الإنتاج ومؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية، وأدار الحوار السيد **السيد محمد الجيطان** - نائب رئيس غرفة صناعة الأردن، والأستاذ / **عثمان جلولي** الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل، اللذان أكدا أن الحوار الاجتماعي يلعب دورًا حاسمًا في تصميم تدابير الحماية الاجتماعية وتنفيذها لا سيما في حالة حدوث أزمات من شأنها أن تؤثر على عدد كبير من الناس في آنٍ واحدٍ، فهي أداة أساسية للتحكم في الوضع وتفكيك المواقف المعقدة بفعالية، تلى ذلك مداخلات السادة المشاركين وحوارات تناولت سبل تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال الحوار الثلاثي.

وترأس أعمال **الجلسة الخامسة**، التى نوقشت وأقرت خلالها التوصيات، الدكتور **محمد كركي** - رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي والمستشار/ **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية، وقام بعرض التوصيات السيد/ **محمد سلامة** - مساعد رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية للشؤون المالية والاستثمار؛ حيث أكدت التوصيات ضرورة اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية، واستحداث أنظمة تكميلية إلزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الأنظمة عبر التحفيز الضريبي، وضرورة استهداف العمالة غير المنظمة بالتغطية الاجتماعية، والاسترشاد بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب الناجحة في هذا الشأن، والعمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية، كما أكدت التوصيات اهمية مشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل إلى جانب الحكومات في صياغة الإستراتيجيات الخاصة بتطوير نظم الحماية الاجتماعية، والتركيز على أهمية الدور الذي تقوم به صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصيغة الاجتماعية التي تسهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربي، والعمل على إنشاء صندوق استثماري لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن

العربي، وأهمية تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بالأزمات الحالية أو المستقبلية، هذا وأكدت التوصيات دعوة الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم (14) بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الأقطار العربية، ودعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي إلى تكثيف الأنشطة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ....) في مجال الضمان الاجتماعي .

وقدَّم المشاركون في ختام الندوة الشكر والتقدير لسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية و أسرة المنظمة على تسخير جميع إمكانيات المنظمة في خدمة القضايا التي تهم أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، كذلك الشكر موصول لسعادة الدكتور/ **محمد كركي** - رئيس المكتب التنفيذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي وأسرة الجمعية على الدور المتميز الذي تقدمه الجمعية في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية، كما طالب المشاركون بتكرار عقد مثل هذه الندوات النوعية الناجحة لتعزيز التعاون العربي المشترك.

منظمة العمل العربية تؤكد ضرورة مواءمة

شاركت **منظمة العمل العربية** مع **المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة**، **وجامعة الدول العربية**، **والأجفند**، **التحالف الدولي للإعاقة**، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، CBM، **والنسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية (فيمباور)**، المؤتمر الإقليمي الرابع للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة تحت شعار: «**النساء ذوات الإعاقة في مرحلة التعافي ما بعد كوفيد** 19 **ومن التمكين الاقتصادي الكامل إلى المشاركة السياسية، تجارب رائدة للنساء ذوات الإعاقة**»، وذلك يومى الأحد والإثنين 11 و12 كانون الأول/ ديسمبر 2022 في القاهرة - جمهورية مصر العربية، شارك في المؤتمر 140 مشاركا من 26 دولة عربية وأجنبية، من النساء ذوات الإعاقة، ووزراء وممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، منظمات الأمم المتحدة، منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة،

التشريعات الوطنية للاتفاقية العربية والدولية

الخبراء الإقليميين والدوليين ذوي العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية.

تخلل الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من: الأمانة العامة للمؤتمر، المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الأستاذة/ **جهدة أبو خليل**، ورئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور **نواف كبارة**، والمدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة السيد/ **فايزعلي المطيري**، ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الوزير المفوض/ **طارق النابلسي**، ونائبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة/ **جانيكي فان دير غراف كوكلر**، والمدير التنفيذي للأجفند الدكتور **ناصر القحطاني** ألقتها نيابة عنه المديرة التنفيذية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية الأستاذة **هدى البكر**، بالإضافة إلى كلمتين مسجلتين لكلٍّ من رئيس التحالف الدولي للإعاقة السيد/ **يانس فرداكاستانيس** والمبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم

المتحدة المعنية بالإعاقة وامكانية الوصول السيدة / **ماريا سوليداد.**

أكد سعادة السيد/ **فايز المطيري**، في كلمته على أن مشاركة منظمة العمل العربية في تنفيذ هذا المؤتمر الهام في إطار مسئولياتها تجاه قضايا تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم ودمجهم في سوق العمل، تتقاطع مع اهتمام المنظمة المتنامي بقضايا المرأة العاملة وتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها من خلال تعزيز مساهمتها في دفع عملية التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية والفعالة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.» **وختم قائلا**: «حرصا على النهوض بوضع المرأة العاملة ذات الإعاقة، وتطوير واقعها إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا، والتعامل معها على أساس ما تملكه من قدرة على العطاء وتأهيلها التأهيل المناسب، بما يتيح لها الفرصة لتحقيق ذاتها، **تؤكد المنظمة أن القوانين هي عنوان الحقوق ومصدرها، لذلك تعمل المنظمة من خلال نشاطها المعياري على تأكيد مواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات العربية والدولية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وترسيخ ممارسات مؤسسية تفضي إلى ترجمة هذه الحقوق واقعا يتجسد على الأرض يتساوى فيه الأفراد بعيدا عن أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء».**

وتناولت الجلسة الأولى للمؤتمر برئاسة

الدكتور/ **نواف كبارة**، والتى جاءت تحت عنوان «**الاستجابة على صعيد الحماية الاجتماعية للآثار المترتبة على النساء والفتيات ذوات الإعاقة في ضوء جائحة كوفيد 19**»، تحدث فيها كل من الأستاذة / **ناتاليا غوالا بيثيات** رئيسة الشراكات والبرامج الدولية في مؤسسة أونس (إسبانيا) التى أكدت في مداخلتها أن نظم الحماية الاجتماعية تشكل أداة أساسية لتضييق الفجوات، ولا سيما للحد من الفقر وتوفير الحد الأدنى من الشروط للحصول على الحقوق مثل، الصحة، والتعليم، والعمل، والسكن، والاستقلال الذاتي. وقد تم ترسيخ الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي في الأطر الدولية الرئيسية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسلطت الأستاذة/ **رشا العدوان** مديرة مديرية العيش المستقل في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الأردن) الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية للمرأة بشكل عام، والمرأة ذات الإعاقة بشكل خاص، واستعرضت واقع حال الحماية الاجتماعية للمرأة ذات الإعاقة في القوانين والتشريعات الدولية والعربية والتحديات التي واجهت النساء عامة، والنساء من ذوات الإعاقة خاصة، والعنف الإلكتروني الذي واجه النساء والنساء من ذوات الإعاقة إثر جائحة كوفيد 19.

وجاءت المداخلة الأخيرة في الجلسة الأولى للمؤتمر للدكتورة / **روث وريك** النائب الأول لرئيس التحالف الدولي للإعاقة (كندا)، والتى كشفت في عرضها أن كوفيد-19 قد أظهر ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان، مما أظهر بالتبعية ضعف السياسات والبرامج التي تهدف إلى منع أو حماية الناس من الفقر والضعف والاستبعاد الاجتماعي، وأدى ذلك إلى بطالة هائلة؛ حيث تم تسريح الكثير من الناس من العمل مما انعكس ضغوطا هائلة على أنظمة الرعاية الصحية التي كافحت لرعاية جميع المتضررين.

ترأس الجلسة الثانية سعادة الوزير المفوض/ **طارق النابلسي**، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب التى جاءت تحت عنوان

«ضعف الفعالية الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وخصوصا خلال جائحة كوفيد 19، وقُدم خلال الجلسة (3) أوراق عمل؛ جاءت الورقة الأولى للسيدة منى محمد أبو سل رئيس الحق في الصحة والغذاء ووحدة البيئة في المركز الوطني لحقوق الإنسان (الأردن)، وشرحت بها «آثار كوفيد - 19 على جميع فئات السكان على صعيد العالم»، والضرر الذي لحق بها، وبشكل خاص بأفراد تلك الفئات الاجتماعية التي تعاني من حالات الحرمان والضعف، والأشخاص الذين يقبعون تحت وطأة الفقر والمسنين والنساء والشباب والأطفال.. وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وسلطت السيدة/ سلمى عيسى عبدالله محمد الأمين العام للاتحاد السوداني القومي للمعوقين حركيًا (السودان) في ورقتها الضوء على الفجوة الاقتصادية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة من حيث التأثير على التعليم، التأهيل المهني وفرص العمل والتشغيل، مؤكدة في مداخلتها أن احتمال العيش بإعاقة أعلى عند النساء من الرجال، وعندما يواجهن ذلك فإنهن يواجهن عقبات مختلفة ومتعددة تعوق العيش بكامل طاقتهن والتمتع بجميع حقوقهن، وهن أكثر عرضة للاعتداء الجنسي والعنف المنزلي علاوة على ذلك ووفقًا لدراسات متنوعة تعاني النساء ذوات الإعاقة من: التمييز المزدوج وانخفاض نسبة التعليم ومحدودية إمكانية الوصول إلى الوظائف والتجاهل في عمليات صنع القرار، ونقص وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات الصحية وتقديمها.

وأشارت السيدة/ رانيا فاروق رئيسة وحدة المرأة والفئات الخاصة في منظمة العمل العربية في عرضها إلى أنه منذ انتشار جائحة كوفيد-19 تعرّضت النساء ذوات الإعاقة لتدهور حادّ في أوضاعهن الاجتماعية، كما كشفت الجائحة مدى هشاشة أوضاعهن فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق، ومع إجراءات الحجر الصحي الكلّي

والجزئي واجهت العاملات معادلة صعبة بين المحافظة على حياتهن والمكوث بالبيت، وبالتالي فقدان الدخل، وبين المحافظة على الدخل ومواجهة خطر العدوى والإصابة، مما جعل أطراف الإنتاج في الدول العربية تواجه مسؤوليات جسيمة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والحفاظ على شروط العمل وحمايته، والحفاظ على الوظائف.

مؤكدة أن العديد من الدراسات أكدت أن تمتع المرأة بقدر كافٍ من التعليم والانخراط في سوق العمل لهما مردود إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي. كما أن زيادة مشاركتها في سوق العمل ساعدت على ترجمة النمو الاقتصادي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من مناحي الحياة.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل خلال السنوات العشرين الماضية، لا تزال المشاركة الاقتصادية للنساء بشكل عام وذوات الإعاقة بشكل خاص محدودة في كثير من بلدان العالم، خاصة النامية منها، كما لا يزال العديد من أسواق العمل تتعامل بتفاضلية فى مستوى الوظائف المعروضة، حيث اتسمت هذه الأسواق بصعوبة تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان شروط العمل اللائق للنساء، وعدم مراعاتها لاحتياجات النساء ذوات الإعاقة.

كما أكدت **رئيسة وحدة المرأة والفئات الخاصة في منظمة العمل العربية** أن هذا الوضع الراهن خلق وضعا اقتصاديًا واجتماعيًا هشّا لدى النساء خاصة من ذوات الإعاقة، ومن ثَمَّ أصبح تأنيث الفقر ظاهرة حقيقية لا تعالج بالإنكار، بل يجب السير في اتجاه توفير فرص العمل ودعم رأس المال البشري، وتتعمق هذه الظاهرة نتيجة عدم المساواة والتمييز في مجالات التعليم والوصول إلى الموارد الاقتصادية وتحدي الاندماج في أسواق العمل. وهو ما يؤثر على مشاركة النساء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصا على وجودهن في مراكز صنع القرار ودورهن في تحقيق التنمية المستدامة ومع تصاعد أزمة كوفيد19 أزيح الغطاء عن واقع الحماية الاجتماعية وإستراتيجياتها المختلفة حيث ظهر العديد من الفجوات والثغرات في سياسات وتشريعات الحماية الاجتماعية أثرت ومست حياة الملايين من الناس، الأمر الذي قوبل بدعوات عاجلة لإقرار قوانين وأنظمة فعالة توفر الحماية الاجتماعية للفئات الأقل رعاية التي تأثرت بشد جراء هذه الأزمة، مع ضرورة وجود مؤسسات قوية وفعالة تستطيع التعامل والتغلب على تلك المشكلات الطارئة التي أظهرتها الأزمة من خلال إجراءات أكثر عدالة ونوعية وشمولية على أساس حقوقي وعادل وشفاف.

وفي ختام مداخلة ممثلة منظمة العمل العربية، السيدة/ رانيا فاروق قدمت عدة توصيات منها، تطوير البنية التشريعية والمؤسسية، والسياسات القائمة، حتى تتوافق مع المعايير العربية والدولية الخاصة

بالأشخاص ذوي الإعاقة، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها والعمل على تطوير آليات جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتوصيفها جندريًا، مما يُساعد في تقديم تقييم شامل لأوضاع النساء ذوات الإعاقة، ويسهم في وضع سياسات عامة وبرامج تنفيذية أكثر فاعلية.

وجاءت جلسة العمل الثالثة تحت عنوان «**العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي**» وترأستها السيدة/ **شيتاوي أستاويس**، مديرة المناصرة والتواصل في المنتدى الإفريقي للإعاقة - إثيوبيا، وتخلل الجلسة الثالثة للمؤتمر، ثلاث أوراق عمل، جاءت الورقة الأولى للسيدة **آنا دورانغريشيا** مديرة مشروع المساواة بين الجنسين، شعبة الشؤون الاجتماعية والمدنية (الاتحاد من أجل المتوسط)؛ حيث تطرقت من خلال مداخلتها للعنف الاقتصادي وأشكاله مما يشكل أضرارا في الممتلكات، أو تقييد الوصول إلى الموارد المالية، أو التعليم أو سوق العمل أو عدم الامتثال للمسؤوليات الاقتصادية، مثل النفقة، وهذا العنف مدرج في تعريف كل من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي في اتفاقية إسطنبول (المادة 3) نحو واحدة من كل خمس نساء في جميع أنحاء العالم هي امرأة ذات إعاقة، وبالنسبة للنساء ذوات الإعاقة، غالبا ما يقترن العنف القائم على نوع الجنس بالتمييز القائم على الإعاقة، وغالبا ما تعتبر النساء ذوات الإعاقة ضعيفات، لا قيمة لهن وفي بعض الحالات دون البشر من قبل المجتمعات بسبب التحيز النمطي، وبسبب ذلك يواجهن مخاطر متزايدة لكونهن ضحايا العنف المنزلي والجنسي والاقتصادي.

مؤكدة في ختام مداخلتها ضرورة اعتماد سياسات وتدابير مالية ملموسة لضمان المشاركة السياسية والاقتصادية الكاملة للمرأة، وتصميم برامج بناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتطرقت السيدة/ **عزيزة خالدي** مديرة مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في ورقتها المقدمة عن العنف الجسدي والعاطفي - إلى شاكلة الإجبار أو الإكراه أو التهديد أو الخداع - والموجه ضد شخص آخر بسبب جنسهم أو نوعهم الاجتماعي من أشكال العنف القائم على النوع (الاجتماعي). مؤكدة أنه بالرغم من أن الضحايا والناجين هم من النساء والفتيات، إلا أنه بالإمكان أن يعاني الرجال والفتيان أيضا من العنف القائم على النوع (الاجتماعي).

مشيرة أهمية تأكيد توصية وجود تشريعات وسياسات مراعية للنوع الاجتماعي من شأنها الحد من أوجه العنف الاقتصادي ضد النساء، وعلى وجه الخصوص وقف منع النساء من الحصول على الموارد الاقتصادية، ووقف منع النساء من استخدام مواردهن

الاقتصادية والتصرف الحر بها والمحافظة عليها، ومنع استغلال موارد النساء الاقتصادية، لكي تتمكن النساء من المشاركة في التنمية المستدامة جنبا إلى جنب الذكور.

وأشارت السيدة/ **صفية العلي** رئيسة جمعية نجوم الأمل (فلسطين) في مداخلتها إلى التعقيدات التي تعاني منها النساء داخل المجتمعات، وذلك تبعا لمجموعة من الإشكاليات البنيوية التي تقصيهن وتميز ضدهن، فإن النساء ذوات الإعاقة يتعرضن لانتهاكات مبنية على النوع الاجتماعي وعلى أساس الإعاقة كذلك، وفيما يتعلق بسوق العمل تشير الدراسات إلى أن النساء ذوات الإعاقة يعملن في ظروف عمل غير لائقة، مشيرة في مداخلتها أيضا بأن الحرمان من العمل للنساء ذوات الإعاقة يعد إشكالية أساسية تسهم في زيادة الفقر، لأنه لا تزال المواءمة غير متوفرة في المؤسسات الرسمية والأساسية ومن ضمنها المؤسسات الصحية، وتُعد المواءمة في أماكن العمل والمواصلات العامة أمرا أساسيًا إذا أرادت أي دولة السير باتجاه نظام شمولي، الكثير من أصحاب العمل يستثنون الأشخاص ذوي الإعاقة إما بسبب الثقافة الاجتماعية وعدم الاقتناع بهم كأشخاص مساوين لهم، فالرجال والنساء ذوو الإعاقة غير قادرين على إيجاد وظائف لائقة حتى بعد إتمام التدريب، فالحواجز التمييزية والافتراضات الخاطئة حول عدم قدرتهم على العمل تحبط عزيمتهم وتؤدي بالكثير منهم إلى إيقاف البحث الفعلي عن العمل. أو بسبب عدم رغبتهم في مواءمة بيئة العمل لهم.

وأشارت السيدة / **رجاء يحي** عضوة الملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة (السودان) في مداخلتها إلى أن هناك حكومات ومنظمات حول العالم تعمل من أجل مكافحة العنف ضد النساء، وذلك عبر مجموعة مختلفة من البرامج منها قرار أممي ينص على اتخاذ يوم 25 نوفمبر من كل عام كيوم عالمي للقضاء على العنف ضد النساء. مشيرة إلى أن بعض الدول أدرجت النساء من ذوات الإعاقة في تلك البرامج سنويًا.

وأكدت عضوة الملتقى الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة ضرورة اعتماد توصية تهدف إلى: **لجوء النساء ذوات الإعاقة إلى المنظمات المناهضة للعنف ضد المرأة أو الجمعيات الحقوقية (العون القانوني)، التي تهدف لتقديم الدعم للنساء المُعنَّفات وذلك عبر تنظيماتهم في بلدانهم، وتوعية النساء ذات الإعاقة بأفضلية التمسُّك بالعمل وأن الذمة المالية المُنفصلة تُعَدُّ أمرًا حتميًا، لحمايتهن ومنحهن وثيقة نجاة وأمان تؤهلهن للمواصلة والشعور بالاستقرار. التشديد على استقلال ذمة النساء ذوات الإعاقة المالية ويمكن أن تسهم بالنفقات المعيشية، ومنح أسرها أفضل حياة ممكنة مادامت تستطيع ذلك، خصوصًا في ظل الغلاء**

المعيشي الذي نعيشه. والتعافي من جائحة كورونا والتي ساعدت في شل الأمن الإنساني للنساء ذوات الإعاقة.

وترأست الجلسة الرابعة معالي الدكتورة **ابتهاج الكمال** - وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية سابقا، وعرض خلال الجلسة خمس أوراق عمل لكل من السيدة / **مارتين أبيل ويليامسون** -، رئيسة الاتحاد الدولي للمكفوفين (نيوزيلندا) ركزت في ورقتها على مختلف أطر الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وخطط العمل الدولية كإعلان النساء ذوات الإعاقة في القيادة السياسية والعامة نحو بيجين+25، وتتيح خطط وأطر العمل المعتمدة دوليًا في مجال حقوق الإنسان والإعاقة، سياقا وهيكلا ملموسا لوضع وتعزيز جدول الأعمال المتعلق بالنساء ذوات الإعاقة اللواتي يحتجن إلى التشاور معهن وإشراكهن بشكل استباقي من قبل الحكومات المركزية والمحلية، **وأوصت رئيسة الاتحاد الدولي للمكفوفين بأهمية مطالبة النساء ذوات الإعاقة حكوماتهم بالانضمام إلى تلك الأطر وإنشاء جهات مرجعية وحوكمة وفرق عمل، من بينها النساء ذوات الإعاقة، حتى يتمكن من إثبات ذواتهن والتعبير عن آرائهن.**

ثم تناولت السيدة/ **كلثم بخيت المطروشي** عضو رابطة تمكين المرأة ذوات الإعاقة (الإمارات العربية المتحدة) عوامل نجاح النساء والفتيات ذوات الإعاقة في العمل السياسي ومنه، التغيير في الأطر القانونية في بعض البلدان التي تحكم المشاركة السياسية ومشاركة النساء، والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص، برامج الدعم النفسي والمعنوي للمرأة ذات الإعاقة، وكذلك تفعيل برامج التوعية بالمخاطر، قوانين الانتخاب العادلة غير المتحيزة، أنظمة ديمقراطية سياسية عادلة وآليات رقابة تعتمد على الكفاءة والمساواة، مع إعادة تنظيم لأدوار المؤسسات النسوية التي تمثلهن على أن من يعد التنظيم هن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتعزيز الدور القيادي للمرأة فلا بد من الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية وعدم التمييز والحق في الاختلاف ومفاهيم التنوع الاجتماعي والتأهيل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة ليؤدين دورهن السياسي، مع الحرص على التدرج في الوصول ودعم الجانب العملي بالدراسة والتدريب في المؤسسات السياسية.

ولخصت «المطروشي» أسس نجاح صنع القرار بتعزيز المنظور الشامل للنوع الاجتماعي والإعاقة وبتغيير السياسات في إطار الشراكات بالتشاور مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والتركيز على مبدأ إمكانية الوصول وإجراء الترتيبات التيسيرية وإزالة الحواجز والدمج من خلال توفير أماكن وتصاميم معمارية وبنى تحتية غير معوقة؛ مما يضمن الوجود فى أماكن صنع القرار والمشاركة في صنعها، كما

أكدت على أهمية دعم منصات تبادل المعلومات بما في ذلك الحوارات بين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وقطاعات العمل المختلفة وقاعدة بيانات تُحدَّث باستمرار من ضمنها النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بحيث يسهل الوصول إليهن وتصميم البرامج والمبادرات التي يعبرن بها للتمكين.

أكدت السيدة/ **حياة المشفوع** - عضوة مجلس جهة مراكش ونائبة سابقة لرئيس مجلس النواب (المغرب) على أن موضوع مشاركة المرأة بصفة عامة في صنع القرار والمشاركة في العمل السياسي خصوصا يُعدُّ موضوعا يثير الكثير من الجدل ويستحوذ على اهتمام الحقوقيين والفاعلين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ورغم كل المجهودات المبذولة من طرف المجتمع المدني والحكومات والهيئات المدنية والسياسية، ما زالت القضية في مهدها رغم التقدم المحدود الذي عرفته، فإن كان الأمر كذلك فماذا عسانا أن نقول عن المرأة في وضعية إعاقة التي تعاني من تمييز مزدوج كونها امرأة وكونها في وضعية إعاقة وتعاني من مجموعة من العوائق والعراقيل التي تحول دون حقها في المشاركة السياسية في بلدها، وفي ختام مناقشتها، أوصت السيدة/ **حياة** إلى أهمية وجود اتفاقية دولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتوافق عليه، والعمل على دمج منظور الإعاقة في كافة السياسات الحكومية، ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة، كما أكدت على ضرورة تجريم التمييز على أساس الإعاقة، وحث الأحزاب السياسية على تقديم مرشحات من ذوات الإعاقة من أجل تفعيل مبدأ الديمقراطية وتقديم التجارب الناجحة عبر العالم للمشاركة السياسية للمراة في وضعية إعاقة من أجل تحفيز الأحزاب في عملية إشراكها في صنع القرار والعمل السياسي.

كما أشار السيد/ **محمد المأمون الطيب** - خبير واستشاري وباحث في مجال الإعاقة (السودان) في مداخلته على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، الذي يقاس بالحالة الراهنة وتطور تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في أربعة مجالات أساسية هي الصحة والبقاء، والتحصيل التعليمي، والمشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، مشيرا إلى أن المجال السياسي هو المجال الأكثر استبعادا للنساء، مؤكدا بأنه لتعزيز المشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة لا بد من توفر عدد من الظروف التي تسهل انخراطهن في العملية السياسية، فالبيئة السياسية في البلد المعين لها تأثيرها على قرار النساء بصورة عامة في الانخراط في المجال السياسي.

وتناولت السيدة/ **سيمون إليس أولوش أولونيا** - رئيسة الاتحاد الدولي للمكفوفين (نيوزيلندا) في مداخلتها واقع **النساء ذاوت الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية**، وتطرقت -أيضا- إلى خطة عمل **اعلان بيجين وإلى اتفاقية سيداو التي تحث على المشاركة السياسية والدول الموقعة عليها معنية بتقديم تقرير حولها.**

وقدمت رئيسة الاتحاد الدولي للمكفوفين عدة مقترحات منها التوصية باعتماد التشبيك، والتعاون والتنسيق وتبادل الممارسات الجيدة وجمع البيانات وبناء القدرات.

وترأس الجلسة الأخيرة لليوم الأول لأعمال المنتدى السيد/ **خافيير غومز**، مدير العلاقات الدولية في مؤسسة أونز (إسبانيا)؛ حيث نوقش في الجلسة موضوع **وضع النساء والفتيات في حالات الطوارئ والأزمات**. وتحدث فيها كل من السيدة/ **رحاب البروسلي**، عضو لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الكويت)، قدمت بها التجربة الكويتية، وأكدت فيها أنه من أصعب الفترات التي عاشها المجتمع الكويتي بصفة عامة وذوي الاحتياجات بصفة خاصة، هى فترة الجائحة ولكن التجربة الكويتية خلال فترة الجائحة تعد ناجحة جدا لانها استطاعت الوصول إلى ذوي الإعاقة ومساعدتهم في ظل انقطاع التواصل الإلكتروني، كما حددت الحكومة الأضرار النفسية والاجتماعية للأزمات والبحث عن آلية التعامل معها مبكرا وإيجاد قاعدة بيانات بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل سرعة الوصول إليهم وتقديم الخدمات لهم مثل: (الغذاء - المأوى - الخدمة الاجتماعية النفسية - الصحة).

أمَّا السيدة/ **ناديا حداد**، عضو مجلس إدارة في المنتدى الأوروبي للإعاقة (بلجيكا) فقد أكدت في مداخلتها أن أعداد ذوات الإعاقة الذهنية والنفسية الاجتماعية في أوروبا اللائى يتعرضن لخطر التمييز والعنف وسوء المعاملة ليست أقل من الدول العربية، خصوصا أن الفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لخطر الاتجار بالبشر،

مؤكدة على تواصل المنظمات، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة لوضع النساء ذوات الإعاقة في مركز التمييز السياسي.

وعُقد في اليوم الثاني للمنتدى «**أربع ورش عمل**» تناولت تجارب رائدة للفتيات والنساء ذوات الإعاقة فى أثناء وبعد الجائحة، وطرق مواجهة الفجوة الاقتصادية: (التعليم، التأهيل المهني، فرص العمل والتشغيل). ونحو دور رائد للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في صنع القرار والمشاركة السياسية وحماية وتمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة في حالات الخطر والأزمات الإنسانية .

وحرصا من المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ونتيجة للظروف التي مرت بها المرأة بشكل عام والمرأة ذات الإعاقة بشكل خاص خلال جائحة كوفيد 19، **وتأكيدا لدور النساء ذوات الإعاقة** في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، **وإقرارا باتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** بكل بنودها وبصفة خاصة المادة السادسة المتعلقة والمعنية بالنساء ذوات الإعاقة، **واعترافا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، وإعلان ومنهاج بيجين 2000، واتفاقية حقوق الطفل 1995، **وإشارة إلى توصيات الملتقى العربي الثالث للنساء ذوات الإعاقة، نيسان (أبريل)** 2018، وإلى التعليق العام رقم (3) لعام 2016 المعني بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ نوفمبر تشرين الثاني 2016.

واعترافا بما تواجهه المنطقة العربية من تحديات إنسانية كبرى تؤثر سلبا على النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وعلى ممارسة حقوقهن بالشكل الكامل، وتأكيدا للحق في العيش والحياة بشكل آمن ويضمن المساواة ضمن الأسرة والمجتمع.

دعا المؤتمر في توصياته إلى:

قيام المنظمات المعنية وجميع المؤسسات العربية والدولية ذات الصلة بقضايا النساء عامة والنساء ذوات الإعاقة خاصة إلى تضمين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ضمن خطة التعافي ما بعد كوفيد 19، وتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لهن، والعمل على إلغاء كل القوانين والسياسات التمييزية التي تحول دون تمتع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بجميع حقوقهن المنصوص عليها والمعترف بها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجميع الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمرأة ذات الصلة، وإصلاح البيئة التشريعية بإدخال مواد خاصة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة في القوانين واللوائح والإجراءات، وتطوير آليات التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة وتأهيلهن وتشغيلهن وشمولهن بالخدمات المالية.

كما دعا المؤتمر إلى العمل مع وسائل الإعلام لتعديل السرد عن النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل إيجابي، وزيادة الوعي المجتمعي بحقوق النساء ذوات الإعاقة وقدراتهن على تحديث منظومة جمع البيانات، واعتماد مؤشرات كمية ونوعية لقياس مدى

تطبيق حقوق الفتيات والنساء ذوات الإعاقة ضمن التشريعات والقوانين والإستراتيجيات في المنطقة العربية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع رائدات الأعمال من ذوات الإعاقة، والبرامج والتطبيقات التكنولوجية الخاصة بتدريب ودعم النساء ذوات الإعاقة .

كما طالب المؤتمر بتحفيز إدراج البرامج المتعلقة بالجندر في موازنات الحكومات والسلطات المحلية، وضمان تمثيل كل فئات الإعاقة، ومراعاة خصوصية احتياجاتها في جميع المجالات العامة.

وشددت التوصيات على ضرورة وصول النساء ذوات الإعاقة إلى مواقع صنع القرار وإشراكهن في جميع الهيئات التشريعية والتنفيذية من خلال ضمان المشاركة المتساوية والمدعومة للنساء ذوات الإعاقة من خلال سياسات وبرامج الحصص الملزمة، وتطوير وبناء قدرات النساء ذوات الإعاقة من خلال نهج شمولي، التوجيه المستمر والطويل الأجل، وبرامج التدريب وإعداد الكفاءات والتشبيك بين النساء ذوات الإعاقة لصنع تكتلات لدعم المرشحات ذوات الإعاقة، وإطلاق الحملات الإعلامية لدعم المرشحات ذوات الإعاقة، وأكدت ضرورة مشاركة المرأة ذات الإعاقة في المراكز القيادية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان إدراج قضايا النساء والفتيات ضمن البرامج والسياسات والإجراءات والموازنات .

كما طالبت التوصيات بضرورة تأكيد دور المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة في التشبيك مع المؤسسات الرسمية والهيئات المتعلقة بالمرأة في الدول العربية من أجل تمكين المرأة والتأكد من إشراكها في التمكين الاقتصادي والتوعية في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات وذوات الإعاقة، وضرورة التواصل بين المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة لتبادل الممارسات الجيدة / المبادرات ومجموعات الأدوات، والبحث عن توسيع نطاقها واعتمادها في المنطقة العربية.

ندوة التعليم الإلكتروني تطالب بإرساء منظومة تعليمية جيدة لإعادة الأمل في قدرتنا ومواردنا البشرية

إن الأحداث والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية المتسارعة التي يمر بها العالم، والغزو المعلوماتي لجميع أنحاء العالم أدى إلى تغيرات سريعة في المفاهيم الاقتصادية والمهن ووسائل وأساليب الإنتاج نحو تزايد شدة المنافسة الدولية، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج والاقتصاديات العربية، هذا وقد أثبتت النظريات والبحوث والتجارب الدولية الحديثة في مجالات الاقتصاد والتنمية حدوث تغيير في معايير ومقاييس قدرات وقوة الدول والتي أصبحت تعتمد على ما يتوافر لدى الدول من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف مع المستجدات بكفاءة وفاعلية تسمح بزيادة القدرات التنافسية واختراق أسواق جديدة، وتوفير مزيد من فرص العمل المنتج، وباتت الموارد البشرية الثروة الحقيقية للدولة، وأصبح التدريب في صدارة أسلحة المنافسة الدولية.

وبالنظر إلى النظم والهياكل التنظيمية لمنظومة التعليم والتدريب التقنى والمهني نجدها متفاوتة في تطورها من دولة عربية إلى أخرى، إلا أنها على العموم لم تصل إلى مستوى التطور المناسب لمواجهة الواقع الجديد لسوق العمل واحتياجاته المتغيرة مما يعوّق توجهات الارتباط والشراكة بينهما، كما أن سياسات العمل، والاستخدام المعمول بها حاليا لم تحقق الاتصال والتواصل بين مؤسسات سوق العمل من ناحية، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية أخرى.

وانطلاقا من أهداف منظمة العمل العربية، وحرصها الدائم دعم أطراف الإنتاج الثلاثة لمواكبة التحولات الجذرية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، وتأثيراتها المتعاظمة على قضايا التشغيل حاليا ومستقبلا، عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا ندوة قومية حول دور «**التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية**»، في عمان المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 13-14 /ديسمبر / كانون الأول 2022 ، بهدف تطوير سياسات التعليم والتدريب لمواكبة الاقتصاد المعرفي وتسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في الدول العربية، وإحداث الشراكة والمواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومتطلبات سوق العمل للحد من تفاقم مشكلات البطالة في الوطن العربى.

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (32) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، ووزارات التعليم والتكوين في الدول العربية، فضلا عن مشاركة المكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي ومنظمة العمل الدولية.

افتُتحت أعمال الندوة بكلمة لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقتها نيابةً عنه السيدة/ **رباب طلعت حامد** - رئيس وحدة التنمية والتدريب، حيث استهلتها بالترحيب بالسادة المشاركين ممثلي الدول العربية المشاركة وموجهة لهم تحيات معالى السيد المدير العام وتقديم الشكر والتقدير على تلبية الدعوة، وتم التعرض بإيجاز إلى مفهوم التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية، وأشارت إلى أن كثيرا من المهن والمؤسسات متجهة إلى الاختفاء أو التغيير الجذري، فكما أبدلت «**الثورة الصناعية**» معظم مهن ووسائل الحياة السابقة لها، فإن الرقمنة تغير معظم الوسائل الحالية، ومعها أيضا مهن وأنظمة اقتصادية وتعليمية واجتماعية الأمر الذى يستلزم المضي قدما لمواكبة الاقتصاد الرقمي بكل تطبيقاته، خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية، وأكد سعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية في ختام كلمته**، أن الحل يكمن في مواكبة التغيير والإصلاح وإعادة البناء من جديد، وصَّب جُلّ اهتمامنا وتوجيه كل طاقاتنا إلى التعليم والتدريب، وأن نسعى جاهدين لنقدِّم لشبابنا العربي علما يجعل منهم بُناة مستقبل، وصنّاع حضارة، فلن ينفعنا إلا العلم والحرص على التزود به وتطويره واستخدامه لما فيه صالحنا وصالح هذا العالم، مختتما كلمته بالتمني للجميع إقامة طيبة، والخروج بتوصيات هادفة لصالح المنطقة العربية.

تضمنت الندوة ثلاث جلسات عمل على مدى يومين تم خلالها مناقشة محاور الندوة وعرض للتجارب القطرية للدول العربية المشاركة، حيث جاءت جلسة العمل الأولى والتى ترأست أعمالها السيدة/ **أسماء حنون** - وزارة العمل فلسطين، وتم عرض ومناقشة محور تحت عنوان «**الوسائل والآليات المقترحة للربط بين سياسات وبرامج التعليم والتدريب والتشغيل في ظل التطور التقني والمعرفي المتسارع**»، الذي قامت بتقديمه السيدة/ **وجدان بن عياد** - مستشار وزير التربية بالجمهورية التونسية، أمَّا المحور الثاني فجاء تحت عنوان، «**واقع وآفاق التعليم الإلكتروني**

والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية» وقدمه السيد الدكتور/ **محمد حسين مرسي** مدرب معتمد في برنامج تطوير التعليم الفني Tvet2 الاتحاد الأوروبي.

كما تم في الجلسة الأولى للندوة تقديم عروض قطرية عربية لكلٍّ من هيئة تنمية وتطوير المهارات التقنية والمهنية - الأردن والاتحاد الحر - مملكة البحرين - ووزارة التعليم والتكوين المهنيين - الجمهورية الجزائرية.

وترأس جلسة العمل الثانية السيد **حسام بن عبدالله العميري** - اللجنة العمالية بالسعودية وتم عرض ومناقشة محور تحت عنوان «**دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تطوير هيكل قوة العمل**»، الذي قدمه السيد الدكتور/ **محمد عبد الرزاق الجدوع** - الخبير العربي في مجال التعليم الإلكتروني، وعرض خلال جلسة العمل تجارب قطرية عربية لكل من مؤسسة التدريب المهني - الأردن ووزارة التشغيل والتكوين المهني - الجمهورية التونسية.

أمَّا جلسة العمل الثالثة فترأست أعمالها السيدة/ **ابتسام السعيد** - اتحاد الغرف السعودية، وتم خلال الجلسة، تقديم عروض تجارب قطرية عربية لكل من الاتحاد التونسي للشغل - اتحاد الغرف السعودية - وزارة العمل سلطنة عمان - اتحاد عمال فلسطين - اتحاد عمال مصر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد المداخلات والمناقشات التي دارت بين المشاركين، اجتمعت لجنة الصياغة لصدور التوصيات والتي نصت على اعتماد وإدراج متطلبات الثورة الصناعية الجديدة

الرابعة محورا مركزيا في سياسات التخطيط على المستوى الكمي والنوعي، وإعادة هيكلة وبناء نظام التعليم التقليدي وتطويره لنموذج جديد يتماشى مع عصر التقنية والمستجدات الحديثة، مع مراعاة ضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، كما نصت التوصيات على ضرورة الانتقال العادل نحو التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واعتماده ضمن منظومة التعليم في الدول العربية، مع توفير الدعم الفنّي والأدوات والوسائل اللازمة لتطوير المحتوي التعليمي الرقمي، وإيجاد مناخ عام وبيئة مواتية لتشجيع الباحثين والمستثمرين على الابتكار والتطوير والمنافسة، وأشارت التوصيات أيضا إلى أهمية وضع نشرات دورية وأدلة مهنية حول احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات والكفايات، وإدماج موضوع التعليم والتدريب عن بُعد في محاور التصنيف والتوصيف المهني المعياري العربي AOC، وإعداد برامج مرنة ومعيارية للحصول على شهادات المهارات التي تحدد المهارات المكتسبة خارج قنوات التعليم التقليدية.

لجنة الخبراء القانونيين

تهنئ « المطيري » بالتمديد له مديرا لمنظمة العمل العربية لولاية ثالثة استثنائية

افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الأحد الموافق 18 ديسمبر كانون الأول 2022 أعمال الدورة «43» للجنة الخبراء القانونيين ، حيث رحب سعادته بأعضاء اللجنة وشكرهم على حضورهم، مشيرا لأهمية هذه اللجنة؛ حيث تعتبر معايير العمل العربية المتمثلة في الاتفاقيات والتوصيات من أبرز أنشطة المنظمة؛ نظرا لحالة الحوار الإيجابي التي تخلقها مع الدول، وكذلك بين أطراف الإنتاج الثلاثة لتحسين شروط وظروف العمل.

كما ثمن **سعادة المدير العام** توصيات لجنة الخبراء القانونيين واقتراحهم إصدار أدوات معيارية في عدد من الموضوعات، حيث أقر مؤتمر العمل العربي في دورته الـ «48» إصدار أداة معيارية حول الأنماط الجديدة للعمل وتعديل الاتفاقية العربية رقم «9» بشأن التدريب المهني .

كما هنأت اللجنة **سعادة السيد/ فايز علي المطيري** على قرار المؤتمر في دورته الثامنة والأربعين، والثقة العالية التي أولاها لشخصه الكريم، والموافقة بالتمديد له أربع سنوات ، مديرا عاما لمنظمة العمل العربية، وانتخبت اللجنة في بداية أعمالها السيد **حمادة أبو نجمة** - المملكة الأردنية الهاشمية، رئيسا للجنة.

هذا وناقشت لجنة الخبراء القانونيين في اجتماعها على مدى يومي عمل التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2022، ومتابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين، كما درست اللجنة في اجتماعها تقارير وردت بعد عقد اجتماع اللجنة وموضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية.

وأكدت اللجنة في اجتماعها عدة توصيات؛ حيث أكدت دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار، والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير، وأكدت ضرورة مراعاة حكومات الدول الأعضاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسلها لمكتب العمل العربي، التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال في أثناء فترة الإعداد، وعدم الاكتفاء بإرسال نسخة للعلم فقط. وذلك وفقا للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، كما دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من إمكانية المصادقة الجزئية التي تتيحها معظم الاتفاقيات، وبما يتناسب مع ظروف الدولة وإجراءاتها؛ الأمر الذي سيساعدها في تحقيق المزيد من التصديقات والانسجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.

كما ثمنت اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية)، ودعت إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربية وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير، وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

ورقة عمل حول

«واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية»

أ/ محمد محمد حسين مرسي

مدير وحدات تيسير الانتقال إلى سوق العمل

مقدمة

إن ما نشهده اليوم من تطور في تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات وانتشار استخدام الحاسب الآلي والإنترنت، يدفع الكثير من المجتمعات في اتجاه تبني التعلم الإلكتروني في التعليم، فقد أصبح قطاع التعليم مطالبا بالبحث عن أساليب جديدة لتقديم خدمة التعليم لجيل يُطلق عليه «الجيل الرقمي».

وفي إطار الأحداث والتطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية المُتسارعة التي يمر بها العالم والغزو المعلوماتى والثقافي لجميع أنحاء العالم والتي أدت إلى تغيرات سريعة في المفاهيم الاقتصادية والمهن ووسائل وأساليب الإنتاج نحو تزايد شدة المنافسة الدولية، تبين اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل الفعلية لقطاعات الإنتاج والاقتصادات العربية، كما أثبتت البحوث والدراسات والتجارب الدولية الحديثة في مجالات الاقتصاد والتنمية حدوث تغيرات في معايير ومقاييس قدرات وقوة الدول، التي أصبحت تعتمد على توافر الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف مع المستجدات بكفاءة وفاعلية تزيد من القدرات التنافسية واختراق أسواق جديدة، وتوفير مزيد من فرص العمل، كما أصبحت الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية للدولة، وأصبح التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في صدارة أسلحة المنافسة الدولية .

«واقع وآفاق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية»

بالنظر إلى أهمية هذه المرحلة، وإيمانا باستشراف المرحلة المقبلة في دعم وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني، والوقوف على أهم تحدياتها، يفرض على الجميع من حكومات وأنظمة تعليمية، ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات المهنية واتحادات العمال، وكل المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم والتنمية المستدامة، وضع الخطط والإستراتيجيات والأفكار التي تعيد من التفكير في عملية التعليم والتدريب وتعزيز الشراكة والارتباط بين التعليم والتدريب التكنولوجي واحتياجات سوق العمل، لأن التعليم والتدريب المهني وسوق العمل قطاعان لا يمكن الفصل بينهما في سبيل تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. وبالتمعن في النظم والهياكل التنظيمية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني نجدها متفاوتة في تطويرها من دولة عربية إلى أخرى، إلا أنها في العموم لم تصل إلى مستوى التطور المناسب لمواجهة الواقع الجديد لسوق العمل واحتياجاته المتغيرة، مما يعوق توجهات الارتباط والشراكة بينهما، كما أن سياسات العمل والاستخدام المعمول بها حاليا لم تحقق الاتصال والتواصل بين مؤسسات سوق العمل من ناحية، ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحيه أخرى.

شَهِدَ القرن العشرين كثيرا من الإنجازات العلمية العظيمة في مجالات الحياة المختلفة، وقطاع الاتصالات (Communication) قد حظى بالجزء الأعظم من تلك الإنجازات.

لقد نجح عصر العولمة Globalization فى التغلب على الانفصال والتباعد الجغرافي بين الدول والقارات، ولم يَعُد يتقيد بالسرعات المعهودة، فقد أصبحت دول العالم مكانا واحدا بسبب ذوبان الحدود بين قارات العالم وبلدانه حتى أصبحت دول العالم كالقرية الإلكترونية في هذه المجتمعات التى سادتها العولمة والتسارع المتزايد في التطور التكنولوجي، وأصبح التعليم والتدريب سمة أساسية من سمات العصر وجزءا أصيلا في حياة الشعوب وخاصة المتقدمة، وليس نوعا من الترف والرفاهية، ولكن يُعَدُّ مطلبا أساسيًا لمواجهة التحديات التى تواجه الإنسانية في سوق العمل، والسياسة وتغيراتها والثقافة وتطورها، والاقتصاد ومتطلباته المستمرة والمتغيرة والارتباط بين التعليم والتدريب التكنولوجي واحتياجات سوق العمل؛ لأن التعليم والتدريب التقني والمهني وسوق العمل قطاعان لا يمكن الفصل بينهما في سبيل تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وبالتمعن في النظم والهياكل التنظيمية لمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني نجدها متفاوته في تطورها من دولة عربية لأخرى، إلاَّ أنها على العموم لم تصل إلى مستوى التطور المناسب لمواجهة الواقع الجديد لسوق العمل واحتياجاته المتغيرة مما يعوق توجهات الارتباط والشراكة بينهما، كما أن سياسات العمل والاستخدام المعمول بها حاليا لم تحقق الاتصال والتواصل بين مؤسسات سوق العمل من ناحية ومؤسسات التعليم والتدريب المهني من ناحية أخرى (جوردو، وجينيتي، 1994).

(Jordao and Jeannette،1994)

◄ مستقبل التعليم الإلكتروني في الوطن العربي.

التعليم الإلكتروني ضرورة هامة جدا لدفع عجلة التقدم في البلاد؛ ولذا يجب على الدولة أن تحدد أهداف العملية التعليمية والسياسات المتعددة لها، والتى تتحقق وتتوافق مع أهدافها وذلك طبقا لظروفها الجغرافية والزمانية والاقتصادية والثقافية، تشترك الدول النامية في ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للطلاب والتوزيع الجغرافي المتنوع وانخفاض مستوىالمعلمين، وعدم ملاءمة متطلبات سوق العمل للمؤهلات المتوافرة، والتعلم خارج أسوار المدرسة وعدم توافر بنية أساسية، وكذلك عدم توافر دعم مالى لتلك الدول لتمويل المشروعات التنموية بها.

لم يشهد عصر من العصور التقدم التقني الذي شهده هذا العصر في مناحٍ متعددة، من أهمها الثورة الهائلة التى حدثت في تقنيات الاتصالات والمعلومات والتى توجت أخيرا بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

وقد استثمر التعليم الإلكتروني بطريقة موازية في وسائله، فظهرت الاستفادة من هذه التقنيات داخل حجرة الصف وبين أروقة المدرسة، إلا أن الأمر الأكثر إثارة هو تأسيس تعليم متكامل معتمدا على هذه التقنيات وهو ما سمّي بالتعليم الإلكتروني . وقد تزايد الاهتمام بهذا النوع من التعليم في السنوات

الأخيرة؛ إذ نظمت الجمعية الأمريكية أول مؤتمر دولي للتعليم الإلكتروني في مدينة دنفر بولاية كورادو الأمريكية في أغسطس 1997م.

◄ مفهوم التعليم الإلكتروني :

التعليم الإلكتروني هو شكل من أشكال التعليم عن بُعد، ويمكن تعريفه بأنه طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من أجهزة الحاسب وشبكاته ووسائط متعددة: (صوت، صورة، رسومات، آليات بحث، مكتبات إلكترونية)، وكذلك بوابات الإنترنت، المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة .

◄ أهمية التعليم الإلكتروني:

للتعليم الإلكتروني أهمية كبرى وبخاصة في الوطن العربي؛ نظرا لما يقدمه من مزايا يحتاج إليها الطلاب في الدول العربية على مستوى المراحل الدراسية المختلفة والمتنوعة بمختلف الدول.

◄ بعض من مميزات التعليم الإلكتروني:

- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية.
- غير محدود بأعداد معينة.
- يُكسب المعلمين والطلاب القدرة الكافية على استخدام التقنيات الحديثة.
- حل بعض المشكلات التربوية.
- الاستفادة من المعلمين ذوى الخبرة في منظومة التعليم الإلكتروني.
- رفع مستوى كفاءة وفاعلية التعليم والتدريب.
- استخدام أساليب متنوعة ومختلفة أكثر دقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين.
- خفض تكلفة التعليم وجعله في متناول كل فرد من أفراد المجتمع، بما يتناسب مع قدراته ويتماشى مع استعداداته.
- القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والتطبيقية المهنية للملتحقين بالتعليم الإلكتروني لما يتمتع به من مرونة وحداثة.
- الإسهام في تلبية احتياجات سوق العمل بتوفير الكفاءات المدربة.
- يُعدُّ التعليم الإلكتروني مظهرا من مظاهر التقدم التكنولوجي في ظل الثورة المعرفية الهائلة. (طارق عامر،2015) التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي.

◄ أهمية ربط التعليم بسوق العمل:

نظرا لأن التعليم أساس المجتمعات وتطويرها وتنميتها، فبدون تعليم ذى جودة عالية لا يمكن تحقيق تنمية وتطوير في المجتمع؛ لذلك من المفترض أن يكون التعليم الجيد في اهتمامات وأولويات المجتمع والدولة، ولتحقيق ذلك التطوير والتنمية يجب أن يكون للتعليم دور هام في تلبية احتياجات الدولة والمجتمع؛ ليحظى بالأهمية والدعم والرعاية والدعم الكامل، كما يستوجب ربط التعليم بسوق العمل في جميع مراحله من المدارس وحتي الجامعات.

◄ الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل :

في معظم الدول العربية نجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بسبب العشوائية وقلة الخطط والإستراتيجيات الوطنية وغيرها من الأسباب التي أفقدت التعليم ثمرته وحرمت سوق العمل من تلك الثمرة، نظرا لتخرج أعداد كبيرة من التعليم من حملة المؤهلات المختلفة والتخصصات المتنوعة، ويلحقون بمن قبلهم في صفوف البطالة والبحث عن العمل، ويظل الخريجون يتزاحمون في البحث عن العمل في الأماكن التى تكتظ بالمتقدمين بالرغم من قلة الاحتياج لهم، وباقي المجالات الأخرى نجدها فارغة ويسيطر عليها مجموعة بسيطة من المتخصصين الذين لا يستطيعون تغطية احتياج الدولة والمجتمع لتلك التخصصات، فتنخفض الجودة ويرتفع سعر تلك التخصصات والخدمات الناتجة منها، وفي بعض الحالات يتم فتح المجال لدخول عمالة أجنبية ماهرة لكى تلبي احتياجات الدولة من التخصصات المطلوبة لديها والشاغرة، والتي لم يستطع الكادر الوطني من الخريجين تلبية تلك الاحتياجات؛ نظرا لمحدودية المهارات لديهم.

◄ تساؤل بسيط.. لماذا لم يستطع الكادر الوطني من الخريجين تلبية احتياجات سوق العمل بالتخصصات الهامة والتي تحتاج إلى معارف ومهارات محدودة ؟

وللإجابة على هذا التساؤل: هو عدم ربط سوق العمل بالتعليم.

ولتوضيح أكثر للإجابة نؤكد أنه ما زال هناك خلل في إستراتيجيات التعليم في بعض الدول، يلاحظ أنها لا تحقق الأهداف المطلوبة منها في تغطية سوق العمل وانحرفت إلى مسارات أخرى ليس لها علاقة بسوق العمل واحتياجات المجتمع والدولة لها، والذي يؤدي إلى إهدار إمكانيات وقدرات وطنية هائلة في تكاليف ونفقات التعليم دون تحقيق الثمره منها، والمفهوم الخاطئ بأن التعليم هو فقط مصدر إهلاك ونفقة، وليس مصدر استثمار وإيراد.

ولمعالجة هذا الخلل لا بد من إعداد إستراتيجيات وطنية للتعليم والتدريب التقني وخاصة في ظل عصر المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وربطها بسوق العمل ولا سيما الأخذ في الاعتبار أهمية التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي ودوره في تلبية احتياجات سوق العمل.

ويُقصد بالتعليم -هنا- هو كل أنواع التعليم قبل الجامعي وحتى التعليم الجامعي، يجب أن يشمل كل ذلك إستراتيجية وطنية يتم بموجبها تحديد احتياج سوق العمل وربطها مع التعليم في مسار واحد؛ لأن ربط التعليم بالعمل لا يحقق فقط تغطية لاحتياجات سوق العمل بل سيطور من التعليم، وأيضا يطور من سوق العمل لتغطية المستجد منها وعدم التقوقع في أنظمة تعليم قديمة؛ لذا وجب الاهتمام بالتعليم الإلكتروني والتدريب نظرا لتطور سوق العمل.

◄ ومن أهم تلك التطورات هو الاهتمام بإكساب الطلاب المهارات وعدم الاكتفاء بالمعارف والمعلومات .

- ويُقصد -هنا- وجوب إدماج التدريب في منظومة التعليم؛ لما للتدريب من أهمية ودور كبير في استكمال ورسوخ المعلومات والمعارف في أذهان الطلاب بربطها بالواقع التطبيقي، وعدم حصرها في الجانب النظري منها فقط.
- لذلك ربط التعليم بسوق العمل هو من أهم الخطوات اللازمة لجميع المجتمعات والتي غيرت وضعها البائس وأصبحت في مقدمة دول العالم تطورا، ومنها دول شرق آسيا التي قطفت ثمار ربط التعليم بسوق العمل مبكرا، وما زالت وتطورت مجتمعاتها بتطور سوق العمل وتطور التعليم لديها بربطه مع سوق العمل، والذي حذت معظم دول العالم حذوها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

◄ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق نظام الانتقال من التعليم للعمل، وهي عبارة تشير إلى اتفاقيات التدريب على العمل والتدريب المهني والتعليم التعاوني أو البرامج الأخرى المصممة لإعداد الطلاب لدخول سوق العمل، وقد تم تطبيق هذا النظام التعليمي في الولايات المتحدة مبدئيًا على نطاق محدود كاستجابة للتدريب على العمل مثلما كان يحدث في آسيا.

ويستخدم نظام «تهيئة المدرسة لبرامج العمل» في تقديم فلسفة الأنشطة القائمة على أساس التعليم في المدرسة والعمل، ويركز نظام «تهيئة المدرسة لبرامج العمل» على فكرة التعلم مدى الحياة، ويتم تمويل ورعاية هذا النظام عن طريق وزارتي العمل والتعليم ومنظمات المجتمع المحلى بالولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي بدايةً من مراحل التعليم قبل الجامعي وحتى الجامعة. كما يوجد أكثر من مائة شريك تجاري داعم، ويعتبر برنامج تهيئة المدرسة لبرامج العمل جزءا من حركة الإصلاح الشامل للتعليم التي تتضمن تشكيل معايير جديدة تركز على مستوى أعلى من مهارات التفكير، ومعايير جديدة للتقييم وامتحانات التخرج مثل شهادة الإتقان الأولى مما يضمن استعداد الطلاب للتدريب على العمل، ويعتقد من يقومون بالإصلاح أنه من الضرورى أن يتخرج جميع الطلاب وهم مهيئون للعمل ومستعدون للجامعة بدلا من ضياعهم بلا هدف، وتحقيق التكامل وتوحيد مسار التعليم وسوق العمل بما يؤدى إلى تطوير التعليم، وتطويرسوق العمل أيضا.

◄ الجهودالدولية في تطبيق التعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد في إدارة الأزمة الناتجة عن وباء كورونا

اتبعت دول العالم أساليب مختلفة لمواصلة العملية التعليمية في ظل انتشار وباء كورونا، واستطاعت المؤسسات التعليمية اجتياز الفصل

الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019 / 2020 بشكل أو بآخر، وحدث التطور المفاجئ في المسيرة التعليمية في معظم دول العالم منذ نهاية شهر فبراير 2020، والنصف الأول من شهر مارس؛ حيث أصدرت وزارات التعليم قرارات بإغلاق المؤسسات التعليمية، ضمن الإجراءات الاحترازية الهادفة لوقف انتشار الوباء أو التخفيف من حدة انتشاره، خاصة بعد انتقال هذا الوباء من بؤرته الأولى في مدينة «ووهان» الصينية إلى كافة دول العالم. وفيما يلي عرض لبعض التجارب العالمية والعربية، وتوضيح دور التعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد في هذا المجال.

أصبحت ممارسة الأنشطة عن بُعد، مثل التعليم والعمل، ضمن الأساليب الرئيسية التي لجأت إليها الدول لمواجهة تداعيات انتشار فيروس «كورونا». فقد أتاح التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات إمكانية إدارة دورة تعليمية كاملة دون الحاجة لوجود الطلاب والمعلمين في حيز ضيق من المساحة، والسماح -في الوقت ذاته- باتخاذ التدابير الاحترازية لمنع انتشار «كورونا». وعلى الرغم من العوائد الإيجابية المتعددة التي يحققها التعليم عن بُعد؛ إلا أنه تواجهه عدة تحديات لا سيما في الدول النامية التي لا تتوافر بها بنية تكنولوجية قوية.

◄ أهمية استخدام التعليم الإلكتروني .

يُعد التعليم عن بُعد أحد أهم المفاهيم والتقنيات الحديثة للتعليم بكافة مستوياته، وقد أصبح هذا النوع من التعليم ركنًا مهمًّا للاقتصاد المعرفي. ومن الجدير بالذكر أن التعليم عن بعد، أو ما يُسمَّى -أحيانًا- التعليم الإلكتروني المحوسب أو التعلم عبر الإنترنت؛ لا يعني تدريس المناهج وتخزينها على أقراص مدمجة، ولكنّ جوهر التعليم عن بُعد هو النمط التفاعلي؛ حيث يعني وجود مناقشات متبادلة بين الطلبة وبعضهم، والتفاعل مع المحاضر. فهناك دائمًا معلم يتواصل مع الطلاب، ويحدد مهامهم واختباراتهم.

◄ تحديات للدول النامية حول آلية تطبيق التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي:

على الرغم من إيجابيات نظام التعليم عن بُعد؛ إلا أن هناك تحديات تواجه هذا النظام، بعضها يتعلق بتفضيل بعض الأشخاص أن تكون تجربة التعلم وجهًا لوجه وليس من خلال الفيديوهات أو البث المباشر على الإنترنت، وهذه تفضيلات شخصية تختلف من شخص لآخر، وليست لها علاقة بمدى كفاءة هذا النظام .

من جانب آخر، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه انتشار هذا النظام في بعض دول العالم، خاصة الدول النامية، مثل: عدم وجود بنية تكنولوجية لازمة لدعم نظم التعلم الافتراضي. بالإضافة إلى زيادة أعداد الأمية الإلكترونية؛ حيث يحتاج التعليم عن بُعد إلى وجود معرفة أساسية بالحواسب الآلية والإنترنت، في حين أن هناك دولًا لا يزال لديها عدد كبير من المواطنين غير قادرين على استخدام الحواسب الآلية أو الإنترنت بشكل كافٍ.

ملخـــص:

يشهد العالم ثورة معلوماتية كانت تكنولوجيا الاتصال والإعلام العامل الأساسي في هذه التحولات والتغيرات، والتى لحقت بالعديد من المجالات بالخصوص قطاع التربية والتعليم، ويشكل ظهورالتعليم عن بُعد أحد انعكاسات استخدامات التكنولوجيا في المجال التعليمى الذى نقله من الشكل التقليدى، والتعليم الإلكتروني كأحد الأنماط المتطورة لما يسمّى بالتعليم عن بُعد، والذى يعتمد أساسا على تكنولوجيا الحاسوب والوسائط التخزينية، وتكنولوجيا الشبكات في نقل المعارف والمهارات، ويجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم .

◄ التعليم الإلكتروني أصبح سمة من سمات الدول المتقدمة:

وقد عرفت الدول العربية هذا النمط من التعليم مؤخرا مع دخول الإنترنت إليها وإتاحتها للمؤسسات والأفراد لاستعمالها في الأغراض الاجتماعية والتعليمية.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أساسيات التعليم الإلكتروني، ومعرفة بعض النماذج والتجارب الرائدة فيه، وذلك بعرض بعض التجارب في الدول العربية في مجال التعليم الإلكتروني بقطاع التربية والتعليم .

- إن اقتران المعدلات العالية من البطالة مع الارتفاع الكبير في النمو السكاني في العالم العربي يُعتبر مؤشرا خطيرا يُهدد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .
- كما أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم في الكثيرمن الدول العربية واحتياجات سوق العمل وأسفر عن ذلك وجود فرص غير مشغولة، وفي المقابل معدلات عالية من البطالة. إن الفجوة لا تقتصر على مستويات العمالة العادية أو المهنية، بل تمتد لتشمل مهارات القيادة والمستويات الإدارية، الأمر الذى يبرز أهمية التدريب، ليس فقط على مستوى الخريجين بل أيضا على مستوى العاملين ذاتهم.
- إن الأمر أصبح يتطلب ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية، وأن يتم تعديل برامج مؤسسات التعليم، وبرامج التدريب التقني والمهني لتتواءم مع متطلبات احتياجات أسواق العمل، وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار بظروف الوطن العربي ككل، أو على الأقل ظروف أسواق العمل المفتوحة أمام مواطنى كل دولة، آخذا في الاعتبار حركة العمالة بين الأقطار العربية.
- أهمية تحسين مستويات التعليم والاهتمام بمؤسسات البحث العلمي، والاهتمام بإدخال البرامج التدريبية والتطبيقية والتكنولوجيات المتقدمة المناسبة لاحتياجات أسوق العمل مع الاهتمام بالتدريب في مواقع العمل ذاتها وبما يتناسب مع احتياجات كل موقع.
- تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات.

- الاهتمام بتحديث الصناعة وبخاصة كثيفة العمالة وذات القدرة التصديرية.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التى يمكنها أن تلعب دورا مهما في تقليص حجم البطالة.
- من المهم وضع إستراتيجية عربية شاملة للتشغيل على ضوء ترابط أسواق العمل في العالم العربي، وإعطاء الأولوية لتشغيل العمالة العربية .

◄ ولعل من المفيد أن أذكر هنا ما قامت به منظة العمل العربية من وضع الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل .

وهذه الإستراتيجية قد تم مناقشتها في ثلاث دورات متعاقبة، وقد أقرت في الدورة الثلاثين (تونس، 2/24 - 1 / 3 / 2003)، حيث تضم هذه الإستراتيجية (26) منطلقا و(18) هدفا عامًا، ويتفرع من كل هدف مجالات وأنشطة يمكن تحقيقها، وقد بلغت جملة هذه المجالات 153 وهي كفيلة باستيعاب أنشطة المنظمة في كثيرٍ من الخطط الحالية والمقبلة، وتعد مصدرا هاما يتم الأخذ به في مجال التخطيط للتنمية في البلدان العربية، واستنادا لخطط المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة .

- كما تضمنت هذه الإستراتيجية آليات تنفيذ منها ست آليات على المستوى القطري، وسبع آليات على المستوى العربي، وأربع عشرة آلية على مستوى منظمة العمل العربية .
- ومن هذه الآليات تقارير دورية لمتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية، حيث تقدم هذه الأداة العربية الهامة دعوة لكل المعنيين بالتنمية في الدول العربية خاصة منها تنمية الموارد البشرية.

◄ ومن بين هذه المنطلقات التي وردت بالإستراتيجية :

1- العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، وواجب حثت عليه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والأديان السماوية الأخرى ونصت عليه الدساتير والمواثيق الوطنية والعربية والدولية.

2- أن التشغيل وسيلة لتلبية الحاجات الأساسية، ودرء الفقر والعوز، ويُعدُّ تأكيدا للذات وتعبيرا عن الإبداع، وأداة التزام وتماسك وانتماء اجتماعية، ومعيارا أساسيًّا للاستثمار العادل والرشيد للثروة والمشاركة الاجتماعية.

3- الالتزام بهدف التشغيل الكامل بمفهومه الواقعي كهدف ثابت يساعد على تحقيق العدالة في الدخل، ومحاربة الفقر، وتحقيق حياة كريمة.

4- الانسجام مع الاتجاه العالمي لاعتماد الإنتاج بصورة متزايدة على العلم والإنجاز البشري وإبداعاته.

5- تقديرا لواجب الإعداد المدروس للقوى العاملة والقوى البشرية العربية تعليما وتدريبا وتوجيها، بحيث يتاح ذلك مدى الحياة، ويكون مخططا ومنسقا بحيث يتم ربطه بالمتغيرات مع تشاور موسع ومستمر ومنظم عند الإعداد لسوق العمل.

6- نمو القوى العاملة وزيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، خاصة للإناث، ولتفاقم زيادة المعروض من القوى العاملة عن الطلب عليها، وبالتالي تفاقم معدلات البطالة.

7- تقليل البطالة بين الشباب، وخاصة بين المتعلمين منهم والإناث في سوق العمل، الأمر الذي يهدد السلام الاجتماعي ويمثل هدرا للموارد ومصادرة للمستقبل.

8- ضرورة إعطاء الأولوية للإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج ومراعاة المعايير القياسية الدولية في الإنتاج وإدارة جودته وتنمية قدرات القائمين عليه، واعتبار ذلك شرطا لزيادة الدخل وتحسين نوع الحياة ومواجهة المنافسة التجارية الدولية وتحقيق فرص أفضل للتشغيل الكامل.

9- خطورة استمرار هجرة الكفاءات العربية وإغراءات بلدان الاستقبال الأجنبية لها ومعها الشركات العابرة للحدود وخاصة في ضوء اعتماد فرص التقدم على هذه الفئة من القوى العاملة.

10- نظرا لتطور نظم العمل والإنتاج في وقت العمل ومرونته وبدء إمكانية العمل عن بُعد وما يحمله ذلك من زيادة فرص مشاركة المرأة العاملة في النشاط.

11- وأملا في استكمال تحقق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتقدم بثبات نحو سوق عربية مشتركة تتيح حرية تنقل القوى العاملة العربية، ويتم بها مواجهة مخططات اقتصادية مُعادية لما بعد السلام في فلسطين، كما تسمح بالتعامل بإيجابية مع التكتلات الاقتصادية الكبري.

◄ جانب من بعض الأهداف التي وضعتها الإستراتيجية العربية للتشغيل :

1- التأكيد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية ودينية.

2- تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية البشرية المستدامة والتكامل العربي.

3- السعي الجاد المتواصل لتحقيق التشغيل الكامل.

4- توافق تنمية القوى العاملة والتشغيل مع اقتصاد السوق ومظاهر العولمة.

5- خفض معدلات البطالة في البلدان التى تعاني من ارتفاعها.

6- معالجة مشكلات بطالة الشباب خاصة حملة المؤهلات الدراسية.

7- العناية بفرص تشغيل المرأة.

8- توجيه التعليم والتدريب لخدمة تنمية التشغيل وملاءمة احتياجات سوق العمل.

9- تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل.

10- دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

11- تم لفت الانتباه هنا إلى هذه الإستراتيجية العربية، والأمل أن تسهم هذه الندوة بالاشتراك مع جهود المؤسسات العربية الأخرى في حل مشكلة البطالة في عالمنا العربي وتحقيق الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل .

التوصيات:

1- العمل على وضع أطر تشريعية وتنظيمية تتناسب مع الترتيبات الجديدة للعمل.

2- ضرورة جمع ونشر البيانات حول متطلبات سوق العمل.

3- تطوير الموارد البشرية في بلدان الوطن العربي ومدى ملاءمة الواقع الحالى.

4- وضع خطط تنموية لتطوير التعليم وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل.

5- إعداد فريق متخصص بمعلومات سوق العمل وتقديم كافة التدريبات اللازمة له لإنجاز المهام المطلوبة.

6- إنعكاس دراسة سوق العمل على تطوير التعليم واستخدام التعليم الإلكتروني.

7- جمع ونشر البيانات المتعلقة بسوق العمل لتعظيم أوجه الاستفادة منها على المستوى القومي والعربي.

8- ضرورة تنمية المهارات لتواكب الاتجاهات الجديدة في سوق العمل.

9- مشاركة القطاع الخاص في دعم واتخاذ القرارات التي من شأنها تطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل.

10- تعظيم أوجه الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في تطويرمنظومة التعليم لديها وكذلك دور الجهات المانحة في ذلك.

11- تعظيم أوجه الاستفادة من التجارب العالمية والعربية في تطويرمنظومة التعليم لديها وكذلك دور الجهات المانحة في ذلك .

12- تحديث مستمر لمعلومات سوق العمل، لزيادة فرص التشغيل ومعرفة المهارات الحديثة والمطلوبة مستقبلا.

13- تعظيم أوجه الاستفادة من دعم الجهات المانحة في تنمية الموارد البشرية.

14- توثيق مخرجات الندوة لتحقيق الهدف من زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة في الوطن العربي .

الخاتمة:

يمكن القول إن التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي يُعدان أحد الحلول التي لجأت إليها الدول لمواجهة انتشار فيروس «كورونا»، وعدم تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل في الوقت نفسه ؛ وأيضا لمواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من مهارات فنية ملائمة للتطور التكنولوجي، إلا أن هناك تحديات تواجه هذه العملية في بعض الدول النامية بسبب عدم توافر البنية التكنولوجية اللازمة وانتشار الأمية الإلكترونية، كما يجب تفعيل التوصيات والمقترحات التى قدمت خلال الندوة القومية حول دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية .

ورقة تحليلية

حول مكافحة عمل الأطفال والقضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال في ضوء التغيرات المناخية

إعداد: إبراهيم شعبان

استشاري التدريب وبناء قدرات

ملخص تنفيذي

تعد مشكلة عمل الأطفال من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تطور المجتمعات واكتمال خطط التنمية الشاملة والمستدامة فيها، ومصر ضمن هذه المجتمعات، وتسعى بشكل دؤوب لمواجهة هذه المشكلة والتخلص من آثارها ونتائجها سواء على الأطفال وضمان طفولة سعيدة وآمنة لهم، أو على مستوى المجتمع نفسه.

وعمل الأطفال ظاهرة خطيرة تزداد خطورتها في ظل التغيرات المناخية التي تواجه دول العالم، لها تبعات جسيمة على حقوق الإنسان وعلى تنمية المجتمعات وعلى مستقبل البشرية. ويستلزم مواجهة المشكلة التزام الدول بحماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال، بما فيه عمل الأطفال، كجزء من التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل (1989)، وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية للعمل (1998) الصادر عن منظمة العمل الدولية، وكافة المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الطفل وحمايته.

وبعد تعرض الورقة لواقع مشكلة عمل الأطفال وأسبابها ونتائجها، تقترح عددا من السياسات لمواجهة الظاهرة وللقضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتتطلب هذه السياسات أن تعمل كافة الجهات الحكومية المعنية بحماية الأطفال، مع المنظمات الاجتماعية ذات الصلة (منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال)، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى (المعنية بحماية الأطفال ومكافحة استغلالهم) على اعتماد نهج مشترك يتمركز حول الضحايا ويأخذ في الحسبان احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يوائم في ذلك بين الإمكانات المتوافرة والأولويات في مكافحة عمل الأطفال والقضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وأن يسعى لمواجهة المشكلة إساءة واستغلال للأطفال: بدءا من حماية صحة الطفل، وحماية نموه، وحماية أخلاقه، وحماية فرصه في استكمال تعليمه والمواظبة على المدرسة، مع إيلاء الإناث منهم الرعاية.

ولا ينبغي أن تعتمد الحماية المقدمة لضحايا استغلال الأطفال في العمل على تقديم أية تنازلات أو إبداء أية مرونة في تجريم كل أشكال عمل الأطفال وأيا كان قدرها، وكذلك أي عمل ولو كان موسميا أو تدريب أو تدرج للأطفال دون السن المسموح به لعمل الأطفال (سن إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، وبما لا يقل عن سن خمسة عشر عاما)؛ ولا لساعات أطول مما هو مسموح به لعمل الأطفال (6 ساعات في العمل البسيط، و5 ساعات في العمل في الصناعة غير الخطرة أو الضارة، وبحد أقصى 36 ساعة في الأسبوع تشمل ساعات الراحة وتناول الطعام والتي

لا تقل عن ساعة كاملة في اليوم الواحد)، مع الأخذ في الاعتبار تخفيض ساعات عمل الأطفال ذوي الإعاقة بمقدار ساعة كاملة عن قرنائهم الآخرين، وكذلك مراعاة الأطفال الذين ما زالوا في التعليم أو التدريب بألاً تزيد ساعات عملهم ودراستهم على الـ 6 ساعات في اليوم الواحد؛ وأن يحصل الطفل على راحاته الأسبوعية وإجازاته السنوية وإجازات المناسبات والأعياد الدينية والوطنية كما يقرها القانون، ومشاركتهم في نظام العدالة الجنائية ولا أن يُساوموا عليها.

وألا يقل أجر الأطفال في العمل عن الحد الأدنى للأجور بأي حال من الأحوال، وأن يساوي أجر من يقومون بنفس عملهم، وأن يضمن كل صاحب عمل يستخدم أطفالا (صبيانا أو بنات) توفير بيئة عمل آمنة وخالية من العنف والتحرش، وأن يضمن توافر كل اشتراطات السلامة والصحة المهنيتين.

ويجب أن يصاحب كل ما سبق الحرص الكامل على أن يُقدّم الدعم للموظفين القائمين على مراقبة إنفاذ القانون وتسهيل مد ولايتهم لعمل الأطفال في كل أشكال العمل، وأن تشمل: العمل في الزراعة، وفي الخدمة المنزلية، وفي العمل الأسري، ومن باب أولى في الأعمال الخطرة، وكل أسوأ أشكال من عمل الأطفال.

كما نحتاج تدخلات تشريعية في ضمان حقوق الطفل العامل في الحماية الاجتماعية (خاصة التأمين والضمان الاجتماعيين)، وحقوق الأطفال العاملين في تنظيم أنفسهم والتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها.

كما ينبغي العمل على دعم ومساعدة الأطفال المتضررين - بل والمعرضين - وأسرهم ليتمكنوا من تحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي يكفل عتقهم من الاستغلال، والاعتماد على أنفسهم، ويمكّنهم من تخفيف حدة فقرهم.

كما ينبغي العمل على توفير عودة الأطفال للتعليم والتدريب المهني والتثقيف، الذي يحميهم من الارتداد أو العودة لعالم عمل الأطفال.

ويجب توفير تلبية احتياجات ضحايا عمل الأطفال في مرحلة الحماية المبدئية، وأن يتم منحهم فترات ملائمة من الراحة والتأمل والتقاط الأنفاس، تتيح لهم التعافي بدنيًا ونفسيًا من تجربتهم، وتمكّنهم من اتخاذ قرارات حول مستقبلهم.

ولما كانت تهديدات ومخاطر استغلال الأطفال تتغير باستمرار، فيجب أن نراعي - أيضا - تنقيح خطط الحماية وتطويرها من خلال التقييم والتقويم الدائمين للمخاطر ومدى ملاءمة خططنا لمواجهتها.

السياسات المقترحة:

مما سبق يتضح أننا في حاجة لعدد من السياسات تغطي المخاطر المتعددة والتحديات التي تواجهنا للقضاء على عمل الأطفال، وتحقق أهداف إستراتيجياتنا وبرامجنا الوطنية لمكافحة عمل الأطفال والقضاء الفوري على أسوأ أشكاله، وأهمها:

- دعم وتطوير إستراتيجية شاملة ترمي إلى تنفيذ تدابير كفيلة بمنع عمل الأطفال ومكافحتهما.
- حظر تشريعي لعمل الأطفال ولأسوأ أشكاله، وللأعمال الخطرة وللعمل تحت السن القانوني المحدد.
- النص على عقوبات رادعة، لمواجهة المتورطين في عمل الأطفال.
- إرساء آليات لإنفاذ ورصد عمل الأطفال، وتعزيز الموجود منها.
- ضمان توفير سبل الانتصاف والدعم الاقتصادي والاجتماعي لضحايا عمل الأطفال.
- وضع أدوات مناسبة للإبلاغ عن عمل الأطفال وأسوأ أشكاله، بنُسق ميسّرة حسب مقتضى الحال، وتوفير الإرشاد والتعليم والتدريب واستثارة الوعي، لدى قيادات المجتمعات المحلية التي تعاني من وجود الظاهرة.
- ضمان أن تتناول السياسات المعنية بعمل الأطفال، مواجهة وحظر أي عنف أو تحرش ضد الأطفال وخاصة الإناث منهم؛
- ضمان وسائل فعالة للتفتيش والتحقيق في حالات عمل الأطفال، من خلال هيئات تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين، وتفتيش الزراعة، والتعليم، والصحة، والإخصائيين الاجتماعيين، والشرطة، والقضاء وغيرها من الهيئات المختصة.

كما يجب أن تتخذ الدول تدابير ترمي إلى:

- رصد وإنفاذ التشريعات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال وأسوأ أشكاله.
- النص على أن تتاح لضحايا عمل الأطفال سبل الوصول الآمن والميسر إلى آليات فعّالة وآمنة للخروج من عالم العمل، والعودة لعالم الطفولة والتعلم إلى جانب الدعم الاقتصادي والخدمات الاجتماعية لهم ولأسرهم.
- ضمان سهولة الوصول إلى آليات وإجراءات آمنة وفعالة للإبلاغ والشكوى والمراقبة والمتابعة في حالات عمل الأطفال وأسوأ أشكاله.

- حماية المبلّغين ومقدمي الشكاوى والشهود والضحايا من التعرض لأي أذى أو أعمال انتقامية.
- توفير تدابير الدعم الاقتصادي والاجتماعي والطبي والإداري لضحايا عمل الأطفال وأسرهم.
- النص على عقوبات رادعة، كلما كان ذلك مناسبا، في حالات عمل الأطفال وأسوأ أشكاله.
- أن تكون الإرشادات أو التدريبات أو أية أدوات أخرى مساعدة في التوعية والاستشارة متوافرة، وسهل الوصول إليها، حسب مقتضى الأحوال، لأصحاب العمل وللعمال من الأطفال ولمنظماتهم وللسلطات المعنية بشأن مكافحة عمل الأطفال والقضاء على أسوأ أشكاله.

التغيرات المناخية وعمل الأطفال

ما هو تغير المناخ؟

- يُقصَد بتغير المناخ التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. قد تكون هذه التحولات طبيعية فتحدث - على سبيل المثال - من خلال التغيرات في الدورة الشمسية. ولكن، منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل: الفحم، والنفط، والغاز.
- ينتج عن حرق الوقود الأحفوري الانبعاثات الغازية الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية؛ مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة.
- تشمل أمثلة الانبعاثات الغازية الدفيئة التي تسبب تغير المناخ ثاني أكسيد الكربون والميثان. تنتج هذه الغازات، على سبيل المثال، عن استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني. يمكن أيضا أن يؤدي تطهير الأراضي من الأعشاب والشجيرات وقطع الغابات إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون. وتعتبر مدافن القمامة مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غاز الميثان. ويعد إنتاج واستهلاك الطاقة والصناعة والنقل والمباني والزراعة واستخدام الأراضي من بين مصادر الانبعاث الرئيسية. يمكن أن يؤثر تغير المناخ على صحتنا وقدرتنا على زراعة الأغذية والسكن والسلامة والعمل. البعض منا أكثر عرضةً لتأثيرات المناخ، مثل الأشخاص الذين يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى. لقد

ساءت الظروف مثل: ارتفاع مستوى سطح البحر، وتسلل المياه المالحة إلى درجة اضطرت فيها مجتمعات بأكملها إلى الانتقال، كما أن فترات الجفاف الطويلة تعرض الناس لخطر المجاعة. في المستقبل، من المتوقع أن يرتفع عدد اللاجئين بسبب المناخ.

الاستعداد للتغيرات المناخية الكبرى

بالنظر إلى حجم التغيرات المناخية، وحقيقة أنها ستؤثر على العديد من مجالات الحياة، يجب أن يتمّ التكيف معها أيضًا على نطاق أوسع. يتعين على اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ككل أن تكتسب قدرة أكبر على الصمود في مواجهة التأثيرات المناخية، وسيتطلب هذا جهودًا واسعة النطاق، وسيتعين على الحكومات تنسيق العديد منها. وقد نحتاج إلى بناء الطرق والجسور بحيث تكون مكيّفة لتحمل درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الأكثر قوة. وقد تضطر بعض المدن الواقعة على السواحل إلى إنشاء أنظمة لمنع الفيضانات في الشوارع وفي منشآت النقل تحت الأرض. وقد تتطلب المناطق الجبلية إيجاد سبل للحد من الانهيارات الأرضية والفيضانات الناجمة عن ذوبان الأنهار الجليدية. وقد تحتاج بعض المجتمعات إلى الانتقال إلى مواقع جديدة؛ لأنه سيكون من الصعب عليها جدًا التكيف مع هذه الظواهر. هذا ما يحدث بالفعل في الوقت الحاضر في بعض البلدان الجزرية التي تعاني من ارتفاع مستوى سطح البحر.

الإنفاق الآن سينقذ الأرواح ويقلل التكاليف في المستقبل

قد تبدو كل هذه الإجراءات باهظة الثمن، وهي كذلك، لكن الشيء المهم الذي يجب أخذه في الحسبان هو أننا نعرف الكثير بالفعل عن كيفية التكيف، ونعلم المزيد كل يوم. علاوةً على ذلك، فإن الاستثمار في التكيف يبدو أقرب إلى المنطق من مجرد الانتظار ثم محاولة الاستدراك لاحقًا، كما تعلمت العديد من البلدان خلال جائحة (كوفيد- 19). إن حماية الناس الآن ستنقذ المزيد من الأرواح وتقلل من المخاطر في المستقبل. وذلك منطقيّ من الناحية المالية أيضًا، حيث إنه كلما انتظرنا أكثر، زادت التكاليف، لنفكّر في هذا الأمر، على الصعيد العالمي، يمكن أن يولد استثمار بقيمة 1.8 تريليون دولار في أنظمة الإنذار المبكر والبنية التحتية المقاومة للظواهر المناخية وتحسين الأساليب الزراعية وحماية غابات المانغروف على طول السواحل عبر العالم واستحداث موارد مائية قادرة على الصمود، يمكن أن يولد ما قيمته 7.1

تريليون دولار من خلال تجنب مجموعة من التكاليف وجني مجموعة متنوعة من الفوائد الاجتماعية والبيئية. ويمكن أن يحقق تعميم الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر فوائد تصل إلى 10 أضعاف التكلفة الأولية. وإذا قامت المزيد من المزارع بتركيب أنظمة ري تعمل بالطاقة الشمسية، واستخدمت أنواعًا جديدة من المحاصيل، وتمكنت من الوصول إلى أنظمة الإنذار بشأن الطقس، واتخذت تدابير تكيفية أخرى؛ فإن العالم سيتجنب انخفاض المحاصيل الزراعية العالمية.

إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا

مع أن الدعوة إلى التكيف واضحة، فإن بعض المجتمعات الأكثر عرضةً لتغير المناخ هي الأقل قدرةً على التكيف؛ لأنها فقيرة و أو تنتمي إلى البلدان النامية التي تكافح بالفعل من أجل إيجاد موارد كافية لتلبية الأساسيات، مثل: الرعاية الصحية، والتعليم. قد تصل تكاليف التكيف التقديرية في البلدان النامية إلى 300 مليار دولار سنويا بحلول عام 2030. وفي الوقت الحالي، تُنفَق نسبة تقدر بـ 21 في المائة فقط من التمويل المتعلق بالمناخ الذي تقدمه البلدان الأكثر ثراءً لمساعدة الدول النامية في التكيف والقدرة على الصمود، أي حوالي 16.8 مليار دولار سنويًا.

يجب على الدول الأكثر ثراءً الوفاء بالالتزام الذي تم التعهد به في إطار اتفاقية باريس لتوفير 100 مليار دولار سنويًا من التمويل الدولي المتعلق بالمناخ. فعليها أن تتأكد من أن نصف هذه المبالغ على الأقل يُنفَق على التكيف. وسيكون ذلك رمزًا مهمًا للتضامن العالمي في مواجهة التحدي الذي لا يمكننا رفعه إلا إذا عملت جميع بلدان العالم معًا.

شاهد رائدة البيئة الهندية سونيتا نارين، التي تذكرنا بأننا نعرف كيف نجعل مجتمعاتنا أكثر أمانًا، وعلينا أن نعمل لتحقيق العدالة وخاصة أعمال تدابير خاصة لحماية الفئات الأكثر ضعفا وعلى قمة هذه الفئات هم الأطفال العاملون في ظل مخاطر التغيرات المناخية.

ما الذي اتفقت الدول على القيام به؟

التزمت جميع الأطراف في اتفاقية باريس على تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، من خلال زيادة قدرة الجميع على التكيف وبناء القدرة على الصمود والحد من التأثر.

في مؤتمر الأطراف COP26 اعتمدت الدول **ميثاق غلاسكو للمناخ** الذي يدعو إلى مضاعفة التمويل لدعم الدول النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء المرونة. كما أنشأت غلاسكو كذلك برنامج عمل لتحديد هدف عالمي بشأن التكيف، والذي سيحدد الاحتياجات الجماعية

والحلول لأزمة المناخ التي تؤثر بالفعل على العديد من الدول، ومنذ عام 2011 قامت عدة بلدان بإعداد خطط تكيف وطنية بموجب الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وقد تابعنا - مؤخرا - قمة المناخ التى انعقدت في جمهورية مصر العربية تحت رعاية رئاسة الجمهورية، في الفترة من 6 نوفمبر وحتى 18 نوفمبر 2022، بمشاركة 167 دولة لمناقشة التغيرات المناخية وما تقوم به هذه الدول في مواجهة هذه الظاهرة التي تهدد الكثير من المجتمعات، ويعد المؤتمر جزءا من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، وقد وقعت عليها العديد من الدول لتوحيد الجهود لمواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيرها، ويعد هذا المؤتمر هو السابع والعشرون منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1994 لأثر النشاط البشرى على المناخ، وهو ما يدلل على أهمية قضية التغيرات المناخية فى قمة العام الماضي التي عُقدت في غلاسكو بالمملكة المتحدة، وقد توصل المشاركون لاتفاق يهدف لتقليل حجم المخاطر البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض.

الاتفاقية هي الأولى من نوعها التي تنص صراحةً على تقليل استخدام الفحم الذي يتسبب في زيادة الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي.

وتنص الاتفاقية أيضا على العمل على تقليل معدل الانبعاثات الغازية، وتوفير دعم مالي للدول النامية للتكيف مع تبعات التغير المناخي الذي يشهده كوكب الأرض.

وتعهدت الدول المشاركة بالعودة إلى الاجتماع هذا العام، للاتفاق على زيادة نسبة تخفيض معدلات الانبعاثات الغازية الدفيئة وثاني أكسيد الكربون، بما يتماشى مع تقليل معدل زيادة درجة حرارة الكوكب إلى أقل من 1.5 درجة مئوية.

وقتها وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الاتفاق بأنه خطوة مهمة ولكنها ليست كافية. وقال: «يجب علينا تسريع العمل المناخي بهدف الإبقاء على الهدف المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى حدود 1.5 درجة مئوية».

وأضاف غوتيريش أن الوقت قد حان للانتقال إلى «حالة الطوارئ، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، والتخلص التدريجي من الفحم، وتحديد سعر الكربون، وحماية المجتمعات الضعيفة، والوفاء بالتزام تمويل المناخ بقيمة 100 مليار دولار. لم نحقق هذه الأهداف في هذا المؤتمر. ولكن لدينا

بعض اللبنات الأساسية اللازمة للتقدم».

تأثير التغير المناخي على السياقات الاجتماعية، يمكن القول إنه قد فات الأوان للعمل المجتمعي للتخفيف التام من تغير المناخ؛ نظرًا لأنه لا يمكن تجنبها؛ الأمر الذي وجَّه العلماء والباحثين نحو تحويل انتباههم إلى فهم آثارها وإمكانات التكيف معها. وإذا اتجهنا للتكيف السلوكي، فقد يشمل التخطيط المسبق لأحداث مثل الفيضانات أو حرائق الغابات، على سبيل المثال، عن طريق حماية منزل المرء من الفيضانات أو الاستعداد للإخلاء. يمكن أن يشمل أيضًا زراعة الأشجار لتوفير الظل في الصيف الحار، وتعديل الممارسات الزراعية، وحتى تغيير الطرق التي يتفاعل بها الشخص مع العالم الطبيعي، فضلًا عن أن ردود الفعل النفسية للأزمات البيئية بشكل عام وتغير المناخ بشكل خاص دائمًا ما تكون من منظور فردي، لا سيّما وأن الناس مدفوعون بالمصلحة الذاتية والدوافع الداخلية مثل القيم أو الاحتياجات أو المواقف أو المعايير، نظرًا لأن هذه الدوافع الداخلية مستقرة نسبيًا بعكس المجموعات الاجتماعية التي تشكل دوافع خارجية تتسم بعدم الاستقرار والضعف أكثر من الدوافع الداخلية، ولذلك فإن الناس يقاومون تغيير السلوك.

وباتباع مفهوم «التماثل مع البشرية جمعاء» الذي قدمه «سام مكفارلاند» أستاذ علم النفس الاجتماعي وحقوق الإنسان بجامعة ويسترن كنتاكي، والذي يحدد الهوية العالمية على أنها تعريف عالمي للذات (أي أن تكون جزءًا من مجموعة شاملة للبشرية جمعاء وتتعرف مع الناس في جميع أنحاء العالم) والاستثمار الذاتي العالمي (أي الاهتمام بالرفاهية) من البشر في جميع أنحاء العالم؛ لذا فالجهود الجماعية للمجتمع العالمي مطلوبة للتخفيف من تغير المناخ؛ إذ إنه كلما زاد شعور الناس بأنهم جزء من البشرية جمعاء (تعريف الذات العالمي) وكانوا قلقين بشأن رفاهية جميع البشر (الاستثمار الذاتي العالمي)، كلما أدركوا أهمية قضية تغير المناخ وأبلغوا عن الإجراءات والنوايا لتخفيف تغير المناخ.

ويمكن إجمال الآثار الاجتماعية للتغير المناخي في عدد من الجوانب كالآتي:

◄ العدالة الاجتماعية:

حيث لا تزال هناك القليل نسبيًا من الأبحاث حول التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على السلوك الاجتماعي والرفاهية النفسية والاجتماعية، ولكن هناك كل الأسباب لتوقع أن هذه التأثيرات ستكون كبيرة لارتباط درجة الحرارة بانخفاض في المزاج الإيجابي، وزيادة في العداء الشخصي والعدوانية، وانخفاض في الإيثار. وقد تكون هناك تأثيرات أخرى على التفاعل بين الأشخاص أيضًا، مثل ترابط

التقاليد والممارسات الثقافية والتفاعلات الاجتماعية بالبيئة الطبيعية.

وسيؤدي استمرار الاحتباس الحراري إلى زيادة تواتر وانتشار وشدة الظواهر المتطرفة، مما يعرض الأنظمة البيئية والبشرية للخطر. ويستلزم تغير المناخ أيضًا تغييرات أبطأ وأقل دراماتيكية ولكنها شديدة التأثير في الظروف المناخية الأساسية مثل الحرارة وهطول الأمطار.

كما أن المشاركة في تطوير الحلول والمساهمة في تغير المناخ وآثارها، لا يتم توزيعها بالتساوي عبر المجموعات المختلفة. فمع انتشاره العالمي، والتعقيد الكبير، وعدم اليقين في الحلول، لا شك في أن تغير المناخ يمكن أن يوصف بأنه مشكلة «شريرة»، بالطريقة نفسها التي تكون فيها أسباب تغير المناخ وآثاره وحلوله معقدة، فإن استجابات الجمهور لتغير المناخ معقدة أيضًا.

◄ تغيرات في المناخ الجيوفيزيائي:

هذه التغيرات في المناخ الجيوفيزيائي لها آثار كبيرة على السلوك الاجتماعي البشري، وبالتالي على علم النفس الاجتماعي. ولطالما كانت إحدى الرسائل الرئيسة لعلم النفس الاجتماعي هي أن القوى الخارجية هي أكثر التأثيرات أهمية على الأفراد مما يتعرف عليه عادة الشخص العادي. وعلى الرغم من أن علماء النفس ركزوا -في الغالب- على الجوانب الاجتماعية للموقف، مثل الأشخاص الآخرين والأدوار والتوقعات الاجتماعية البارزة، فمن الواضح أن البيئة المادية لديها القدرة على التأثير المباشر على السلوك؛ فقد أصبح تغير المناخ جزءًا من سياقنا الاجتماعي؛ حيث تؤثر التفاعلات الاجتماعية على تصوراتنا لتغير المناخ وتتأثر بتجاربنا معه أيضًا.

الدخول في عصر «التقشف البيئي» حيث تؤدي آثار تغير المناخ والكوارث البيئية الأخرى إلى ارتفاع في أسعار الغذاء، ونزوح جماعي للسكان، ونهاية النمو الاقتصادي كما هو معتاد.

«انتشار المعضلات الاجتماعية»، والتي تمثل تحديًا كبيرًا على المستوى العالمي، حيث تكون المصالح الجماعية مجردة ومرئية بشكل أساسي في المستقبل بدلا من الحاضر. إذ يميل عدم اليقين إلى إثارة التفكير الاستدلالي، مثل أسطورة المصلحة الذاتية؛ يتجه الناس بشكل طبيعي إلى المصلحة الذاتية أو المصلحة المحلية بدلا من المصالح العالمية المجردة، ويميل القادة إلى تبنّي عقلية تنافسية تتسم بعدم الثقة والتنافس، مما يؤدي إلى نتائج جماعية سيئة.

«عدم المساواة»: تكشف الدراسات عن عدم المساواة في تغير المناخ، أي أن الأشخاص الذين لديهم أعلى بصمة كربونية هم عادة أولئك الذين هم أقل عرضةً لتجربة عواقب الاحتباس

الحراري. وقد أفاد «كريستيان نيلسن» عالم النفس بجامعة كامبريدج، أن أعلى 10 % من أصحاب الدخل على مستوى العالم مسؤولون عن حوالي 50 % من إجمالي انبعاثات الكربون لأنهم أكثر عرضةً لاستخدام السفر الجوي، والسيارات المتعددة، والمنازل الواسعة، وغيرها من الكماليات التي ينبعث منها الكربون.

وعلى الرغم من أن البلدان النامية قد أسهمت بقدر أقل بكثير في تغير المناخ، فإنها ستعاني أكثر من العالم المتقدم ذي الانبعاثات العالية. ويرجع هذا التفاوت جزئيًا إلى جغرافيتهم (على سبيل المثال، يقع العديد منهم في خطوط العرض المنخفضة وسيواجهون مزيدًا من موجات الجفاف وموجات الحر، والعديد منهم على ارتفاعات منخفضة وسيعانون من الفيضانات بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر). بالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف البنية التحتية والموارد في البلدان النامية يحد من قدرتها على منع الآثار المناخية والتكيف معها والتعافي منها.

«النزوح والهجرة»: أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن ما متوسطه 21.5 مليون شخص نزحوا قسرا كل عام بسبب المخاطر المفاجئة المتعلقة بالطقس بين عامي 2008 و2016، وآلاف آخرين من المخاطر البطيئة الظهور المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ؛ لذا فقد نجد جهود السياسات والبرمجة التي تُبذل اليوم - وفي السنوات القادمة - تؤثر على تقديرات الأشخاص الذين ينتقلون بسبب العوامل المتعلقة بالمناخ. ومع ذلك، فمن المرجح أن يتشرد عشرات الملايين من الناس خلال العقدين أو الثلاثة المقبلة بسبب تأثيرات تغير المناخ إلى حد كبير.

تأثيرات أخرى منها تتعلق بالكيان الذي يواجه التجربة، أي التأثير الذاتي والنفسي للأزمة المناخية والبيئية. والتي من الممكن أن تؤدي إلى نشوء ردود فعل عاطفية قوية، مثل: الخوف أو الحزن أو اليأس أو الذنب بسبب مشاهدة الأزمة حتى لو من مسافة بعيدة. ومنها يتعلق بتأثر الأفراد بشكل غير مباشر من خلال التأثيرات المختلفة للمناخ والأزمة البيئية على مجالات حياتهم البيولوجية النفسية الاجتماعية. وهذا يشمل الآثار النفسية الاجتماعية غير المباشرة الناجمة عن التغيرات في البيئة الاجتماعية للفرد، مثل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مسقط رأس المرء بسبب الإعصار، أو من خلال المعاناة الاقتصادية والهجرة القسرية المحتملة الناجمة عن الجفاف المرتبط بتغير المناخ.كما تؤثر التغيرات المناخية على المحاصيل وإنتاج الغذاء، مما يؤثر على أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي يدفع الناس إلى اتباع أنظمة غذائية أقل صحة. ويمكن أن تؤدي النظم الغذائية السيئة إلى الجوع أو سوء

التغذية أو السمنة. وبحسب (مركز السيطرة على الأمراض)، قد تنخفض القيمة الغذائية لبعض الأطعمة بسبب تغير المناخ. حيث يتوقع الخبراء أن زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والتغيرات في العناصر الغذائية في التربة ستؤدي إلى تقليل العناصر الغذائية في العديد من المحاصيل.

◄ الآثار النفسية للتغير المناخي:

يهدد تغير المناخ الصحة العقلية من خلال زيادة التعرض للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الطقس المتطرف والأحداث المناخية واسعة النطاق، وكذلك من خلال القلق المرتبط بالاعتراف بالتهديد الوجودي الذي تشكله أزمة المناخ. وبالنظر إلى المستويات المتزايدة للوعي بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم، فإن المشاعر السلبية، مثل: التوتر والقلق بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ هي قناة منتشرة محتملة للتأثيرات الضارة لتغير المناخ على الصحة العقلية. ويوجد - بالفعل - قدر كبير من الأدلة العلمية على أن تغير المناخ يؤثر على الصحة النفسية بشكل مباشر من خلال الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية التدريجية. فعلى سبيل المثال، تُظهر المجتمعات المتأثرة بالكوارث البيئية، مثل: الأعاصير والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات، معدلات متزايدة لاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) والقلق والاكتئاب وتعاطي المخدرات.

كما يمثل تغير المناخ تحديًا للصحة العقلية من خلال قنوات أخرى غير التعرض المباشر لتأثيرات الظواهر الفيزيائية الحيوية، فالمشاعر السلبية الناشئة عن الاعتراف بالتهديد الحالي والمستقبلي الذي يشكله تغير المناخ هي أيضًا ضغوط نفسية قوية للأفراد والمجتمعات؛ ومن بين بعض المجتمعات المعرضة للخطر بشكل خاص، يترافق التعرض للأحداث البيئية الشديدة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ مع القلق بشأن تأثيرات تغير المناخ في المستقبل لتوليد مستويات من الضيق النفسي الذي يضعف بشكل كبير الجوانب الرئيسة للحياة اليومية، وتتوقع الجمعية الأمريكية للطب النفسي (APA) أن تأثيرات الصحة العقلية لتغير المناخ ستتراوح من الإجهاد الخفيف إلى زيادة في التشخيصات النفسية الأكثر خطورة؛ حيث إن بعض الأشخاص قد يلجأون إلى سلوكيات عالية الخطورة للتعامل مع الصدمات النفسية بسبب تغير المناخ. وارتباطًا بذلك فقد اكتشف الباحثون أن الكوارث الطبيعية، مثل «إعصار كاترينا»، لها آثار سلبية على الصحة العقلية للأشخاص المعنيين، بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة ومستويات عالية من القلق؛ حيث تؤدي الفيضانات وموجات الحرارة وحرائق الغابات إلى حدوث هذه

المشكلات، ولوحظ مرارًا وتكرارًا؛ أن اضطراب ما بعد الصدمة هو اضطراب الصحة العقلية الأكثر شيوعًا في أعقاب الظواهر الجوية الشديدة والكوارث الطبيعية. وبالنظر إلى الخصائص الخاصة لهذه الأحداث، مثل: المفاجأة، والقدرة التدميرية، واحتمال حدوث عواقب وخيمة (مثل الإصابة، والوفاة)؛ ليس من المستغرب أن مثل هذه الضغوطات البيئية يمكن أن تؤدي إلى تطور اضطرابات الصحة العقلية المرتبطة بالتوتر، وعلى وجه التحديد فإن درجات الحرارة الشديدة، ترتبط بمعدلات أعلى من العنف واضطرابات النوم والانفعالات، بالإضافة إلى وجود علاقة بين درجات الحرارة الشديدة والارتفاع المفاجئ في حالات الدخول إلى المستشفيات بسبب الأمراض العقلية، كما قد يكون للحرارة الشديدة أيضًا تأثير أكبر على الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية عقلية. فوفقًا لـ (مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها «CDC»)، فإن لارتفاع درجات الحرارة تأثيرًا سلبيًا على الاكتئاب وزيادة معدلات الانتحار. كما يمكن أن تغير درجات الحرارة الشديدة أيضًا طريقة عمل بعض الأدوية في الجسم، مثل علاجات الفصام. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر على قدرة الأشخاص على تنظيم درجة حرارة أجسامهم بشكل صحيح، في حين أن التعرض للسموم في البيئة والآثار المرتبطة بالإجهاد لتغير المناخ قد يكون له تأثير سلبي على صحة الجهاز العصبي. فبحسب (المعهد الوطني لعلوم الصحة البيئية)، يعتقد العلماء أن العوامل البيئية تلعب دورًا في الإصابة بمرض باركنسون ومرض ألزهايمر، ويمكن أن تؤدي السموم الموجودة في الطعام والماء أيضًا إلى مشاكل صحية للجنين النامي، علاوةً على ذلك فإن أحد عوامل الضغط النفسي، هو القلق المزمن بشأن مستقبل الحياة على الأرض. ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أن القلق البيئي ليس حالة إكلينيكية يجب أن نحاول «علاجها»، ولكنه استجابة عقلانية للتهديدات البيئية التي سيواجهها كوكبنا في العقود المقبلة.

وفي سياق سيكولوجي موازٍ نجد أن التغيرات المناخية تعمل على:

◄ تهديد الهوية الذاتية:

عندما تتغير بيئة مجموعة سكانية بطريقة تزعزع استقرار بقائها المستمر؛ فنحن - بلا شك - في حالة أزمة؛ حيث يشكل زعزعة استقرار دورات الكواكب والعمليات التي تنظم أنظمة دعم الحياة على الأرض تهديدًا نفسيًا عميقًا؛ لإحساسنا بالأمان، وسلامة واستقرار الهوية الذاتية، لأنه يعطل إتقان حياتنا الخاصة؛ بسبب سلوكياتنا المدمرة، وتواطؤنا وردود الفعل غير الكافية. وتشكل أيضًا تهديد لتقدير الذات، مما يضعف ثقتنا في قيمتنا وقدراتنا. كما تهدد الأزمة البيئية خطط حياتنا وأفكار التقدم والتوقعات الداخلية للمستقبل.

◄ عدم التوازن النفسي والفسيولوجي:

عند مواجهة تهديد محسوس، يؤدي عدم التوازن الناتج إلى خلق إجهاد فسيولوجي ونفسي على حد سواء. مما يدفع البشر إلى استخدام آليات الدفاع وإستراتيجيات المواجهة من أجل تخفيف التوتر وتقليل المشاعر السلبية الناتجة عن تغير المناخ؛ حيث إن زيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، مثل: حرائق الغابات والفيضانات، تؤثر بالفعل وبشكل مباشر على صحة الإنسان النفسية والفسيولوجية.

◄ عدم التوازن النفسي والسياسي:

عندما تفشل الحكومات في توفير الحماية الكافية من تأثيرات تغير المناخ أو الاستجابة لها، قد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في الحكومات والمؤسسات المدنية الأخرى، مما يؤدي إلى رد فعل عنيف، وقد تؤدي تصورات عدم المساواة أو التفاوتات في تأثيرات تغير المناخ إلى اضطرابات اجتماعية وضعف الحكومات، وفي بعض الحالات عدم الاستقرار السياسي والصراع، في المجمل ووفقًا لما سبق؛ يحاول علم نفس المناخ أن يقدم منظورًا نفسيًا اجتماعيًا يمكنه إلقاء الضوء على تفاعلات معقدة ثنائية الاتجاه بين الشخصي والسياسي والنفسي والاجتماعي من أجل دعم النشطاء والعلماء وصانعي السياسات الذين يبحثون عن المرونة النفسية للتأثيرات المدمرة لتغير المناخ، وبناء الهدوء النفسي للآثار المدمرة لتغير المناخ، إذ إن لتغير المناخ آثارًا نفسية واجتماعية وصحية وبيئية وخيمة. وقد يكون انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ قادرًا على التخفيف من هذه الآثار. وعلى الرغم من أن عددًا من خيارات نمط الحياة لديها القدرة على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ السنوية، إلا أن إقناع الناس باتخاذ إجراءات صديقة للبيئة أمر صعب. ورغم حقيقة أن هناك عددًا من الناس يعبرون عن قلقهم بشأن تغير المناخ، إلا أن نسبة صغيرة منهم فقط يتخذون إجراءات مستدامة. وهذا ما اعتدنا عليه من رؤية انفصال بين الآراء والممارسات المؤيدة للبيئة، لذا؛ يمكن لصانعي السياسات الذين يهدفون إلى تحفيز العمل المناخي الاستفادة من التحقيق المتعمق والنظرة العامة الشاملة لهذه الحواجز النفسية التي تم تجاهلها. وبصورة أخرى، فإن لعلم النفس البيئي دورًا مهمًا في المستقبل؛ حيث تتصاعد المشكلات البيئية حول العالم ويصبح تطوير السلوكيات المستدامة أكثر إلحاحًا. لذلك يمكن لعلماء النفس البيئي وممارسي التنمية المستدامة العمل معًا وخلق مستقبل أفضل من أجل تحسين الامتثال للسياسات البيئية.

كما تم تشكيل العديد من سماتنا النفسية والسلوكية، وفقًا لعلم النفس التطوري، بطريقة وظيفية ومتكيفة عن طريق الانتقاء الطبيعي.

فجهود تغيير السلوك قد تكون غير فعالة إذا كانت غير متوافقة مع ثقافتنا المستمدة من «أسلافنا» التي تدفع السلوك الإشكالي.

وأيضًا فإن المصالح الذاتية للناس قد تعرض المحاولات الجماعية للحد من تغير المناخ للخطر على المدى الطويل. ففي الواقع، فإن النظر إلى تغير المناخ باعتباره تحديًا اجتماعيًا عالميًا يشير إلى أنه لا يمكن حله إلا إذا وافقت البلدان «وسكانها» على فعل الصواب للصالح العام وخفض انبعاثاتها بشكل كبير. ومع ذلك، في حين أن الحد من الانبعاثات قد يبدو معقولًا من وجهة نظر المجتمع، فإن إقناع الناس بالتخلي عما هو جيد بالنسبة لهم هو أمر صعب للغاية.

لذا فإنه من المهم لصناع السياسات وباحثي المناخ النظر إلى الأسباب التي تجعل الناس لا يستجيبون للتخفيف من أزمة المناخ، **وهذه الأسباب يمكن إيجازها في التالي:**

- الاستجابة العقلية للاحتباس الحراري وتغير المناخ، تتبع إستراتيجية أننا نشعر بوجود مشكلة ولكننا ننتظر من الآخرين حلها، فما يجب القيام به واضحًا بما فيه الكفاية - منع غازات الدفيئة من احتلال الغلاف الجوي - ومع ذلك فإن التقدم يتحرك بوتيرة بطيئة للغاية، فنجد أنه قد مر ثلاثة عقود بين التقرير الأول الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وتعهد المجتمع الدولي بالعمل من خلال اتفاقيات باريس للمناخ والتي لا تزال لا تتمتع بسلطات قانونية للتنفيذ.
- يوجد العديد من «تحديات الدماغ» عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع التهديد المجرد والبطيء وغير المرئي لتغير المناخ، حيث إننا لا نطلق «مصابيح الخطر التطوري»؛ نظرًا لأنه غير مرئي وغالبًا ما يتم وصفه بشكل تجريدي للغاية، فإن الناس يبتعدون عنه، إذ تبدو البطالة والجريمة والهجرة أقرب إلينا، ومن ثَمَّ نعطي للتهديد المناخي أولوية أقل من تلك الأشياء التي تبدو أقرب.
- كسبب من الأسباب التي تجعل الأشخاص لا يدركون خطورة تغير المناخ، هو أن العقل البشري يركز على الحاضر من توفير الطعام والسكن والوظيفة، أما عن المستقبل وجعله ملموسًا وضرورة أن نخفض انبعاثات الكربون العالمية فيها إلى النصف في غضون الـ 12 عامًا المقبلة لمنع حدوث دمار خطير، فيظل أحد الحواجز النفسية التي جعلت تغير المناخ مشكلة بعيدة المنال؛ حيث يقلل الناس من أهمية تغير المناخ لأن مخاطره لا تبدو فورية أو قريبة. مما يوضح أنه

إذا كانت الرسالة الموجهة للمواطن بشأن مخاطر التغيرات المناخية تفتقر إلى الصلة الشخصية أو المحلية، فإن الناس سيكونون أقل مشاركة.

لذا؛ فإن الاستعداد لظواهر الطقس المتطرفة ليس حكيمًا فحسب، بل يساعد الناس أيضًا على إدارة استجاباتهم العاطفية المستمرة للتهديدات المناخية، وقد يجعلهم يتشاركون الشعور بالمسؤولية تجاه الأجيال المقبلة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو دخل الأسرة أو مستوى التعليم، لأنه من الواضح تمامًا أن الطريقة التي عشنا بها حتى الآن لا يمكن أن تظل كما هي لفترة أطول - وسيتعين على العديد من جوانب حياتنا أن تتغير بشكل أساسي من أجل التخفيف والتكيف مع تأثيرات النظم الطبيعية غير المستقرة - لأنه في نهاية المطاف تهدد الأزمة البيئية استمرار وجودنا.

وأخيرًا؛ يعد التكيف مع تغير المناخ والتعامل معه عملية مستمرة ودائمة التغير تتضمن العديد من العمليات داخل النفس التي تؤثر على ردود الفعل والاستعدادات للتأثيرات الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الأحداث والكوارث المزمنة. وتشمل العمليات النفسية صنع المعنى، وإسناد الأسباب والمسؤولية عن التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وتقييم التأثيرات، والموارد، واستجابات المواجهة المحتملة، والاستجابات العاطفية.

كما تتطلب الاستجابة لأزمة المناخ، تغييرات سريعة في معتقداتنا ومواقفنا وسلوكنا، ويتضمن ذلك قبول مسؤوليتنا الخاصة للعمل على حماية الكوكب، وتغيير أنماط حياتنا لتقليل «البصمة الكربونية» لدينا، وبناء الاعتقاد بأن الأشخاص معًا يمكنهم إحداث التغيير، والاعتراف بترابطنا مع الطبيعة واتخاذ خطوات نشطة؛ من أجل العمل على الحد من تفاقم التغيرات المناخية.

أزمة المناخ وحقوق الطفل:

◄ أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل:

يُعَدُّ تطبيق مؤشر تعرض الأطفال لمخاطر المناخ أول خطوة من خطوات تحليل شامل للمخاطر المناخية من منظور الطفل. وتصنِّف اليونيسف البلدان على أساس تعرض الأطفال للصدمات المناخية والبيئية، مثل: الأعاصير وموجات الحر، وكذلك مدى تأثرهم بتلك الصدمات، استنادًا إلى إمكانية توافر الخدمات الأساسية لهم.

ويخلص التقرير، الذي تم إطلاقه بالتعاون مع حركة «أيام الجمعة من أجل المستقبل»، في الذكرى السنوية الثالثة لحركة «الإضرابات العالمية من أجل المناخ»، التي يقودها الشباب، إلى أن نحو مليار طفل -أي حوالي نصف

أطفال العالم البالغ عددهم 2.2 مليار طفل- يعيشون في أحد البلدان الـ 33 المصنفة على أنها «مرتفعة المخاطر للغاية». ويواجه هؤلاء الأطفال مزيجًا قاتلًا من التعرض للصدمات المناخية والبيئية المتعددة، مع قابلية مرتفعة للتأثر بها بسبب عدم كفاية الخدمات الأساسية، مثل المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم. وتعكس النتائج عدد الأطفال المتأثرين حاليًا، ومن المرجح أن تتفاقم هذه الأعداد مع تسارع آثار تغير المناخ.

وللمرة الأولى، لدينا صورة كاملة تجيب عن أسئلة مهمة، مثل: أين يتعرض الأطفال لتغير المناخ؟ وكيف؟ وهذه الصورة رهيبة بشكل يكاد لا يمكن تصوره. وتقوض الصدمات المناخية والبيئية النطاق الكامل لحقوق الطفل، بدءًا من الحصول على الهواء النظيف والغذاء والمياه المأمونة، والتعليم، والسكن، والتحرر من الاستغلال، وحتى حقهم في البقاء على قيد الحياة. وتقول هنريتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة اليونيسف: «تقريبًا، لن يكون هناك أي طفل لم تتأثر حياته». وعلى مدى ثلاث سنوات، جهر الأطفال بأصواتهم في مختلف أنحاء العالم مطالبين باتخاذ ما يلزم من إجراءات. وتدعم اليونيسف مطالبهم بالتغيير برسالة لا خلاف عليها - أزمة المناخ هي أزمة حقوق الطفل.

يكشف مؤشر تعرض الأطفال لمخاطر المناخ (المشار إليه بالمؤشر فيما بعد) عن الحقائق التالية:

- 240 مليون طفل معرضون بشدة للفيضانات الساحلية.
- 330 مليون طفل معرضون بشدة للفيضانات النهرية.
- 400 مليون طفل معرضون بشدة للأعاصير.
- 600 مليون طفل معرضون بشدة للأمراض المنقولة بالحشرات.
- 815 مليون طفل معرضون بشدة للتلوث بالرصاص.
- 820 مليون طفل معرضون بشدة لموجات الحر.
- 920 مليون طفل معرضون بشدة لندرة المياه.
- مليار طفل معرضون بشدة لمستويات مرتفعة للغاية من تلوث الهواء.

وعلى الرغم من أن كل طفل تقريبًا في مختلف أنحاء العالم معرض لخطر واحد على الأقل من هذه المخاطر المناخية والبيئية، فإن البيانات تكشف أن أشد البلدان تضررًا تواجه صدمات متعددة، وفي الأغلب تكون متداخلة، تهدد بسحق التقدم المحرز في مجال التنمية، وتعميق حرمان الأطفال.

ويعيش ما يقدر بنحو 850 مليون طفل أي: طفل من بين كل 3 أطفال على مستوى العالم- في مناطق تجتمع فيها أربعٌ على الأقل من هذه الصدمات المناخية والبيئية. ويعيش ما يصل إلى 330 مليون طفل -أي طفل من بين كل 7 أطفال على مستوى العالم- في مناطق متأثرة بخمس صدمات رئيسية على الأقل.

ويكشف التقرير أيضًا عن وجود انفصام بين المكان الذي تُنتج فيه انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (الاحترار العالمي والمكان الذي يعاني فيه الأطفال من أهم الآثار الناجمة عن تغير المناخ) ولا يصدُر من البلدان الـ 33 عالية المخاطر بشدة مجتمعة، سوى 9 في المئة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي. وعلى النقيض من ذلك، فإن أعلى عشرة بلدان مصدرة للانبعاثات تنتج مجتمعة حوالي 70 % من الانبعاثات العالمية. ويصنف بلد واحد فقط من هذه البلدان على أنه «عالي المخاطر للغاية» في المؤشر.

وتهيب اليونيسف بالحكومات ومؤسسات الأعمال والجهات الفاعلة ذات الصلة القيام بما يلي:

» زيادة الاستثمار في جعل الخدمات الرئيسية المقدمة للأطفال قادرة على التكيف مع تغير المناخ والصمود أمامه. ولحماية الأطفال والمجتمعات المحلية والفئات الأكثر احتياجًا من أسوأ الآثار الناجمة عن المناخ المتغير بالفعل، يجب أن تكون الخدمات الحيوية قادرة على التكيف، بما في ذلك شبكات المياه وأنظمة الصرف الصحي والنظافة الصحية وخدمات الصحة والتعليم.

» خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. لتفادي أسوأ آثار أزمة المناخ، يلزم اتخاذ إجراءات شاملة وعاجلة. ويجب على البلدان خفض انبعاثاتها بنسبة 45 % على الأقل (مقارنةً بمستويات عام 2010) بحلول عام 2030، للحفاظ على معدلات الاحتباس إلى ما لا يزيد على 1.5 درجة مئوية.

» تزويد الأطفال بالتعليم المناخي والمهارات المراعية للبيئة، وهو أمر بالغ الأهمية للتكيف مع آثار تغير المناخ والاستعداد لمواجهتها. وسيواجه الأطفال والشباب العواقب المدمرة الكاملة لأزمة المناخ،

وانعدام الأمن المائي، مع أنهم أقل من تسبب فيهما. ونحن علينا واجب تجاه جميع الشباب والأجيال القادمة.

» إشراك الشباب في جميع المفاوضات والقرارات المتعلقة بتغير المناخ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك في الدورة السادسة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ويجب إشراك الأطفال والشباب في جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناخ.

» ضمان أن يكون التعافي من جائحة كورونا (كوفيد - 19) مراعيًا للبيئة، ومنخفض الانبعاثات الكربونية، وشاملًا للجميع، حتى لا نقوِّض قدرة الأجيال المستقبلية على معالجة أزمة المناخ والتصدي لها.

» الأطفال هم الفئة الأقل مسؤولية عن تغير المناخ، إلا أنهم يتحملون العبء الأكبر لتأثيراته. ويؤدي الجفاف والتغيّر العالمي في نسق سقوط الأمطار إلى فشل المحاصيل وزيادة أسعار الأغذية؛ مما يعني انعدام الأمن الغذائي والحرمان من الأغذية للفقراء، وهذا قد يؤدي إلى تأثيرات تمتد مدى الحياة، إضافةً إلى تدمير سبل العيش، وزيادة الهجرة والنزاعات، وكبح الفرص للأطفال واليافعين.

» الأطفال هم الأكثر عرضةً للأمراض التي ستزداد انتشارا نتيجةً لتغير المناخ، من قبيل الملاريا وحمى الضنك. ويتحمل الأطفال دون سن الخامسة قرابة 90 في المئة من عبء الأمراض التي يمكن عزوها إلى تغير المناخ.

حجم المشكلة

تقرير اليونيسيف «أزمة المناخ أزمة في حقوق الطفل» هو أول محاولة علمية وإحصائية للتصدي لتقدير حجم التأثيرات المناخية على حقوق الطفل؛ حيث يستخدم بيانات جغرافية عالية الدقة ليستعرض بالضبط عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق تواجه مخاطر مناخية وبيئية متعددة ومتداخلة ويربطها بيانات عن توفر جودة الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي بما يعطي فكرة حقيقية عن تأثير أزمة المناخ على الأطفال.

ويصنف هذا التقرير البلدان التي يواجه أطفالها أشد المخاطر بسبب تغير المناخ

والتدهور البيئي وفق مؤشر «مخاطر المناخ على الأطفال» الذي تم تصميمه بالاعتماد على ركيزتين الأولى «المخاطر والصدمات والضغوط المناخية والبيئية»، والثانية «هشاشة الأطفال» ويجمع المؤشر بين 57 متغيرا لقياس المخاطر في جميع البلدان والمناطق.

ويكشف التقرير أن نحو مليار طفل، أي حوالي نصف أطفال العالم البالغ عددهم 2.2 مليار طفل يعيشون في أحد البلدان الـ 33 المصنفة على أنها «مرتفعة المخاطر للغاية» ويواجه هؤلاء الأطفال مزيجا قاتلا من التعرض للصدمات المناخية والبيئية المتعددة مع قابلية مرتفعة للتأثير بها بسبب عدم كفاية الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم، وتعكس النتائج عدد الأطفال المتأثرين حاليا، ومن المرجح أن تتفاقم هذه الأعداد مع تسارع آثار تغير المناخ.

حيث يتعرض جميع أطفال الأرض تقريبًا (أكثر من 99 %) لواحد على الأقل من تلك المخاطر أو الصدمات أو الضغوط المناخية البيئية ويتعرض 2.2 مليار طفل لاثنين على الأقل منها و 1.7 مليار طفل لثلاثة على الأقل منها كما يتعرض 850 مليون طفل لأربعة على الأقل منها، و330 مليون طفل يتعرضون لخمسة على الأقل منها و80 مليون طفل لستة على الأقل منها.

وحسب مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال باعتماد الركيزتين معا (أي الصدمات المناخية وهشاشة الأطفال) تحتل الصومال المرتبة 1 عربيا و4 عالميا من بين 163 بلدا يصنفها المؤشر. ويحتل جنوب السودان المرتبة 2 عربيا و7 عالميا، والسودان المرتبة 3 عربيا و15 عالميا واليمن المرتبة 4 عربيا و26 عالميا.

انتهاكات حقوق الطفل في ظل التغيرات المناخية

جميع حقوق الطفل تُنتهك بفعل الآثار السلبية للتغيرات المناخية، كما أثبتت جميع تقارير الأمم المتحدة المختلفة بدءا من اليونيسيف وانتهاءً بالهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ مرورًا بمنظمات الصحة والعمل والسكان والتنمية واليونسكو والموئل والمرأة والإعاقة، وكذلك المنظمات الإقليمية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمجلس العربي للطفولة .... وغيرها.

يواجه الأطفال، ولا سيما الأكثر حرمانًا، مخاطر أكثر حدةً من الكوارث المتصلة بالمناخ والأحداث البطيئة الظهور مقارنةً بالسكان ككل بسبب انخفاض معدل النمو في وظائف الأعضاء وأجهزتهم المناعية وأوجه ضعفهم

النفسية واحتياجاتهم الخاصة، وهي أيضا واحدة من أكبر المجموعات المتضررة، حيث إن العديد من البلدان الأكثر عرضةً لتغير المناخ هي تلك التي يمثل فيها الأطفال أكبر نسبة من مجموع السكان ومن شأن التحولات في التركيبة السكانية للأطفال على مدى العقود المقبلة أن تزيد من حدة ذلك.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن تغير المناخ يعد «أحد أكبر التهديدات لصحة الأطفال» فضلا عن تأثيره السلبي على جملة أمور منها الحق في التعليم (المادة 28)، والسكن اللائق (لمادة 27)، ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي (المادة24)، ومع ذلك فإن تعرض الأطفال لآثار تغير المناخ يشكل تهديدا مباشرا وبعيد المدى للتمتع بالعديد من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل إن لم يكن جميعها ولا سيما الحق في الحياة والبقاء والنماء (المادة 6).

وتعترف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بترابط جميع الحقوق (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وتكافؤ أهميتها التي تمكّن الأطفال كافة من تنمية قدراتهم العقلية والبدنية وشخصياتهم ومواهبهم إلى أقصى حد ممكن. ولا يتسع المجال هنا لتعداد جميع الحقوق التي تنتهك، وسنكتفي بذكر بعضها الأكثر تأثيرا على حياة الطفل وبقائه ونمائه ورفاهيته.

الحق في التعليم

من المحزن أن يشارك الأطفال في العمل ضد تغير المناخ، لأن هذه الظاهرة أصبحت أكثر إلحاحا وتطلب اتخاذ إجراءات فورية؛ حيث يحتاج الأطفال إلى إعلامهم بالحقائق التي تمكنهم من اتخاذ إجراءات لتغيير المستقبل وتعزيز الأمل بطريقة تقوم على فهم الظروف والأوضاع بشكل واقعي. ويلعب المعلمون دورا مهمًّا في مساعدة الأطفال والشباب على إدارة ضغوطهم وقلقهم بشأن المستقبل، وذلك بالإضافة إلى تعزيز الصحة العقلية في المدارس، ودمج الإرشادات والأفكار المتعلقة بالتغير المناخي في المناهج المدرسية، حسب ما ورد في المادة (29) من اتفاقية حقوق الطفل التي حددت من ضمن أهداف التعليم «حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها».

وتكشف تقارير صادرة عن منظمة إنقاذ الطفولة (2008) واليونيسيف (2008) أن آثار التغيرات المناخية ستتجلى - على الأرجح - بسرعة أكبر في عرقلة عملية التعليم. وهذا بالفعل هو واقع الحال في المنطقة، إذ تحول فترات الحر الشديد دون ذهاب الأطفال بالفعل إلى المدارس، بالضبط كما تفعل العواصف الرملية الشديدة الأكثر شيوعا، كتلك التي

تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي. وفي بعض المناطق حيث تعجز الأراضي التي أصبحت صلدة بفعل الجفاف عن امتصاص مياه الأمطار، فتتسبب السيول في قطع الطرق؛ مما يحول دون قدرة الطلاب على الوصول إلى المدارس، ولعل السيول التي ضربت اليمن عام (2009) تشهد على ذلك وفيضانات السودان الأخيرة (أغسطس 2022). كما أن انقطاع التيار الكهربائي الذي يُعد واحدا من الآثار الجانبية المحتملة، يمكن أن يضطر المدارس إلى تعطيل أنشطتها، وفي الحالات القصوى ممكن أن يؤدي الطقس حقيقة إلى تدمير البنية الأساسية. ورغم عدم معرفة الأثر التراكمي لهذه الاضطرابات بشكل جيد على الأداء التعليمي للطلاب، فمن المؤكد أن عدم انتظام الطلاب في الحضور يؤثر سلبا على نتائج التعليم.

وعلى المدى الأطول يتوقع أن يتكتل تغير المناخ مع عوامل أخرى مربكة، مثل: ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة، وشح المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، والتصحر، ليؤدي إلى تدهور بيئي وما يترتب على ذلك من تردى الأحوال المعيشية زيادة الضغوط على السكان من أجل الهجرة. وتشير بعض البحوث إلى أنه في جميع الحالات يرجح أن تؤثر هذه العوامل بدرجات غير متناسبة على الأطفال، وعلى سلامتهم ورعايتهم وقدرتهم على المشاركة في تعليم جيد ومتكافئ للجميع.

كما يؤثر تغير المناخ على التعليم بطرق أخرى غير مباشرة، فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تغير النطاق الجغرافي لناقلات المرض مثل البعوض، ومن ثَمَّ تعريض فئات جديدة من السكان للأمراض مثل الملاريا وحمى الضنك، وقد نُسبت نوبات تفشٍّ لثلاثة أمراض مختلفة، وهي حمى الوادي المتصدع في اليمن والمملكة العربية السعودية، والتهاب السحايا العقيم في جيبوتي، والإصابة بالبكتيريا العصوية الناتجة عن التسمم البحري في قطاع غزة، إلى درجات حرارة الشتاء الدافئة على غير العادة نتيجة الأنماط الجوية الجديدة من ظاهرة النينو أو نتيجة الموجات الحارة. وسيؤدي تعطيل الممارسات الزراعية القائمة، وهو أثر آخر من الآثار الثانوية لتغير المناخ، إلى زيادة اتساع نطاق سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء. ولكل هذا تأثير مركب على الأطفال ومزعج بوجه خاص من وجهة النظر التعليمية. فثمة دليل قوي على أن الأطفال ممن هم في سن المدرسة ويعانون من نقص شديد في البروتين الغذائي، أو الجوع أو يعانون من نقص في بعض المغذيات في نظامهم الغذائي (لا سيما الحديد واليود أو فيتامين أ) أو الذين يئنون تحت وطأة أمراض مثل الملاريا أو الإسهال أو الديدان، وهؤلاء الأطفال يعدمون القدرة على التعلم التي يتمتع بها الأطفال الأصحاء وذوو التغذية

السليمة، كما أنهم معرضون أكثر للرسوب أو للتسرب مبكرًا من التعليم أو للفشل في التعلم بالشكل اللائق بسبب ضعف التركيز، وتدني الحافز، وسوء الوظائف الإدراكية.

هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى استجابات تراعي احتياجات الطفل لأزمة المناخ يجري التصدي لأزمة المناخ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من خلال طائفة واسعة من الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى، والمعاهدات والقرارات، والأطر، والسياسات، والاتفاقيات.

ويتضمن ذلك الإطار العالمي اتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفرقة العمل المعنية بالنزوح، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2015-2030، والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، وإطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي، والتعليق العام المقبل رقم (26) للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل والبيئة مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ. وقد أبرزت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كيف أن العمل المناخي يجب أن يكون متسقًا مع الالتزامات الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التحلي بأعلى طموح ممكن لمنع تفاقم الأضرار المتصلة بتغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود بشكل منصف والحد من المخاطر التي يواجهها الأشخاص الأكثر عرضةً للمخاطر من جراء تغير المناخ، وضمان المساءلة وإمكانية الوصول إلى سُبل انتصاف فعّالة للمتضررين من تغير المناخ.

ووضعت أيضا على المستوى الإقليمي أسسا للسياسات العامة ومعايير قياسية تتناول الأبعاد المختلفة لأزمة المناخ، بما في ذلك إستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022-2032) وإستراتيجية مجلس أوروبا لحقوق الطفل (2022-2027)، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، والتوصيات التي اعتمدتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي تتناول حق الطفل في بيئة صحية وإجراءات مناخية مراعية للطفل، وإستراتيجية عام 2050 لقارة المحيط الهادي الأزرق.

وتشمل المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني إصلاحات قانونية هامة وأطرا للسياسات العامة تعزز العمل المناخي، وتبرز تأثير تغير المناخ على الأطفال. وتعتمد بعض البلدان الالتزام بالمبادئ الدستورية فيما يتعلق بالمناخ، وتؤطر الشواغل المناخية بلغة الحقوق

الدستورية. ووضعت الفلبين الأطفال ضمن أطر سياساتها العامة المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك القانون المتعلق بتغير المناخ قانون الجمهورية رقم 9729)، وخطة العمل الوطنية لتغير المناخ (2011-2028)، وقانون إغاثة الأطفال وحمايتهم في حالات الطوارئ (قانون الجمهورية رقم 10821)، وبرنامج الطوارئ الشامل المتعلق بالأطفال. وبالمثل، تسعى المكسيك، من خلال برنامجها الوطني لحماية الأطفال والمراهقين للفترة (2021-2024)، إلى حماية حقوق الأطفال والمراهقين، من خلال ضمان تجهيزهم لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر. وتعترف غانا، في سياستها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، بالتأثير الأقوى لتغير المناخ على النساء والفتيات، وتسعى إلى تعزيز قدرتهن على الصمود من خلال إجراءات من قبيل تحسين إمكانية حصولهن على الحماية الاجتماعية.

وتركز البلدان الأخرى المتضررة بشدة من تغير المناخ على الترشيد المرتبط بالمناخ. فعلى سبيل المثال: تسعى فانواتو، من خلال سياستها الوطنية لعام 2018 بشأن تغير المناخ والترشيد الناجم عن الكوارث، إلى تقليل تأثير الترشيد إلى الحد الأدنى، وضمان الحصول على المساعدة والحماية في جميع المراحل، ولا سيما للنساء والأطفال. وسنت فيجي قانون الصندوق الائتماني لإعادة توطين المجتمعات المحلية بسبب المناخ لعام 2019 لتمويل ودعم إعادة التوطين المقررة للمجتمعات المحلية في فيجي المتضررة بشدة من تغير المناخ وضمان وجود نظام تمويل واضح يمكن استخدامه لمساعدة المجتمعات المحلية في فيجي عندما تصبح إعادة التوطين ضرورية. وفي انتيغوا وبربودا، توضع خطط طوارئ مدرسية لرسم خريطة لمواطن الضعف إزاء تأثير تغير المناخ والقدرة على الاستجابة.

ويشكل التثقيف والإلمام بالأمور المناخية ومبادرات التوعية عنصرًا حاسمًا في العمل المناخي. وتروج صربيا لبرنامجها الوطني المسمَّى «أنا أحافظ على سلامتك»، والذي تحمل من خلاله نصوصا تثقيفية للآباء والأمهات والمعلمين بشأن منع العنف والحماية منه. وفي كولومبيا، تعكف المدرسة الوطنية للتدريب البيئي على تعزيز الإستراتيجيات المتعلقة بالثقافة البيئية التي توضع بمشاركة المواطنين، بمن فيهم الأطفال. وأعلنت سانت كيتس ونيفيس -أيضا- التزامها بتشجيع إشراك الأطفال والشباب في عمليات صنع القرار بشأن تغير المناخ.

وعلى الرغم من أن الدول هي الجهة الرئيسية المسئولة عن الحقوق، وتتحمل الأعمال التجارية المسئولية عن احترام حقوق الإنسان وعدم إلحاق أي ضرر، لا سيما لأن

النشاط التجاري يشكل مصدرا لأضرار بيئية كبيرة، تؤثر على الظروف المعيشية للأطفال وصحتهم ونمائهم ورفاههم. وفي عام 2021، أصدر مجتمع الأعمال بيانا بشأن الدور الحيوي الذي تقوم به الأعمال التجارية في معالجة الآثار المدمرة لتغير المناخ رفاه الأطفال. وفي البيان، الذي صدر خلال منتدى غرفة التجارة الدولية، المعنون «اجعلوا العمل المناخي في دائرة اهتمام الجميع»، تقر الأعمال التجارية الموقعة للبيان بأن حقوق الطفل والبيئة أمران مترابطان وأن الأعمال التجارية يجب أن تكون جزءا من الحل لمعالجة العواقب السلبية لتغير المناخ في حياة الأطفال على مستوى العالم والتخفيف من حدتها.

وعلى الرغم من تلك المبادرات، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لجعل الاستجابات لأزمة المناخ مراعية للطفل. ووفقًا لليونيسيف، لا يتضمن إلا (42) في المائة من جميع المساهمات المحددة وطنيا إشارات مباشرة للأطفال أو الشباب، ولا يتضمن إلا (20) في المائة إشارة إلى الأطفال على وجه التحديد. ويتضمن أقل من (2) في المائة إشارة إلى حقوق الطفل. بيد أن (11) خطة تكييف وطنية من أصل (13) خطة تتضمن إشارات صريحة إلى الأطفال أو الشباب، حيث ينظر إلى كلتا الفئتين باعتبارهما من الفئات الضعيفة، ومن الفئات المستفيدة من حيث المبادرات في مجالي التعليم والصحة. فعلى سبيل المثال: وضعت زيمبابوى وفيجي في خطتيهما الوطنيتين للتكيف تدابير محددة مراعية للطفل فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات وخطط العمل، والتدابير في مجالي الصحة والحماية في سياق الظواهر الجوية القصوى والأمراض الحساسة للمناخ.

وإضافة إلى إيلاء اهتمام أكبر للأطفال وحقوقهم في الأطر القانونية، وخطط العمل ومن خلال مبادرات التوعية، هناك أيضا حاجة إلى زيادة الاستثمار في التكيف والقدرة على الصمود. ويتسم الاستثمار في سياسات مناخية شاملة لعدة قطاعات مراعية للطفل تتصدى للمخاطر المحددة التي يتعرض لها الأطفال ومواطن ضعفهم ولأسباب العنف المرتبطة بتغير المناخ بالأهمية الأساسية لإيجاد حلول مستدامة متوسطة وطويلة الأجل من أجل عكس الاتجاهات السلبية العالمية. ويمكن للاستثمارات في خدمات الأطفال أن تقلل إلى حد بعيد من المخاطر المناخية العامة التي يتعرض لها الأطفال في جميع أنحاء العالم. وتقدر اليونيسيف أن الاستثمارات التي تحسن فرص الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية يمكن أن تقلل إلى حد بعيد من المخاطر المناخية العامة التي يتعرض

لها 460 مليون طفل، والاستثمارات التي تحسن النتائج التعليمية يمكن أن تقلل من المخاطر التي يتعرض لها 275 مليون طفل، والاستثمارات التي تحسن إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية وتحد من الفقر يمكن أن تقلل من المخاطر التي يتعرض لها 310 ملايين طفل.

وتتأثر البلدان النامية بشكل خاص بآثار تغير المناخ. وهي الأكثر تضررا لأنها أكثر ضعفًا إزاء الآثار الضارة للظواهر الخطرة، ولديها قدرة أقل على التكيف وقد تحتاج إلى مزيد من الوقت لإعادة البناء والتعافي. ووفقا للمؤشر العالمي لمخاطر المناخ لعام 2021، ينتمي 8 من أصل العشرة الأكثر تضررًا من الآثار المحددة كميًا للظواهر الجوية القصوى في عام 2019 إلى فئة الدخل المنخفض والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ونصف تلك البلدان هي من فئة أقل البلان نموًا. وعلاوة على ذلك، هناك عجز كبير إضافي في هذا الصدد، حيث لا تتلقى البلدان المعرضة لخطر شديد للغاية يتمثل في التعرض للآثار السلبية لتغير المناخ سوى 9.8 بلايين دولار من التدفقات المالية العالمية.

كما أن من بين الأمور التي تزيد من تعقيد وضعية المتشردين داخليًا صعوبة الوصول إليهم خصوصًا عند تواجدهم في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة؛ مما يضعف دقة البيانات التي تعتمد عليها الجهات الحكومية بصفتها الجهات المسئولة في المقام الأول، والجهات العامة في المجال الإنساني لتحديد الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل. ففي عام 2017، سجل نحو 18.8 مليون حادث من حوادث التشرد الناجم عن الكوارث، ووقع الكثير من هذه الحوادث على أشخاص كانوا قد تعرضوا للتشرد مرارا. وبسبب آثار تغير المناخ، يعتقد أن ما بين 50 و250 مليون من الناس قد ينتقلون بحلول منتصف هذا القرن، في نطاق بلادهم، أو خارج حدودها، بشكل دائم أو مؤقت.

الأطفال العاملون وأزمة التغيرات المناخية

بفعل التغير المناخي والأزمات والحروب وجائحة كورونا ارتفع عمال الأطفال حول العالم وتشير أرقام الأمم المتحدة إلى وجود 160 مليون طفل عامل (عشر أطفال العالم)، بينهم نحو 79 مليون طفل يعملون في ظل ظروف استغلالية، على سبيل المثال في المزارع أو في المناجم أو في الصناعة أو يسقطون ضحايا للاستغلال الجنسي التجاري. ووفقا لهذه الأرقام فإن النسبة قد واصلت ارتفاعها المسجل في السنوات الأخيرة، نتيجة لأسباب عدة من بينها التغيرات المناخية وتداعيات جائحة كورونا، إلى جانب الصراعات المسلحة وانعدام الأمن الغذائي والمجاعات. وتحتل أفريقيا المرتبة

الأولى فيما يصل بعدد الأطفال الملتحقين بأعمال، حيث يصل عددهم نحو 72 مليون طفل، ثم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنحو 62 مليون طفل. وأكدت الأمم المتحدة على أن القضاء على عمالة الأطفال يتطلب سياسات فعالة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية والتعليم وفرص العمل اللائق للآباء ومقدمي الرعاية لمعالجة الظروف التي تدفع إلى عمالة الأطفال.

الحق في الصحة

حق الطفل في الصحة ليس حقا مهما في حد ذاته فحسب، بل إن إعمال هذا الحق يشكل أيضًا مسألة لا غنى عنها للتمتع بجميع الحقوق الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية، وعلاوة على ذلك يرتبط إعمال حق الطفل في الصحة بإعمال العديد من الحقوق الأخرى المبينة في الاتفاقية، ويكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الحق؛ حيث ينص على ضرورة أن «تتخذ الدول الأطراف خطوات لتحقيق الأعمال الكامل لهذا الحق لتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، كما تكرس اتفاقية حقوق الطفل في المادة (24) منها التي تنص على «حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي» ويجب عليها أن تأخذ في اعتبارها «أخطار تلوث البيئة ومخاطره» و«مبادئ حفظ الصحة والإصلاح البيئي والوقاية من الحوادث» ولا بد من الإقرار بالتحديات الخاصة التي تواجه صحة الأطفال ولاسيما الأطفال المتأثرين بحالات الطوارئ الإنسانية بما فيها الطوارئ التي تؤدي إلى تشريد واسع النطاق بسبب الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان ويؤثر تغير المناخ في صحة الأطفال بثلاث طرق تأثيرا مباشرا عن طريق متغيرات الطقس مثل الحرارة والعواصف وبشكل غير مباشر من خلال النظم الطبيعية مثل ناقلات الأمراض ومن خلال مسارات تتسبب فيها النظم البشرية مثل نقص التغذية.

الحق في الحياة والبقاء والنماء

يعتبر الحق في الحياة أساس كل حقوق الإنسان، حيث يمكن أن نسميه بحق الحقوق جميعها إذ لا وجود لباقي الحقوق من دونه، وقد اعتبرته اللجنة الدولية لحقوق الطفل مبدا عامًا من مبادئ حقوق الطفل «وتبرز المادة (6) ما يقع على الدول من واجبات كفالة بقاء الطفل ونمائه وتطوره بما يشمل ابعاد نمائه الجسدية والعقلية والأخلاقية والروحية والاجتماعية وينبغي ان تحدد المخاطر الكثيرة التي تهدد حياة الطفل وبقاءه ونماءه وتطوره وعوامل الوقاية منها تحديدًا منهجيًا من أجل تصميم وتنفيذ إجراءات

مسترشدة بالأدلة تتناول طائفة واسعة من المحددات في مجرى الحياه.

وتوصف ازمة تغير المناخ كحد أكثر التهديدات إلحاحا وخطورة لقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة، حيث أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن «تغير المناخ يعد من بين أكثر العوامل إلحاحا وخطورة من تلك التي تهدد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتع بالحق في الحياة» حيث يرتبط أهم 5 أسباب لوفيات الأطفال دون سن الخامسة بالبيئة؛ حيث يموت منهم سنويًا ما لا يقل عن 1,5 مليون طفل نتيجة تلوث الهواء وتلوث المياه والتعرض للمواد السامة وأنواع أخرى من الأضرار البيئية و570 ألف طفل جراء أمراض الجهاز التنفسي من قبيل الالتهاب الرئوي الناجم عن تلوث الهواء في الأماكن المغلقة وفي الأماكن المفتوحة ودخان التبغ غير المباشر و 361 ألف طفل بسبب الإسهال نتيجة صعوبة الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وخدمات الإصلاح و 20 ألف طفل بسبب الإصابات غير المتعمدة المعزوة إلى البيئة مثل حالات التسمم والسقوط والغرق و 20 ألف طفل جراء الملاريا التى يمكن الوقايا منها من خلال إجراءات بيئية من قبيل الحد من مواقع تكاثر البعوض أو تغطية أماكن تخزن المياه و270 ألف طفل خلال الشهر الأول من العمر بسبب ظروف مثل الولادة المبكرة التي يمكن الوقاية منها من خلال الحصول على المياه النظيفة وتوفير خدمات الصرف الصحي والإصلاح في المرافق الصحية فضلا عن الحد من تلوث الهواء.

وسيتسبب تغير المناخ في 60 ألف حالة وفاة إضافية سنويًا بسبب الملاريا و48 ألف حالة وفاة إضافية سنويًا بسبب أمراض الإسهال بين الأطفال دون سن 15 عاما بحلول عام 2030 كما سيكون مسئولا عن 95 ألف حالة وفاة إضافية سويا بسبب نقص التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة بحلول عام 2030 وسيعاني 24 مليون طفل إضافيين نقص التغذية بحلول عام 2050، وفي حين أن جميع الأطفال معرضون بشكل استثنائي لتغير المناخ، فإن الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المتنقلين والأطفال الذين يعيشون في فقر والأطفال المنفصلين عن أسرهم والأصغر سنا هم الأكثر عرضة للخطر.

الظروف المناخية القاسية

يستدعي العمل الزراعي في كثير من الأحيان أن يقوم العاملون بنشاطات زراعية في ظروف مناخية أو بيئية قاسية، حيث تصل درجات الحرارة إلى أقصى مستويات الدنو والارتفاع الحراري، تشكل البيئات الحارة والرطبة كما البيئات الباردة والممطرة خطرا على الأطفال العاملين في تلك الظروف، ويعتبر هذا النوع من الأخطار أخطارا مادية وهي تسبب آثارا ضارة مباشرة وغير مباشرة، كما تكون جميع

الآثار الضارة الناتجة عنها ذات طبيعة جسدية.

الآثار الضارة الجسدية الناجمة عن التعرض للحرارة المفرطة والشمس:

الآثار المباشرة تشمل:

يشكل التعرض المفرط لأشعة الشمس أحد الأسباب المؤدية للإجهاد الحراري ولكنه يؤدي أيضا إلى حروق ذات درجات مختلفة في الشدة تتراوح بين الاحمرار الخفيف في الجلد إلى حروق بالغة أو الوفاة من ضربة شمس .

إن الحرارة المفرطة في بيئة العمل (حتى في غياب التعرض لأشعة الشمس) تؤدي إلى توسع في الأوعية الدموية السطحية، وإذا دام ذلك لفترة مطولة فإنه يؤدي إلى الإجهاد الحراري.

عوارض الإجهاد الحراري تشمل:

- التعرق الغزير.
- الجفاف.
- ورم في الرجلين.
- تشنجات في العضلات والشعور بالغثيان والضعف والإرهاق (على أثر فقدان الملح من الجسم).
- انخفاض في ضغط الدم وارتفاع بمعدل ضربات القلب والإغماء.
- سرعة الغضب والشعور بالصداع والدوخة.
- البول يصبح داكن اللون ومركزا إلى حد كبير.
- زيادة في نسبة التعرض لخطر المبيدات وذلك بسبب التعرق الذي يزيد من قدرة الجلد على امتصاص السموم الكيميائية.

الآثار غير المباشرة:

يسبب التعرض لأشعة الشمس على المدى الطويل أضرارا غير مباشرة تشمل التالي:

- جفاف في الجلد.
- الشيخوخة المبكرة.
- إصابات تحدث تغيرات في سماكة الجلد.
- أنواع مختلفة من سرطانات الجلد وبعضها خبيث جدا ومميت.
- زيادة إمكانية وقوع الحوادث؛ وذلك بسبب شعور العامل بعدم الراحة؛ مما يؤدي إلى انخفاض بمستوى التركيز الذهني على المهام التي من المفروض أن تنجز.
- السكتة الدماغية الحرارية (heatstroke) نتيجة تفاقم حالة الإجهاد الحراري إذا استمر التعرض للحرارة ولم يقدم العلاج المناسب فترتفع درجة حرارة الجسم إلى ما فوق الـ 40 درجة مئوية، ويصبح الجلد جافًا (يتوقف التعرق) ويصبح لون البول داكنًا جدًا وقد ينقطع در البول نهائيا وقد يدخل المصاب في حالة غياب عن الوعي عميقة وممكن أن تؤدي الحالة إلى الموت.

الآثار الضارة الجسدية الناتجة عن التعرض للبرد المفرط

من الممكن أن تشكل درجات الحرارة المتدنية أو الطقس الشديد البرودة مصدر خطورة كما هو الحال بالنسبة للحرارة الشديدة الارتفاع وخاصة إذا لم يتوفر الملبس المناسب للوقاية من برودة الطقس.

◄ الآثار المباشرة:

معظمها هي نتيجة لانقباض حاد في الأوعية الدموية الطرفية؛ مما يسبب انخفاضًا في تدفق الدم إلى الجلد والأطراف، وتشمل هذه الآثار:

- قضمة الصقيع (frostbite) إصابة تحدث تغيرات في الأنسجة الجلدية وتحت الجلد عند التعرض للبرد الشديد في الأجزاء الطرفية من الجسم كالأنف وأصابع اليدين والقدمين وقد تؤدي إلى الغرغرينا وفقدان الأنسجة كليًا.
- تورم الأصابع (chilblains) هي عبارة عن تورمات في الجلد تظهر عادة على اليد أو القدم وهي ناجمة عن ضعف الدورة الدموية في الجلد لدى التعرض للبرد.

الآثار غير المباشرة تشمل:

- التهاب الجهاز التنفسي (الالتهاب الرئوي الحاد).
- تدني في مستوى درجة حرارة الجسم.
- تعب مزمن.
- اكتئاب.
- الموت (من البرد).

الآثار الضارة الجسدية الناجمة عن التعرض للرطوبة المفرطة

يشكل ارتفاع نسبة الرطوبة في بيئة العمل خطرًا ماديًا له آثار جسدية مباشرة وغير مباشرة.

الآثار المباشرة تشمل:

- زيادة مخاطر الإصابة بالتهابات فطرية.
- ضعف في القدرة على تخفيض درجة حرارة الجسم من خلال آلية التعرق (قد يؤدي ذلك إلى الإجهاد الحراري).
- يصبح سطح الجلد رطبًا وقابلا للانزلاق فيزداد التعرض للإصابات الناتجة عن انزلاق الأدوات اليدوية من الكف.

الآثار غير المباشرة تشمل:

- زيادة في قدرة الجلد على امتصاص النيكوتين أو المبيدات وغيرها من المواد السامة فتزداد نسبة الضرر منها.
- سرعة الغضب وصعوبة في التنفس؛ مما يزيد القابلية لوقوع حوادث.

الآثار الضارة الناجمة عن الضغط النفسي:

الضغط النفسي هو عبارة عن حالة من التنبه تأتي كرد فعل للضغوطات الموجودة في البيئة ويظهر آثرها فيزيولوجيًا بارتفاع في نسبة

هرمون الكورتيزول في الجسم كما يظهر أثرها في تصرفات الشخص المعرض، وأن التعامل مع مستوى معتدل من الضغوطات أمر عادي ويحدث يوميًا عند معظم الناس، ولكن التعرض لمستويات عالية من الضغط النفسي وبشكل متكرر هو أمر غير صحي وخصوصا لدى الأطفال، وله عدة آثار ضارة مباشرة وغير مباشرة، ومنها الجسدية والنفسية والاجتماعية.

الآثار المباشرة تشمل:

- التعب المزمن.
- الاكتئاب.
- الأرق.
- القلق.

الآثار غير المباشرة تشمل:

- الإفراط في تناول الكحول والمخدرات والتدخين.
- أمراض القلب والشرايين وضغط الدم المرتفع.
- القرحة ومرض التهاب الأمعاء.
- أوجاع واضطرابات في الجهاز العظمي الهيكلي.
- ضعف في جهاز المناعة.
- أمراض سرطانية.
- الشعور بعدم الثقة بالنفس وبالقدرات الذاتية والإحساس بالعجز.

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصصـة تعنى بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.

إصدارات سابقة